مؤسسة شيخ الإسلام

في الدولة العثمانية

تأليف: أكرم كيدو

ترجمة

الدكتور هاشم الأيوبي



منشورات

جروس برس

طرابلس - لبنان

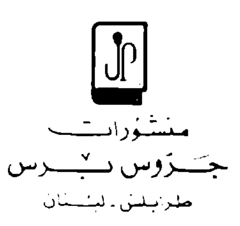

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET



تأليف : أكرم كيدو

ترجمة

الدكتور هاشم الأيوبي



منشورات
جروس برس
طرابلس - لبنان

الطبعَة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

جروس برس : شارع عز الدين ص. ب : ١٨٩
طرابلس ــ لبنان

مقدمة

ظلت الدولة العثمانية حتى مطلع القرن العشرين تشكّل معادلة أساسية في السياسة الدولية، ولم يكن ليتسنى لهذه الدولة أن تتبوّأ هذه المكانة، ولقرون طويلة، لو لم تطوّر مؤسساتها بما يؤمّن لها الاستمرارية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجيّة.

وقد كان على الدولة العثمانية أن تطور مؤسساتها الزمنية والدينية، جنبًا إلى جنب، كونها دولة إسلامية، وكون الإسلام يشمل بتنظيماته كافة جوانب الحياة. ومن أهم هذه المؤسسات مشيخة الإسلام، أو مؤسسة شيخ الإسلام. كان شيخ الإسلام، أو المفتي الأكبر، يمثل أعلى مرتبة دينيّة، إلى جانب الصدر الأعظم الذي يمثل أعلى مرتبة زمنية، في حين يجمع السلطان بين السلطتين الدينية والزمنية.

وإلى جانب المستوى الرسمي الذي كان يتمتع به شيخ الإسلام، فقد كانت شخصية الشيخ تلعب دوراً أساسياً خلال الصراعات والأزمات.

وقصتي مع الكتاب المترجم تعود إلى أوائل السبعينات، عندما كنت أحضّر الدكتوراه في جامعة إرلانجن ـ نورنبرغ بألمانيا، حيث تعرّفت على الزميل التركي أكرم كيدو، الذي كان يدرس الأديان

المقارنة، والذي كتب أطروحته عن شيخ الإسلام. يومها عقدت العزم على ترجمة الكتاب إلى العربية، ولكن الظروف لم تسمح بتحقيق الفكرة قبل اليوم. والزميل أكرم كيدو، الذي صار اسمه فيما بعد أكرم شاركيوغلو، أصبح بعد ذلك ومنذ سنة ١٩٧٢ أستاذ تاريخ الأديان المقارنة في جامعة سمسون بتركيا، ثم عميدًا لكلية العلوم الدينية فيها ilahiyat facültesi. لقد حرصت على أن تكون الترجمة دقيقة إلى أبعد الحدود، وحرفيّة إلاّ عندما تتعارض مع ضرورات التعبير العربي. وكان هناك بعض الصعوبات في المصطلحات التركية وأسماء الأعلام والأمكنة، إنما أمكن تجاوز هذه الصعوبات، بالرجوع إلى المصادر العربية والألمانية، وأحيانًا التركية، لمقارنتها بعضها ببعض.

وقد وضعت في نهاية الكتاب جدولاً بأسماء شيوخ الإسلام، حسب الترتيب الزمني، مما استطعت استخلاصه من الكتاب، وبعد مقارنته بمراجع أخرى. كما أحب أن أشير إلى أنني دمجت كثيراً من الهوامش بالنص، بعد أن رأيت أن دمجها لا يخلّ بتناسق النص، وأن وضعها في الهامش ليس ضرورياً.

وأخيراً، لا بد لي من توجيه الشكر إلى الزميل الأستاذ أكرم كايدو شاركيوغلو، لتعاونه ومساعدته، خصوصاً في قراءة وترجمة بعض الفتاوى. وإلى أستاذنا البروفسور ف. فيشر رئيس معهد الدراسات الشرقية في جامعة إرلانجن ـ نورنبرغ، الذي أشرف على الأطروحة أولاً، وأبدى كل مساعدة أثناء الترجمة ثانياً. وأسأل الله أن يكون في عملنا هذا ما ينفع من علم لطالبيه.

تمهيد

لقد كُتب الكثير عن التاريخ العام للدولة العثمانية، بمعنى التأريخ لمجريات الأحداث، وكذلك عن شخصياتها وحكّامها؛ في حين أهملت الأبحاث حول بنية الإدارة والمؤسسات في هذه الدولة، وهكذا لا نجد إلاّ أعمالاً قليلة، تعالج هذا الموضوع بمنهجيّة، كما نفتقد الأبحاث التي تتناول طبقة العلماء (Ilmiye sinifi)، التي تظهر التركيبة الحقوقية والثقافية والدينية للدولة العثمانية الدينية. كما لم يتمّ التركيز على المحور الأساسي لطبقة العلماء، وتحديداً على مركز شيخ الإسلام، عند الحديث عن الدولة العثمانية.

هذا مع أن شيخ الإسلام كان الشخصية الثالثة في الدولة، من حيث الأهمية، وكان له عبر مركزه تأثير كبير فيها. لقد كانت الكلمة الأخيرة في القضايا الحقوقية والدينية تعود إلى شيخ الإسلام؛ وكانت القضايا الحياتية والدنيوية للدولة تحتاج إلى فتواه، في إعلان الحرب، كما في تحقيق الإصلاحات والتغييرات الحكومية.

لقد كان من حق شيخ الإسلام، عبر فتواه، أن يقرّر ما إذا

كانت انتفاضة ما، قامت بوجه الدولة، شرعية أم باطلة، وما إذا كانت المطالبة بالعرش صحيحة أم غير قانونية.

كما كان يعود إليه حق التسمية والتعيين في طبقة العلماء. لقد كان على رأس المؤسسات الدينية، كما كان الوزير الأول (الصدر الأعظم) على رأس المؤسسات الدنيوية في الدولة. في هذا الكتاب نعالج دور شيخ الإسلام ومركزه، اللذين كان يتمتع بهما أثناء سلطة الدولة العثمانية، في الفترة الزمنية الممتدة من منتصف القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر.

الفصل الأول،

أولاً : لمحة حول تنظيم الشؤون الروحية وكذلك القضاء والتربية في الدولة العثمانية

في الأبحاث التي بين أيدينا حتى الآن، هناك إغفال ـ كما ذكرنا ـ لمؤسسة مشيخة الإسلام (šeyhül islamlik)، وكذلك المؤسسات المتعلقة بها. نعطي هنا لمحة عن طبقة العلماء، هذه المؤسسة التي تهتم بتنظيم الأمور الروحية والقضاء والتربية ضمن وحدة متماسكة، بعد ذلك نتحدث عن مشيخة الإسلام، دون أن ندخل في إشكالية نشوئها، بل نتناولها ظاهرة واقعية وفاعلة في الدولة إبّان عزّها.

طبقة العلماء

يشكّل أتباع المؤسسات الدينية جميعاً طبقة في المجتمع العثماني، تسمى طبقة العلماء، رغم أنه لم يكن كل هؤلاء علماء بالمعنى الحقيقي، والأساس في التسمية عندهم العلم، بمعنى العلم الإلهي. وهم في الواقع فقهاء، ومن ضمنهم أنسباء الرسول الذين هم من سلالته، وكذلك الدراويش.

في قمة الهرم مفتي العاصمة، شيخ الإسلام، وتتبع له طبقة العلماء، بكاملها والتي تتألف من الأقسام والمراتب التالية:

أ ـ القضاة

تُقسم وظائف القضاة والمقامات بمجموعها إلى خمس طبقات، تختلف فيما بينها، ليس فقط من حيث المرتبة، وإنما من حيث التسمية أيضاً.

١ ـ الملاّ الكبار (السادة) أو الملالي الكبار
٢ ـ الملاّ الصغار (السادة) أو الملالي الصغار
٣ ـ المفتشون
٤ ـ القضاة
٥ ـ النوّاب أو الوكلاء

١ ـ الملاّ الكبار (الملالي الكبار)

هم قضاة العسكر، أو المقاطعات، أو المدن الكبيرة. وفيما يخص مركز قاضي العسكر، فمع أنه كان معروفاً عند السلاجقة، إلاّ أنه تطور بسرعة مع بداية الحكم العثماني.

فقد كان هناك تحت حكم السلطانين الأوّلين عثمان وأورخان قاضٍ واحد لبورسه «Bursa»، وقد منحه السلطان مراد الأول لقب قاضي العسكر «Qadiaskers»، وكان ذلك أعلى مرتبة بين القضاة. أما محمد الثاني فقد وزّع هذا المنصب بين شخصين وبين جزءين من البلاد. فقد أصبح يوجد قاضٍ للعسكر في

«Rummelien» روميلي[1]، وآخـــر في الأنـــاضـــول، الأول لبلاد أوروبا، والثاني لآسيا وإفريقيا. وحتى سنة ١٥٧٤ حين أُنيطت بشيخ الإسلام صلاحية تعيين أعضاء طبقة العلماء بكل المناطق، كان قاضي العسكر الأول يعيّـن كـل القضـاة ونـوّابهم وكـل الأئمـة والخطباء في المقاطعات الأوروبية، في حين يتولى قاضي العسكر الثاني (في الأنـاضـول) تعيين هـؤلاء في المقـاطعـات الآسيـويـة والإفريقية.

وعنـدمـا صـار لاحقـاً تعيين القضـاة الكبـار والمدرّسين مـن اختصاص شيخ الإسلام، بقيت تسمية الفئات الأخيرة من طبقة العلماء، وتحديداً الذين لا يتجاوز أجرهم اليومي أربعين بارة، ضمن صلاحية قاضي العسكر.

وكان على قضاة العسكر أن يلتحقوا بالسلطان في الحملات العسكرية. فإذا كانت الحملة في أوروبا، وجب على قاضي روميلي أن يتولى هذه المهمة، أما إذا كانت الحملة في آسيا، فيكون عندئذٍ على قاضي الأناضول أن يلتحق بالسلطان.

وفي حين كان قاضي روميلي المرجع القضائي الأعلى للمسلمين، فقد كان قاضي الأناضول المرجع الأعلى لغير المسلمين. وفي الوقت نفسه كان القاضيان من أعضاء مجلس الدولة، وكان تعيينهما حتى القرن السابع عشر يعود إلى الصدر الأعظم. ثم تُرك أمر تعيينهما بعد ذلك لشيخ الإسلام، على أن يتشاور في الأمر مع الصدر

(١) روم إيلي أو روميلي أو الروميللي.

الأعظم. ومدّة وظيفة قضاة العسكر سنة كاملة، يحالون بعدها للتقاعد، وخلال خدمتهم لا يملكون مبنىً خاصاً للعمل، إنما يمارسون مهمتهم -كما شيخ الإسلام- في منازلهم؛ ويكون لكل واحد منهم ثلاثة قضاة مساعدين ينوبون عنه، كما يكون له أمناء سر وكتبة، يحملون ألقاباً متعدّدة، ولكنها متساوية في الصلاحيات.

يلي هذين القاضيين (قاضي روميلي وقاضي الأناضول) قضاة المدن الكبيرة حسب التسلسل التراتبي: اسطمبول -مكّة- المدينة - إدرنة - بورسه - القاهرة - دمشق - غالاتا (Galata) - اسكدار (üsküdar) -وأيّوب (Eyüb) (ضواحي اسطمبول الثلاث) -القدس -إزمير (Smyrna) حلب -لاريسّا وسالونيكي.

ولكن هذا التراتب كان يختلف من وقت لآخر. فعلى سبيل المثال كان قاضيا القدس وسالونيك يُعتبران حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر من الملاّ الصغار؛ بعد ذلك انتقلا إلى مرتبة الملاّ الكبار.

٢ - الملاّ الصغار (الملالي الصغار)

وهم قضاة المدن العشر التي تأتي في المرتبة الثانية: ماراص (Maras) -بغداد - بوسناسراي (Bosnaserai) -صوفيا -بلغراد -أنتيب Antep -كوتاهية (Kütahia) -قونيا (Konya) - فيليب (Filibe) وديار بكر.

٣ ـ المفتشون Müfettiše

هم الذين توكل إليهم أعمال المراقبة، لإدارة الأوقاف الخيرية، وخصوصاً تلك التي تحت إشراف شيخ الإسلام والصدر الأعظم ورئيس خصيان حريم السلطان (Qislar-agasi). وكان يوجد خمس دوائر حكومية للتفتيش، ثلاث منها في اسطمبول، واحدة في إدرنة، وواحدة في بورسه.

٤ ـ القضاة (بالمعنى الحقيقي)

هم قضاة المدن الصغيرة في الدولة، ويقسمون إلى ثلاث مجموعات: قضاة روميلي، وقضاة الأناضول، وقضاة مصر. ويقسم قضاة روميلي إلى تسع مراتب، في حين يقسم قضاة الأناضول إلى عشر، وقضاة مصر إلى ست مراتب.

٥ ـ نواب ومبعوثو القضاة الموظفين

يستطيع أصحاب لقب الملا الكبار والصغار والقضاة أن يختاروا ـ على حسابهم الخاص ـ نواباً لهم ومبعوثين: وهذا يعني ـ عادة ـ اقتطاع نسبة مئوية من المبلغ المحدَّد لهم. بينما كان يتوجب على المراتب الأدنى من القضاة الحصول على إذن من قاضي العسكر لتعيين نواب لهم.

ويستعان بالنوّاب أو الوكلاء، عندما لا يتسنى للقضاة أن يمارسوا مهماتهم من مراكز عملهم، كأن يكونوا لفترة معيّنة في اسطمبول، حيث كان ينبغي أن يكونوا بين حين وآخر. وكان

نائب الملاّ يسمى (ملاّ نائبي) Molla Naibi أو (باب نائبي) Bab Naibi أو نائب القاضي Qadi Naibi (قاضي نائبي).

كما كان القضاة المعيَّنون - حسب اتساع نطاق الوظيفة - يضطرّون إلى الاستعانة بمساعدين حقوقيين ضمن الحساب الخاص. وفي المدن الكبيرة التي فيها مراكز القضاء، كان هناك قضاة منتدبون للأسواق ويسمّون: (آياق نائبي) Ayaq-Naibi، وقد كان أخيراً هناك مندوبون من قبل الملاّ والمدرسين على أرباح ومنتوجات الدساكر ويسمّون: Arpalik-Naibi[1].

بالإضافة إلى هؤلاء القضاة الرسميين، كان هناك ثلاثة قضاة خاصّين: الأول هو قاضي المحمل Mehmel Qâdisi أو قاضي القوافل المسافرة ما بين مكة ودمشق.

وكانت مدرسة صحن ثمان - وهي أعلى أنواع المدارس - تعتبر بمثابة المعهد العالي في ذلك الوقت. ويستطيع التلميذ إذا كان مجتهداً أن يصل خلال ثلاث سنوات من المرحلة المتوسطة للمدرسة إلى مدرسة صحن ثمان. وكان طلاب صحن ثمان يدعون «Danismemd» دانشماند[2] في حين يدعى تلاميذ المدارس الأخرى «Softa» سوفتا[3] وكانت تُعطى في المدارس الاختصاصات التالية تباعاً: الكلام - المنطق - البلاغة - اللغة - الحساب - التاريخ -

---

(١) Arpalik تعني بالتركية الهبة أو العقار أو الأملاك.

(٢) دانشماند Danismend تعني بالتركية العالم، الحكيم، الباحث.

(٣) الطلاب العاديون، والبعض يعتبر كلمة صوفتا نحتاً من كلمتي صوفي (بالعربية) وسوختة وتعني بالفارسية الملتهب (بحب الله والمعرفة).

الجغرافيا ـ القرآن ـ الحديث ـ الفقه .

وفي صحن ثمان كان يدرّس التفسير والفقه والكلام واللغة العربية وآدابها. ومع سليمان القانوني الذي ارتبطت المدارس باسمه (المدرسة السليمانية) (Sulemaniye Medreseleri) أُعيد تنظيم المدارس من جديد، وأصبحت صحن ثمان تُعتبر من المدارس المتوسطة، بينما أصبحت المدارس التي أنشئت على يد سليمان القانوني هي المعاهد العليا، وتقسم إلى ست مراحل هي، من الأدنى إلى الأعلى: ابتداي التمشلي Iptidâyi Altmisli ـ موصلة سليمانية Müsilai Süleymâniye ـ خامسة سليمانيه Hâmise-isüleymaniye دار الحديث السليمانية Dârül-Hâdis-i Sülemaniye وهذه الأخيرة هي الأعلى درجة بين المدارس.

ومع هذا التنظيم الجديد يدرّس في المراحل العليا: الطب والرياضيات وعلم الحديث.

وبعد انهاء الدراسة، يكون لدى المتخرّج أساساً ثلاث إمكانيات:

١ ـ إمّا أن يذهب ضابطاً في الجيش

٢ ـ إما أن يكون قاضياً

٣ ـ وإمّا أن يكون مدرّساً.

فإذا أراد أن يكون مدرّساً، يُعيَّن بادىء الأمر في خاشية تجريد، وهي المرحلة الأدنى في المدارس، وبراتب يتراوح ما بين ٢٠ و٢٥ بارة في اليوم؛ ثم يتدرّج مع الوقت، حسب الموهبة

والنجاح من مرحلة إلى مرحلة، حتى يصل إلى أعلى درجات المدارس. ومن الطبيعي عندما يتقدم أكثر من شخص لمركز واحد، أن يُجرى امتحان من قِبل إدارة المدرسة لاختيار الأنسب.

وحتى منتصف القرن السادس عشر، كان تعيين المدرّسين يقع تحت تأثير قاضي العسكر. بعد ذلك ظلّ لقاضي العسكر حق تعيين المدرّسين الذين لا يتجاوز مرتبهم اليومي أربعين بارة، بينما أصبح تعيين المدرسين الأعلى مرتبة من صلاحية شيخ الإسلام بعد موافقة الصدر الأعظم. غير أنه لم يكن يراعى في التعيين العدالة المطلقة. فأبناء العلماء الكبار كانوا عند تخرجهم يُلحقون للتدريس بمدارس عالية، وذات أجر أكبر، مثل المفتاح، قرقلي، خارج أو داخل. ولم يكن هذا على سبيل الرشوة أو الواسطة، وإنما كان امتيازاً معترفاً به قانونياً فيما يخص أبناء العلماء. وهكذا وصل كثيرون من غير العلماء الحقيقيين إلى أعلى المراتب في طبقة العلماء. وإذا أراد أحد المدرّسين أن يصبح قاضياً، كان يمكنه ذلك بما يلائم مركزه. والملاءمة هنا نسبيّة، ذاك أنّ وظيفة القاضي هي في الأساس أفضل من وظيفة المدرّس من حيث المرتّب، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار مِنَح القاضي الخاصة ومصاريفه الخارجيّة. فالمدرّس الذي يتقاضى خمسين بارة يمكن أن يحصل على مركز قاضٍ بِمرتب مائة وخمسين بارة تقريباً. ومدرّس صحن ثمان الذي يتقاضى ستين بارة، يمكنه أن يُعيَّن قاضياً بمركز ملاّ كبير وبمرتب قدره خمسمائة بارة.

ج ـ المفتي

يقف المفتي في الوسط، بين القضاة وبين رجال الدين، مثل الإمام والخطيب وغيرهما. والمفتي الأول لجميع المفتين هو شيخ الإسلام. رئيس طبقة العلماء. وهناك في كل مقاطعات ومدن الدولة العثمانية مُفتون موظّفون، ومهمتهم الوحيدة إصدار الفتاوى، في تحليل أو تحريم المسائل المعروضة عليهم؛ وصيغة الفتاوى هي نفسها تلك التي يتبعها شيخ الإسلام ويراعيها.

وبالمقارنة مع شيخ الإسلام، فإن على المفتي العادي أن يضيف بعض المواصفات:

١ ـ أن يضع ختمه.

٢ ـ أن يذكر مصدر آرائه العلمية في الأصل، أي أن يذكر كلمة كلمة، وبالعربية، المؤلّف وموضع الاقتباس.

وفي المدن الصغيرة، كان يُدمج مركزا القاضي والمفتي في شخص واحد. وعلى كل قاضٍ في الدولة العثمانية أن يُصدر فتواه حسب المذهب الحنفي. غير أنه كان هناك في مكة والمدينة والقاهرة وحلب والقدس ودمشق، حسب العرف، وحسب رغبة السكان، ثلاثة مفتين أيضاً يصدرون فتاواهم حسب مذاهب الأئمة الثلاثة الآخرين الشافعي وابن مالك وابن حنبل.

هؤلاء المفتون جميعاً في مرتبة واحدة فيما بينهم، ويعيّنون على مدى الحياة من قِبل شيخ الإسلام، ولكنهم أينما كانوا يندرجون

من حيث المرتبة وراء أصحاب لقب الملاّ والقضاة.

د ـ خدّام بيوت الله (أو بيوت العبادة)

وهؤلاء يشكلون أيضاً سلسلة تراتبية كما القضاة والمدرّسون. هذه السلسلة تتألـف مـن: الوعـاظ، الخطبـاء، الأئمـة، المؤذنين، القيّمين.

١ ـ الوعاظ أو الشيوخ

نعني بالواعظ أو الشيخ، الواعظ المنتظم في المسجد، ولكل مسجد واعظ يخطب فيه، بعد مراسم صلاة الجمعة وفي أيام معيّنة أخرى، ويتحدث عادة عن العقيدة والأخلاقيات المعروفة. ووعاظ المساجد السلطانية الخمسة: آيا صوفيا، الفاتح، السليمانية، السلطان أحمد والسليمية في اسطمبول، هؤلاء يتمّ تعيينهم من قبل شيخ الإسلام. أما بقيّة الوعاظ فيسميهم قاضي أوروبا أو قاضي آسيا حسب الموقع الجغرافي للمسجد.

الخطباء

وهم الذين يؤدون خطبة الجمعة من كل أسبوع، وخطبة العيدين، الفطر والأضحى (العيد الصغير والعيد الكبير) وذلك في المساجد الكبيرة الجامعة. والخطبة عبارة عن خطبتين، تفصل بينهما استراحة قصيرة على المنبر تُشغَل بالدعاء. وتتضمن الخطبة تسبيحاً لله، ونصحاً للناس، وصلاة على النبي وآله، ودعوات للمسلمين عامّة. ويسمّى الخطيب أيضاً إمام الجمعة، لأنه يؤدي خطب الجمعة

والأعياد في المساجد الكبيرة فقط. ويُنظر إلى خطباء المساجد السلطانية نظرة تختلف عن باقي الخطباء.

٣ ـ الأئمة

والإمام أصلاً هو الذي يؤم المصلّين في الصلاة. وباستثناء خطب الجمعة والعيدين، حيث يكون الخطيب نفسه هو الإمام، فإن المهمة الأساسية للإمام هي إقامة الصلوات الخمس على رأس المصلين في المسجد، وذلك حسب التواقيت المعلّقة على أبواب المسجد. بالإضافة إلى ذلك يهتمّ الأئمة بالحاجات للمواطنين، كما يهتمون ببعض الطقوس والمناسبات، مثل حالات الختان وعقود الزواج ومراسم الدفن وما إلى ذلك.

٤ ـ المؤذّنون

يدعو المؤذنون الناس للصلاة خمس مرات يومياً، من على مآذن المساجد، وتبدأ الصلاة بعد الآذان مباشرة.

٥ ـ القيّمون

هم خدّام المساجد، يهتمّون مثلاً بمصابيح المسجد ونظافته. ويُنظر نظرة إلى القيّمين على مساجد القبور والأنبياء، ومسجد الروضة المنوّرة، وإلى القيّمين على الكعبة، ويُنظر إلى خدمتهم على أنها خدمة في الجنّة.

ولا بد من القول باختصار، بأن عدد العاملين في كل مسجد

يختلف تبعاً لكبره وأهميته. ففي المساجد الكبرى لا بد أن يكون هناك ـ بشكل ثابت ـ خطيب وواعظ. أما في المساجد الصغيرة، حيث لا تقام خطب الجمعة، وفي مساجد الأسواق والقرى، فيكون الإمام هو نفسه الواعظ والمؤذن والخطيب والقيّم. وتتمّ تسمية خدام المساجد عن طريق مدير وقف الناحية، والذي يدفع لهم الرواتب. أمّا الوعاظ والخطباء والأئمة في المساجد السلطانية في اسطمبول، فيتمّ تعيينهم من قبل شيخ الإسلام، ويتمّ تعيين باقي الوعاظ والأئمة والخطباء حسب منطقتهم، إما من قبل قاضي عسكر روميلي، وإما من قبل قاضي عسكر الأناضول. يُستثنى من ذلك كله خطيب المسجد الذي يؤدي فيه السلطان صلاة الجمعة حيث يسمّى من قبل السلطان نفسه، عن طريق ما يسمى بالخط الشريف Hatt-i šerif .

هـ ـ نقيب الأشراف

هو رئيس المنتسبين بقرابة الدم إلى الرسول (ﷺ)، والذين يحملون إما لقب شريف وإما لقب سيّد. ويحمل الذين يعودون بنسبهم إلى الحسن بن علي لقب شريف، في حين يحمل الذين يعودون إلى الحسين لقب سيّدٍ، والمعروف أن الحسن والحسين هما حفيدا النبي (ﷺ) من ابنته فاطمة زوجة علي بن أبي طالب. كما يحمل الأشراف والأسياد بدون فرق لقب أمير. وكان عدد الأمراء لا يستهان به، وكانوا موزعين بين كل طبقات المجتمع؛ وعليهم أن يحملوا شهادة حسب ونسب «Silsilenâme» تدل على

صحة نسبهم، ولكنّ الكثيرين من الأشراف والأسياد يُشك في صحة انتسابهم إلى الرسول (ﷺ) وفي لوحة نسبهم.

ومما يميّز هذه الطبقة من حيث المظهر الخارجي اعتمارهم عمامة خضراء، ذاك أنّ اللون الأخضر كان أحبّ الألوان إلى آل النبي (ﷺ). وأول ما ظهر مركز نقيب الأشراف في عهد السلطان بايزيد الأول سنة ١٤٠٠م. ولكنه أُلغي في عهد السلطان محمد الفاتح، ثم أعيد العمل به في عهد بايزيد الثاني، واستمر حتى آخر العهد العثماني. ومن الناحية التاريخية فقد كان مركز نقيب الأشراف من بين المراتب الأربع الأولى لطبقة العلماء، وهم من الأدنى إلى الأعلى: قاضي اسطمبول، قاضي عسكر الأناضول، قاضي عسكر روميلي وشيخ الإسلام. فقد كان دائماً واحد من هؤلاء على الأقل من الأشراف أو الأسياد؛ وإذا ما حصل خلاف حول تَعيين نقيب الأشراف، فإن الأعلى مرتبة من بين الأسياد أو الأشراف يتقلد هذا المنصب. وتتم مراسم التنصيب عند الصدر الأعظم في الباب العالي.

وكان نقيب الأشراف ـ أثناء مراسم التنصيب أو التهاني الخاصة عند السلطان ـ يتبوّأ الصف الأول بين رجالات الدولة، حيث كان يقوم بمبايعة السلطان أولاً، ثم يقوم بنفسه أو مع شيخ الإسلام سوية بتقليد السيف للسلطان.

بعد ذلك أصبح نقيب الأشراف القيّم الأول على تركة النبي (ﷺ)، وخصوصاً الراية المقدسة أو السنجق الشريف

Sanğaq-išerif ، وإذا ما خرج السلطان في حملة ، فقد كان على نقيب الأشراف أن يكون في ركابه، وكان له سلطة على كل أمير ، كما كان له نوّاب في كل المقاطعات يتبعون له ، شأنهم في ذلك شأن حامل الراية المقدسة «Alemdar» .

و ـ الدراويش

كذلك فإن كل الدراويش هم أعضاء في طبقة العلماء . والدرويش، ويقال له في العربية « الفقير » هو إنسان زاهد منقطع للصلاة والعبادة.

ولحركة الدراويش جذور في حركة الصوفية التي كانت قد خفّت لأسباب معيّنة.

بالإضافة إلى الرياضة والتمارين الروحية والتأملات، فقد كان هناك شيوخ من العلماء يجمعون حولهم حلقات من التلاميذ . وكانت هذه الحلقات تستمر جيلاً أو جيلين بعد وفاة مؤسسها وذلك على يد أحد المبرزين من تلامذته. وهذه الحلقات، التي ظهرت باكراً وغالباً ما كانت على اسم أو ذكرى مؤسسها ، بقيت زمناً طويلاً دون تنظيم. ويبدو أن أول طريقة منظمة تلك التي أسسها عبد القادر الجيلاني المتوفي سنة ٥٦١ هـ/١١٦٦م. والمعروفة بالطريقة الجيلانية .

بعد ذلك ظهر الكثير من هذه الطرق، بعضها أُسس على أيدي أولياء مستقلّين، وبعضها تفرّع من طرق قديمة معروفة. وأشهر

الطـرق التي كـانـت في العهـد العثماني: النقشبنـديـة، المولـويـة، البكطاشية، القادرية، الرفاعية والخلوتية. وكان لهذه الطرق جميعها أزياؤها المختلفة، وتتمايز خصوصاً باختلاف أشكال العمائم. وكان جميع أتباع هذه الطرق يطلقون لحاهم وشواربهم، والبعض منهم شعورهم أيضاً، وتمارين العبادة عندهم تسمى ذكراً، وفيها تُنشد أسماء الله وصفاته المقدّسة بخشوع وبحركة إيقاعية تصاعدية. والغاية من ذلك تقريب الخاشعين من العالم الغيبي، وما يتعلق به ويتبع ذلك حالـة مـن الانفعـال الروحـي ومـن النشـوة الحالمة. ويعيش الدراويش في التكيّة، تحت رعاية رئيسهم الذي يدعى «شيخاً» (في العربية) أو پير Pir (بالفارسية) أو بابا Baba (بالتركية). ويعيَّن شيخ التكية من قِبل الرئيس العام للطريقة أي رئيس المشايخ. Reisül-Mešâyih. وكان رئيس المشايخ غالباً ما يقيم مقرّه عند قبور مؤسسي الطريقة. هكذا كانت المولوية في قونيا Konya، والقادرية في بغداد، الخ... غير أن رئيسي الطريقتين الكبريين: البكطاشية أو المولوية كانا يسمَّيان مباشرة من قِبل شيخ الإسلام. وفي العهود المبكرة، كان للدراويش مكانة كبيرة، غير أنّ هذه المكانة بدأت تهتزّ من جرّاء الانتقادات العنيفة لرجال الفقه الأصوليين، مما جعل الدراويش يهبطون إلى الدرجات الدنيا من طبقات المجتمع.

ثانياً: نشوء مركز شيخ الإسلام
وموقعه في طبقة العلماء

أ ـ لقب شيخ الإسلام

كلمة «شيخ» تعني في الأساس شيخ القبيلة أو سيّد القوم، ثم أصبحت تستعمل للرجل الذي يتبوّأ مركزاً روحياً أو دنيوياً أو اجتماعياً مرموقاً، مثل أصحاب الطرق الدينية والأساتذة وزعماء العائلات، وكذلك رؤساء الطرق الصوفية، أصبحت تستعمل للزعماء السياسيين مثل أعضاء مجلس الشيوخ والنواب.

وقد وردت كلمة شيخ الإسلام ـ لأول مرة ـ كلقب شرف في النصف الثاني من القرن الرابع للهجرة ـ العاشر للميلاد.

وقد عرفت ألقاب كثيرة مقرونة بكلمة الإسلام، مثل: ركن الإسلام،عز الإسلام، جلال الإسلام، سيف الإسلام، وذلك عند الحكام وذوي السلطان خاصة عند الفاطميين.

أما العلماء والرؤساء الروحيون فكانوا يحملون ألقاب: عماد الإسلام، زين الإسلام، شمس الإسلام، جمال الإسلام، ضياء الإسلام، حجة الإسلام، برهان الإسلام، ونظام الإسلام.

ولكن هذه الألقاب بقيت محصورة بأشخاص قلائل، حتى إنها أصبحت تدلّ على مركز معيّن أو مرتبة معيّنة. وقد حمل لقب شيخ الإسلام كثير من العلماء، الذين أصدروا فتاوى مهمّة أو حلّوا مسائل شائكة.

هكذا حمل هذا اللقب أبو نصر بن سهل القاضي، أستاذ عماد الإسلام القاضي أبي الأعلى سعد بن محمد الأستوا (مولود سنة ٣١٣ هـ/٩٥٥م). كما إن هذا اللقب جرى على رئيس الشافعية اسماعيل بن عبد الرحمن، وعلى الصوفي عبدالله الأنصاري (ولد سنة ٣٩٦ هـ/١٠٠٦م وتوفي سنة ٤٨١ هـ/١٠٨٨م).

ويقسّم علي أميري - وهو مؤرخ عثماني في القرن العشرين - الأشخاص الذين حملوا لقب شيخ الإسلام إلى ثلاث فئات:

١ - أُطلق لقب شيخ الإسلام على بعض العلماء في قرية أو مدينة من قِبل الناس المحيطين بهم وذلك تكريماً لعملهم وفقههم.

٢ -أطلق لقب شيخ الإسلام تكريماً لأشخاص عُرفوا في أطراف البلاد جميعها بعلمهم وتقواهم وفقههم. ومن هذا القبيل علي بن محمد بن اسماعيل الاسبيجابي (توفي سنة ٥٣٥ هـ/١٤٤٠م).

٣ - أطلق هذا اللقب على أشخاص لعلمهم ولتبوّئهم مركزاً معيّناً بهذا العلم، ومن بين هؤلاء يذكر علي أميري - على سبيل المثال - أبا المظفر رضيّ الدين محمد بن ابراهيم برهاني.

وفي سنة ٥٦٨ هـ/١١٧٣م أُديل الحكم الفاطمي الشيعي في

مصر على يد صلاح الدين الأيوبي، الذي عيّن الكثيرين من المفتين السنّة. وقد حمل الكثيرون منهم - وإن لم يكن بشكل رسمي - لقب الشرف هذا، أي شيخ الإسلام.

بعد ذلك جمع العالم الحنفي مولانا محمد بن أبي حسين بن محمد البريء ما بين لقبي مفتي الأنام وشيخ الإسلام.

وفي زمن الدولة العثمانية بعد ذلك خصّ محمد الثاني (١٤٥١ - ١٤٨١) المفتي الأكبر بلقب شيخ الإسلام. ثم أخذ هذا اللقب تدريجياً يأخذ شكله الوظيفي بين المراتب.

ب - نشوء مركز الإسلام (مشيخة الإسلام):

حول نشوء مشيخة الإسلام ليس عندنا سوى مصادر قليلة في التركيّة وغير التركيّة، لذلك من الصعب أن نبحث متى أسست مشيخة الإسلام ومن أسّسها. وحول هذا السؤال هناك ثلاثة أجوبة مختلفة نستعرضها باختصار:

١ - في رأي «Muradjea d'ohsson» وعلي أميري، أنّ الأمير عثمان (١٢٨٨ - ١٣٢٦م) مؤسس الدولة العثمانية قد أوكل وظيفة الفتوى إلى والد زوجه، الشيخ إدبالي Edebâli الذي كان أحد كبار العلماء في عصره. وعندما توفي الشيخ إدبالي سنة ١٣٢٥م، تولى وظيفة الفتوى صهره دورسون فقيه Dursun Fâgih الذي كان في الوقت نفسه عديلاً للأمير عثمان. وحول هذا الأمر نجد الرواية القديمة في كتاب «الشقائق النعمانية» وهو كتاب تاريخي مختص بالتراجم والسير ألّفه Taškoprüzâde (تاشكوبريزاده) الذي عاش ما

بين ١٤٩٥ و١٥٦١م: «وكان إدبالي يُستشار في أمور الشريعة كما في أمور السلطنة، وبعد موته تسلم دورسون فقيه منصبه، حيث كان يصدر الفتاوى، ويبتّ بأمور السلطنة ويحكم بأمور الشريعة».

ولا يمكننا أن نضع ثقتنا تماماً في هذا النص الذي صدر بعد مائتي سنة من وقائع الأمور، ولا يمكننا أن نجزم بأن إدبالي ودورسون فقيه كانا مفتيين. فهما عالمان ومن أقرب أقرباء الأمير عثمان ولا يحتاجان أن يُعيَّنا بمركز الإفتاء حتى يصدرا الفتاوى. ولا يوجد نصّ يوضح لنا تماماً ما إذا كان منصب المفتي مستقلاً أم إنه منصب مساعد للقاضي والمعلم في تلك الفترة من الإمارة.

فدوسّون (D'ohsson) يحاول دعم رأيه بأن هذا المنصب من أساسه كان رسميًّا، ويقول بأنه بعد وفاة دورسون فقيه عيّن مراد الأول مكانه فخر الدين عجمي قاضي بورسه Bursa. ولكن فخر الدين المتوفي سنة ٨٦٥هـ/١٤٦١م لم يعش في عصر مراد الأول وإنما في عصر مراد الثاني ومحمد الثاني، لذلك لم يكن معاصراً لدورسون فقيه كما إنه لم يكن قاضياً لبورسه.

ثم إن منصب المفتي الأكبر لا يمكن أن يكون قد نشأ قبل مراد الثاني، ذاك أنه بعد قمع الفتنة الشهيرة التي قام بها الشيخ بدر الدين، اعتقل بدر الدين وحكم بأمره عالم قادم حديثاً من بلاد فارس اسمه حيدري حريري حسب فتوى مطلوبة من السلطان بأن دمه مباح ولكن أمواله غير مستباحة» وبعد هذه الفتوى أعدم بدر الدين في السوق سنة ٨٢٣هـ/١٤١٦م. ولا نجد في المصادر أيّ

أثر يدل على أنّ حيدري قد أصبح مفتياً. لقد كان عالماً كبيراً من العلماء بمستوى إصدار مثل هذه الفتوى في حادث خطير لا يبت به إلاّ المفتي الأكبر فيما لو وجد.

٢ - وهناك رأي آخر يتفرّد به كاتب شلبي ويصرّ عليه. فلائحة شيوخ الإسلام عنده تبدأ بالمفتين الذي كانوا يُصدرون الفتاوى في اسطمبول. ولكنه نفسه غير متأكد ما إذا كان مفتو بورسه وإدرنة - عاصمتي الدولة حتى فتح اسطمبول - كانوا يحملون لقب شيخ الإسلام. وحسب وجهة نظره فإن Hizir Bey هزير باي هو أول شيخ للإسلام، وكان قد عُيِّن قاضياً في اسطمبول بعد فتحها. وكان Hizir Bey إلى جانب وظيفته في القضاء يُصدر الفتاوى حتى وفاته سنة ١٤٥٨م.

وخلفه في منصب قاضي اسطمبول الملاّ حسرو Husrev الذي ظل يصدر الفتاوى إلى جانب مركزه القضائي حتى سنة ٨٧٧هـ/١٤٧٣ أو ٧٤م، بعد ذلك أُخذت منه الفتوى وأُنيطت بالملاّ علي عربي إضافة إلى مركزه التدريسي؛ ثم أصبح مركز الفتوى مستقلاً وكلّف به الملاّ حسرو؛ وبعد موته خلفه الملاّ غوراني Gürâni سنة ٨٨٥هـ/١٤٨٠م.

غير أنّ هناك ملاحظة حول الواقع الديني تمكننا من إلقاء بعض الضوء على الموضوع، فيما إذا كان هزير باي وحسرو قد شغلا موقع المفتي الأكبر أو شيخ الإسلام كما ذكر شلبي؛ ففي الأعوام القليلة التي تلت فتح اسطمبول، لم تكن غالبية السكان من

المسلمين، بل كان المسلمون ينحصرون بالدرجة الأولى في عساكر الفتح وفي بعض المجموعات التي استوطنت إثر ذلك. وهكذا كان مركز الفتوى ثانوياً وينحصر ببتّ أمور السكان المسلمين، لذلك يتحدث المؤرخون وأصحاب السير عن مركز القضاء لهزير باي وحسرو، ومركز التدريس للملا علي عربي، ويتحدثون عن إصدار الفتوى كوظيفة إضافية.

ورواية كاتب شلبي لا تحدثنا عن مشيخة الإسلام التي أُنشئت زمن حكم السلطان مراد الثاني، واستمرت فترة بعد فتح اسطمبول في إدرنة. ففي حين كان هزير باي يتولى الفتوى كوظيفة إضافية كان فخر الدين عجمي (توفي سنة ٨٦٥هـ/١٤٦١ - ١٤٦٢م). يتولاها كوظيفة مستقلّة. وقد خلف فخرَ الدين الملاّ عبد الكريم في إدرنه. غير أنّ المكان والزمان اللذين تولى فيهما عبد الكريم مركز شيخ الإسلام كانا موضع خلاف. وقد أكد Repp بأن شيخ الإسلام عبد الكريم لم يخلف الملاّ Gürani (١٤٨٠م - ١٤٨٨م) وإنما خلف فخر الدين في إدرنه. وهذا ما يقتضي تصحيح خطأ ظلّ سائداً عصوراً طويلة.

٣ - ولكن الرأي المتفق عليه عند أغلب الباحثين مثل: سليمان سعد الدين، أحمد رفيق، ريپ (R.C. Repp) هزارفن حسين (Hezârfen Husseyin) قرا شلبي زاده عبد العزيز، وأحمد عطا، هو أن شمس الدين فناري (٧٥١ - ٨٣٤هـ/١٣٥١ - ١٤٣١م). هو أول رجل يحمل رسمياً لقب المفتي الأكبر.

وهؤلاء المؤرخون الذين ذكرناهم يعتمدون على نصّ يورده (Toskoprü-Zade) توسكوبري زادة: «كان الملاّ الفناري قد أصبح أستاذاً في بروسا وتحديداً في Monastirmedrese. وفوق ذلك فقد كان أيضاً قاضياً لكل مناطق العثمانيين.

وهنا نرى أنه من غير الممكن أن نحدّد تاريخاً دقيقاً لبدء عمله في وظيفَة الفتوى. وفي الروايات التركية المتأخرة يرد أن مركز الفتوى قد تأسس في عهد مراد الثاني، وأن الملاّ فناري كان أول من شغل هذا المنصب. فإذا أخذنا بهذه الرواية يكون نشوء هذا المنصب بعد تتويج مراد الثاني أي بعد سنة ٨٢٤ هـ/١٤٢١م.

وحسب مستقيم زاده وسليمان سعد الدين وأحمد رفيق فإن فناري كان لا يزال سنة ٨٢٨هـ أي ١٤٢٤ - ١٤٢٥ م قاضياً على بورسة والمرجح أن منصب الفتوى كان بالنسبة له منصباً مساعداً أو إضافياً. وحسب رأي تاشكبري زاده فقد جاء بعد فناري أولاً الملا يكن (محمد بن أرمجان) ثم فخر الدين عجمي. وفيظل فخر الدين عجمي (٨٤٠م/١٤٣٧ - ٨٦٥هـ/١٤٦٢م). فُصل مركز المفتي عن مركز القاضي وأصبح منصباً مستقلاً.

ولكن المؤكد والذي لا مجال للنقاش فيه، أن منصب شيخ الإسلام قد ورد بهذا اللقب في قانون محمد الثاني: «وشيخ الإسلام هو رئيس العلماء، وكذلك معلّم السلطان. غير أن الصدر الأعظم كان أرقى منهما من حيث الوظيفة، إلاّ أن المفتي ومعلم السلطان

كانا أرقى مرتبة من الوزراء ويتقدمانهم».

ويلاحظ المرء أن لقبي شيخ الإسلام والمفتي كانا يُستعملان بالمعنى نفسه. وفي الوثائق يرد غالباً مصطلح المفتي حتى نهاية القرن السابع عشر. بعد ذلك أصبح لقب شيخ الإسلام يستعمل على العموم للدلالة على المفتي الأكبر.

ج ـ بعض الآراء حول أسباب نشوء هذا المركز

تعتمد هذه المداخلة بشكل خاص على J.H. Kramers :

١ ـ هناك رأي بأن السلاطين العثمانيين ربما أرادوا أن يقلّدوا منصب الخليفة عن السلاطين المماليك. وهذا الرأي لـ: Gautefroy Demombynes لا مسوّغ له في الواقع، ذاك أنّ مراداً الثاني مؤسس منصب شيخ الإسلام كان يتوجه في الأمور الفقهية والدينية ليس إلى الخليفة، وإنما إلى العلماء الكبار عند المماليك. بالإضافة إلى ذلك فإن الخليفة العباسي لم يُحضر إلى البلاط العثماني، كما إنّ لقبه لم يجر على المفتي الأكبر بعد دخول العثمانيين إلى مصر والقضاء على المماليك.

٢ ـ كما يمكن بشكلٍ ما أن يكون نشوء طبقة العلماء وتنظيمها برئاسة شيخ الإسلام قد تأثرا بطريقة تنظيم الإكليروس المسيحي في الدولة العثمانية وتحت سلطة البطريرك. غير أنه لا بد من أن نلاحظ أن تنظيم العلماء كان قبل العثمانيين، أي عند العباسيين والفاطميين وبالتالي قبل الاحتكاك المباشر بين العثمانيين والأرثوذكس. ويبدو أن تنظيم الأمور الدينية منحى شرقي قديم.

وفي الدولـة العثمانيـة كـانـت طبقـة العلماء زمـن عثمان الأول وأورخان تخضع لقاضي العاصمة، وفي زمن مراد الأول أصبحت تابعة لقاضي العسكر.

٣ - لم تتشكل مشيخة الإسلام بفرض قوة السلطان وإنما تحت التأثير القديم للتيار الديني الصوفي الإسلامي في الدولة العثمانية، هذا التيار الذي كان له إلى جانب السلطة الزمنية، سلطة دينية حيث كان يشكل الضمير الديني للشعب.

من ناحية ثانية لا توجد مؤسسة إلاّ وتحمل بصمات مؤسسها ومحيطه؛ لذلك يجب ملاحظة شخصية مراد الثاني في هذا الشأن. فقد كان مراد الثاني رجلاً متديّناً، وقد بنى مساجد عدة ومدارس وجسوراً، وكان للتيارات الصوفية الدينية تأثير كبير عليه، حتى إنه تخلى عن العرش لولده، الذي كان في الثانية عشرة والنصف من عمره، وانقطع عن العالم مثل الأمير والصوفي الأسطوري إبراهيم ابن أدهم.

وفي وصيته طلب مراد الثاني أن لا يُبنى له ضريح كما هي العادة عند السلاطين. كما إن جثمانه دفن في التراب ولم يُسقف قبره، حتى تدخل إليه بذلك مياه الأمطار. وقد نُفّذت رغباته، فكان سلطاناً مميّزاً عن بقية السلاطين. وقد قُدِّر لهذا السلطان الشديد التأثر بالصوفية أن يجمع إلى سلطته الزمنية سلطة روحية، كممثل للضمير الديني للشعب وأن يكرّس ذلك.

ومراد الثاني لم يكن رجلاً ورعاً وحسب،، وإنما كان بالإضافة

إلى ذلك سياسياً موهوباً وناجحاً، استطاع خلال عشرين سنة أن يعيد الدولة العثمانية إلى سابق قوّتها بعد أن دمّرها تيمور. ولا نستطيع أن نوافق كرامرز Kramers في قوله إن نشوء مشيخة الإسلام لم يكن لها سبب سياسي، فإذا ما تفحصنا وضع الامبراطورية العثمانية آنذاك، نجد أنه بالإضافة إلى ورع مراد الثاني فقد كان هناك سببان سياسيّان لإنشاء مشيخة الإسلام (أو مركز شيخ الإسلام):

١ ـ الوضع الداخلي للدولة

بعد الهزيمة النكراء عند أنقرة في الحرب ما بين بايزيد وتيمور سنة ١٤٠٢ سادت الفوضى والبلبلة السياسية الدولة العثمانية. وقد دامت هذه الفوضى حتى سنة ١٤١٣، عندما انتصر شلبي محمد (والد مراد الثاني) على شقيقه موسى شلبي. وفي فترة الفوضى هذه نشطت التيارات الباطنية بين الشعب، والتي تمثلت في فتنة الشيخ بدر الدين سنة ١٤٢٠. والعقيدة التي حملها بدر الدين وأتباعه شبيهة باشتراكية اليوم. فقد أمر بنزع الملكية الفردية، وأعلن شيوع المال والملكية. وكانت آراؤه الدينية تلفيقية، تستعير من الأديان السماوية الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام. وحسب رأيه بأن هذه الأديان كلها سواء. وكنه الله لا يتميز عن كنه المخلوقات، وقوة الإرادة عند الله هي إرادة الأشياء حيث توجد في ذاتها، وما لا يتلاءم مع ذاتها لا يمكن أن يكون من إرادة الله. والجحيم والجنة هما الألم والفرح بمعنى أنهما يتأتيان عن فعل الشر والخير. وادّعى

بدر الدين بأن كل محرّمات الأديان قد رُفعت وأنّ كل شيء محلّل وجائز.

وقد قمعت هذه الفتنة بصعوبة واعتُقل بدر الدين وأتباعه وقُتلوا.

غير أن الباطنيين كتيّارات شيعية ظلوا يعيشون بين فئات الشعب. يدلّ على ذلك مقتل أربعين ألفاً من الشيعة على يد سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠) قبل حملته العسكرية ضد إيران سنة ١٥١٤ م.

وقد أدرك مراد الثاني، الذي واجه هذه البلبلة السياسية والدينية عند استلامه العرش، أن الدولة بحاجة ماسّة إلى عالِم يُعتَرف بسلطته وبهيبته الدينية والأخلاقية في كافة أنحاء البلاد، ويستطيع أن ينقذ الناس من الضلالات والترّهات الباطنية وأن يحل المسائل الدينية للشعب وللدولة.

كما أدرك مراد الثاني الخطر الناشيء على الدولة من تعدد المفتين غير الرسميين، الذين ينتشرون في أنحاء البلاد، حيث يفتي كلّ واحد منهم حسب عقيدته ونظرته ومقدرته وعلمه، والنتيجة الطبيعية لذلك تهديم وتخريب سلطة الدولة، وصحة العقيدة عند الناس واهتزاز مكانة الشريعة عند المؤمنين.

لذلك كان توحيد الفتاوى ضرورة قصوى. ومن الطبيعي أن يكون المرجع الأعلى لهذه المهمة مركز الإفتاء في العاصمة.

٢ ـ الوضع الخارجي للدولة

استخدم بايزيد الأول (١٣٨٩ ـ ١٤٠٢)، وهو جدّ مراد الثاني، جنوداً مسيحيين لمحاربة المقاطعات الإسلامية التركية لكسب الغنائم والأراضي؛ وكان مَنْ قَبْله لا يخوضون حرب الغنائم والأراضي إلاّ مع غير المسلمين. وقد ترك هذا الأمر انطباعاً سيئاً عند الدول الإسلامية واستفاد المعارضون المسلمون لبايزيد من هذه السمعة السيئة له.

لقد أظهرت الهزيمة أمام تيمور مدى السخط والاستياء المتجذّرين حيال بايزيد، وكان لهما الأثر الكبير في هزيمته، ذاك أنّ الإمارات المجاورة لم تهب لمساعدته، هذا إذا لم تكن قد ساعدت تيمور فعلاً.

ومن الطبيعي أن يكون مراد الثاني قد سمع بالمصير المرّ الذي آل إليه جده، وبالصعوبات التي واجهها والده، وانطبع ذلك في ذاكرته خلال سنوات طفولته حتى سنّ السابعة عشرة، عندما اعتلى العرش. وتحت تأثير هذه الانطباعات التي اكتسبها في طفولته كما ذكرنا، حاول دائماً أن يكون سلمياً مع جيرانه من الممالك الإسلامية. وهكذا فعندما كان يقاتل في البلقان سنة ١٤٤٤ وجه إليه ابراهيم الثاني طعنة في الظهر، وأراد أن ينقضّ عليه بجيشه من الخلف، مما أحزنه كثيراً وزاد من حنقه على إبراهيم. وكان باستطاعته اقتحام كارامان إمارة ابراهيم ولكنه لم يفعل ذلك وإنما توجه نحو فقهاء المذاهب الأربعة لأخذ فتواهم حول فعلة ابراهيم.

وقد أصدر الفتوى كل من: ابن حجر العسقلاني، أحد كبار المؤرخين والفقهاء (توفي سنة ١٤٤٨) وذلك عن الشافعيين، سعد الدين الديري القاضي الأكبر للحنفية والمتوفى سنة ١٤٦٤)، بدر الدين التونسي القاضي الأكبر للمالكية (توفي سنة ١٤٤٩) وبدر الدين بغدادي القاضي الأكبر للحنبلية، وعبد الرحمن مصلحي القاضي الحنفي لِـأماسيه «Amasya»، وقد أفتوا جميعاً بوجوب قتل ابراهيم باستثناء سعد الدين الذي قال: إنه يمكن العفو عن ابراهيم فيما لو تاب وأرسل جنوداً للقتال إلى جانب السلطان.

والذين أعطوا الفتاوى أعلاه من القضاة الكبار كانوا يعيشون في القاهرة، باستثناء عبد الرحمن مصلحي، تحت حكم المماليك، مما يدل على أن السلطان مراد الثاني كان يرجع إلى العلماء وليس إلى الخليفة. كما أننا نرى مناورة مراد الثاني، ودهاءه في الاستفادة من السلطة الدينية لأهدافه السياسية، مع العلم أنه لم يميز تماماً بين السلطتين الزمنية والدينية. كما لا بد للمرء من أن يلاحظ أن رجلاً سياسياً حذراً ويقظاً مثل مراد الثاني لم يجد حرجاً في هذه الحرية الفكرية بتعدد المذاهب التي تختلف أحياناً في بعض المسائل، ولم يغب عن باله أن كثرة الخلافات تسبب خللاً في الدولة. من هذه الخلفية يمكن كذلك أن ننظر إلى عملية تأسيس مركز شيخ الإسلام في الدولة العثمانية والتي تدل كل المعطيات على أن مراد الثاني كان له اليد الطولى في ذلك.

وهذه النظرة لتأسيس مشيخة الإسلام على أساس دين الدولة تسمح لنا أيضاً أن نعتقد أن مراداً الثاني هو نفسه الذي اعتمد

الحنفية مرجعاً فقهياً للدولة. كما أنه ليس صعباً أن نلاحظ في بحثنا تزامن المؤسسة الدينية (مشيخة الإسلام) مع سنيّة الدولة والتي تأتي الحنفية من ضمنها.

لكن هذه الأسئلة حول نشوء هذه المؤسسة ليست موضوع بحثنا أو هدفه وإنما هي مقدّمات لما يهمّنا من مؤسسة (مشيخة الإسلام) من حيث بنيتها وتأثيرها وطرح تصور واضح عنها منذ عهدها الذهبي حيث كانت نموذجاً مثالياً بالمعنى الذي عبّر عنه ماكس ڤيبر Max Veber.

منصب شيخ الاسلام

[حسب قانون آل عثمان Qānunnāme-i Ali Osman وتحت عنوان أعمال السلطان محمد الثاني القانونية] فإن شيخ الإسلام ومعلم السلطان كانا يجلسان وراء الصدر الأعظم في صف واحد .

وكانت مهمة شيخ الإسلام في هذه الفترة المبكرة من منصبه مقتصرة على الواجبات الدينية وإعطاء الأحكام الفقهية .

أما في زمن سليمان القانوني فقد بدأ شيخ الإسلام يتمتع بالسلطة ، وأسند إليه أمر التعيين في طبقة العلماء .

وبعد أن قام الصدر الأعظم أوزديميرو غلو عثمان باشا Ozdemiro glu Osman Pasa (٩٩٢هـ/١٥٨٤م) بزيارة شيخ الإسلام سيفي زاده محمد Civi-Zade Mehmed وسنّ بذلك التقليد المتّبع وهو أن يزور الصدر الأعظم شيخ الإسلام مرّتين في العام ، على الأقلّ للمجاملة ، بعد ذلك تقدمت مرتبة شيخ الإسلام ، وأصبحت أرفع من مرتبة معلم السلطان. منذ ذلك الحين أصبح شيخ الإسلام الرئيس الأعلى لطبقة العلماء ، تماماً كما كان الصدر

الأعظم الرئيس الأعلى لشؤون الدولة. فإذا قدم الاثنان معاً يجلس شيخ الإسلام إلى يسار الصدر الأعظم.

وحسب هزارفن حسين أفندي Hezarfen Husseyin Efendi الذي دوّن آراءه حول إدارة الدولة العثمانية في القرن السادس عشر، فقد كان الصدر الأعظم وشيخ الإسلام يقفان في صف واحد، وفي بعض الحالات كان شيخ الإسلام يتقدم على الصدر الأعظم «... لأن شؤون الدولة مبنيّة على الدين بحيث إن الدين هو الأساس، وليست الدولة إلاّ جزءاً منه، فإن شيخ الإسلام هو الرئيس الديني والصدر الأعظم ما هو إلاّ رئيس الدولة، ورئيس الاثنين معاً هو السلطان السعيد؛ لذلك فإن شيوخ الإسلام أكثر تقديراً واحتراماً من غيرهم في هذه الدولة العليّة.

فشيخ الإسلام - حسب هزارفن حسين - هو أعلى رجل بعد السلطان. ولكننا في الواقع سنرى أن شيخ الإسلام كان عندما يسمّي أعضاء طبقة العلماء يحتاج إلى موافقة الصدر الأعظم، وكانت هذه التسميات أو التعيينات ترفع عبر الصدر الأعظم إلى السلطان، مما يدلنا على أن شيخ الإسلام - بعكس ما يرى حسين أفندي - كان يأتي في مرتبة بعد الصدر الأعظم. كما أنه كان هناك بروتوكول يقضي بأن يقف شيخ الإسلام إلى يسار الصدر الأعظم مما يعني أن سلطته تأتي بعد سلطة هذا الأخير.

ويلي شيخَ الإسلام في المرتبة قاضيا العسكر، اللذان يأخذان المركزين الأولين لطبقة العلماء. أما الوزراء الذين لا ينتمون إلى

طبقة العلماء فيقفون في مرتبة ما بين شيخ الإسلام وقضاة العسكر. لذلك كان يجلس قضاة العسكر وراء الوزراء في اجتماع مجلس الدولة، ويقومون بالزيارات الودّية قبل الأعياد للصدر الأعظم وشيخ الإسلام والوزراء.

١ ـ مدة خدمة شيخ الإسلام

كان هناك مركزان في الدولة العثمانية يُعيّن أصحابها مباشرةً من قِبل السلطان: مركز الصدر الأعظم ومركز شيخ الإسلام. الأول كان الممثل الزمني للسلطان والثاني الممثل الروحي له.

في القرن السادس عشر كان السلاطين يختارون شيوخ الإسلام غالباً من بين قضاة العسكر، ونادراً من بين قضاة اسطمبول أو من بين مدرّسي صحن ثمان، ممن يكونون معروفين بعلمهم وتقاهم بشكل مميّز. وفي المراحل الزمنية اللاحقة كان شيخ الإسلام يُختار غالباً من بين قضاة عسكر الروميلي، من الذين ما زالوا في الخدمة أو المتقاعدين؛ ونادراً ما كان يختار من قضاة عسكر الأناضول.

ونادراً جداً ما كان يختار شيخ الإسلام من بين الذين يحملون لقب قاضي العسكر من دون أحقّية إذ غالباً ما كان ولدواعٍ سياسية داخلية يُمنح بعض الأشخاص هذا اللقب إرضاء وتقديراً ليس إلّا.

وفي جميع الأحوال فإن مدة خدمة قضاة العسكر تكون لسنة واحدة. ولم تكن مدة ولاية (خدمة) شيخ الإسلام محدّدة. ففي

المراحل الأولى كان شيخ الإسلام يبقى في منصبه حتى وفاته. وأول شيخ للإسلام أعفي قبل وقته هو سيفي زاده محي الدين Civi-Zâde Muhieddine ، وذلك في عهد سليمان القانوني. بعد ذلك أصبحت هذه الإعفاءات المماثلة بمثابة القاعدة. فمدة خدمة شيخ الإسلام كانت مرتبطة بمقدرة صاحبها وبالوضع السياسي للدولة. وهكذا فمحمد الرابع الذي اعتلى العرش وهو ابن سبع سنوات (١٦٤٨م) كان له في السنوات العشر الأولى من حكمه، والتي كانت مضطربة اثنا عشر شيخاً للإسلام، بينما تعاقب على هذا المركز، في السنوات التسع والعشرون الأخرى من حكمه، خمسة شيوخ فقط.

وبشكل عام فقد كانت مدة خدمة شيخ الإسلام في منصبه تتراوح ما بين السنتين والخمس سنوات. إلاّ أنّ ذلك ليس قاعدة، فقد كان هناك الكثيرون من شيوخ الإسلام ممّن مكثوا أقلّ من ذلك بكثير.

وهكذا على سبيل المثال فقد بقي شيخ الإسلام يكشم حسين Yekcêm Husseyin الذي عيّن في ١٧٠٣/٨/٢٠ ثلاثة أيام فقط، أما ميمك زاده مصطفى Memek-Zâde Mustafa الذي عيّن في ١٦٥٦/٣/٤ فلم يبق أكثر من ثلاث عشرة ساعة في منصبه، كما كان هناك إمكانية إعادة تعيين شيخ إسلام سابق. هكذا أصبح بستان زاده محمد سنة (٩٩٧هـ/١٥٨٩م) شيخًا للإسلام للمرة الأولى، وأعيد تعيينه سنة (١٠٠١هـ/١٥٩٣م) للمرة الثانية. ثم أصبح هذا الأمر فيما بعد شائعًا.

فزكريا زاده يحي (توفي سنة ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م) وأسعد أفندي زاده أبو سعيد (توفي سنة ١٠٧٢هـ/١٦٦١م) ودرّي زاده مصطفى (توفي سنة ١١١١١٨٨هـ/١٧٧٤م) هؤلاء عيّنوا ثلاث مرات. أمّا صنع الله أفندي (تولى سنة ١٠٢١هـ/١٦١٢م) فقد عيّن شيخًا للإسلام للمرة الرابعة.

صحيح أن تعيين شيخ الإسلام كان يقوم به السلطان بنفسه غالبًا، إلاّ أنه أحيانًا كان يستدعي بالفعل الصدر الأعظم، ويأخذ رأيه في المرشحين لمنصب شيخ الإسلام الذين يتفاهم معهم جيدًا. وإذا لم يكن السلطان قد بلغ سنّ الرشد فإن أمرتعيين شيخ الإسلام كان يبتّ به الصدر الأعظم، وإذ ذاك يكون فرمان السلطان، ليس أكثر من شكليّات.

فقد تجمع - على سبيل المثال - المتمردون الانكشارية في الثاني والثالث من أيلول ١٦٥١ في ساحة السلطان أحمد، ليتباحثوا في آثار مقتل السلطانة كوسم Kösem[1] والمدبّر من قبلهم وقبل إدارة الدولة. وقد لبّى شيخ الإسلام آنذاك قراشلبي زاده عبد العزيز دعوة الانكشارية لا دعوة السراي.

نتيجة لذلك أجرى الصدر الأعظم Siyams Paša مباحثات لتعيين شيخ جديد، حيث إن السلطان محمد كان لا يزال دون العاشرة، وكانت أمه ترغب في تعيين «أبو سعيد». غير أن الصدر الأعظم رفض ذلك بقوله: لا، بالنسبة لنا بهاء أفندي أفضل لأن

(١) كوسم الوالدة، والدة السلطان.

ذاك (يعني أبا سعيد) عنيد لا يمكن التأثير فيه. بهاء أفندي بعكس ذلك جريء لا يخاف وله لسان قاطع. غير أن بهاء أفندي لم يكن حاضرًا، فإذا بقاضٍ للعسكر متقاعد كان قد قدم إلى السراي ملتفًّا بمعطف صوفيّ أبيض خاطب الصدر الأعظم قائلا: يا حضرة الباشا Paša hazretli: لقد أتيت اليوم إلى عند السلطان لأقوم بواجب خدمته ما أمكن؛ وأنا أملك والحمد الله المعطيات الشخصية المناسبة للبتّ في الأمور. فأية خدمة هناك وأية مصلحة تؤديها يإبعادي عن منصب الفتوى؟

وحتى لا يكون على الصدر الأعظم تعيين مرشح أم السلطان بسبب غياب بهاء أفندي، فقد قرّر بسرعة قبول هذا الاقتراح المفاجىء وأملى على السلطان القاصر فرمان تعيين حنفي أفندي.

وإلى جانب التعيينات العادية، فقد كان يحدث أحيانًا أن يأتي شيخ الإسلام تحت ضغط قادة الجيش أو الجند الناقمين، وهذا ما حصل في انتفاضة الجند في الرابع من آذار سنة ١٦٥٦ والمعروفة بوقعة شينار Cinar Vaqási أو وقعة الوقوفية Vaqái Vaqvaqiye حيث أرسل شيخ الإسلام أحد الموثوق بهم عنده، وهو قرا عبد الله إلى المتمردين ليهدئهم بالحسنى ويتفاهم معهم، ولكن هؤلاء عمدوا إلى قتله وتمزيقه، فلما سمع شيخ الإسلام حسام زاده عبد الرحمن بذلك ترك منصبه فورًا، وحلّ مكانه ميمك زاده مصطفى. غير أنّ المتمردين لم يعترفوا به وأقالوه بعد ثلاث عشرة ساعة من تعيينه. فسمّي وبناء على رغبة المتمردين حوجه زاده مسعود Hoga-Zâde Mesud شيخًا للإسلام. وفي انتفاضة إدرنة (١٧٠٣)

اتفق المتمردون على بشمكجي زاده شيخًا جديدًا للإسلام، وثُبِّت تعيينه من قبل السلطان، وأرسل له اللباس الرسمي أي الفروة البيضاء، غير أنّ بشمكجي زاده لم يستلم منصبه بحجة أنه مريض، فطلب المتمردون إذ ذاك منح الفروة البيضاء للإمام محمد، ولكن السلطان تمنع عن تعيين الإمام محمد وسمّى بدًلا منه يكشم حسين شيخًا للإسلام. وبعد يومين عزل السلطان مصطفى الثاني على يد أخيه أحمد الذي أعاد مركز شيخ الإسلام إلى الإمام محمد وأرسل يكشم حسين منفيًا إلى قبرص.

٢ ـ مراسم التعيين

عند مراسم التعيين يدعى المرشح إما مباشرة إلى السراي، وإمّا إلى الباب العالي أولا، ومن هناك يرافقه الصدر الأعظم إلى السراي. ثم يظهر السلطان ويخطو ثلاث خطوات باتجاه ضيوفه ويدع المرشح يقبّل يده، ثم يركع هذا الأخير على البساط، فيعلمه السلطان بعد ذلك أنه يريد تعيينه شيخًا للإسلام. يقبل المرشح الاقتراح، وتخلع عليه الفروة البيضاء. وفي هذه المناسبة يهدى للصدر الأعظم معطف فرو. وبعد أن يزود السلطان شيخ الإسلام والصدر الأعظم بتوجيهاته ونصائحه الضرورية، يسمح لهما بالانصراف.

ثم يتوجه شيخ الإسلام والصدر الأعظم في موكب إلى الباب العالي، وهناك تقدم القهوة والمرطبات لشيخ الإسلام، ويرش ماء الورد ويؤتى بالبخور، ويتقبّل شيخ الإسلام التهاني من كبار

موظفي الباب العالي. وحسب التقليد المتبع فقد كان الصدر الاعظم يهديه فرو سمور مطرزًا بقماش أخضر. ولا يجوز لشيخ الإسلام شخصيًا أن يرتدي إذ ذاك المعطف، إنما يحمل إليه ملفوفًا بقطعة قماش من قبل رئيس المراسم ويعرض عليه ثم يصار إلى أحد معاونيه، بعد ذلك يمتطي شيخ الإسلام جوادًا مهدى إليه أيضًا من الصدر الأعظم ويمضي إلى منزله.

ثم يكون على شيخ الإسلام بمناسبة الجلسة الاولى لمجلس الدولة بعد تعيينه، أن يقبل يد السلطان مرتين: الأولى عندما يصل السلطان إلى الحديقة أمام الديوان، والثانية في الجلسة، وأثناء هذه المراسم يهدى إليه فرو آخر.

ثم اختصرت هذه المراسم بعد شيخ الإسلام زكريا زاده يحي (عيّن للمرة الأولى في ٢٠ ايار ١٦٢٢) فقد اعتبر تقبيل يد السلطان في الحديقة كافيًا، ولم يعد يُهدى للشيخ فرو آخر. وعندما عيّن بهاء أفندي شيخًا للإسلام في ١٨ تموز ١٦٤٩ سأل قاضي روميلي آنذاك قرا شلبي زاده عبد العزيز الصدر الأعظم في مجلس الدولة: متى تدعون مفتيكم لتقبيل الأيادي، فردّ الوزراء مندهشين: هل يقبّل المفتي الأيادي في مجلس الدولة؟ ورفضوا هذا الاقتراح.

ربما أن هذه العادة كانت منذ أربعين سنة وأصبحت في طيّ النسيان، فلذلك لم يعرفها أي وزير. هذا التقليد السابق شهد به

الدفتر دار اسماعيل باشا والـ Qapi Ayasi[1] ورغم ذلك لم يكن مسموحًا لبهاء أفندي أن يقبل الأيادي.

وقد أدان قرا شلبي زاده عبد العزيز هذا الإجراء (عدم السماح بتقبيل الأيادي) في كتابه: روضة الأبرار (كتاب في تاريخ الدولة العثمانية) وقال: «من الحسد بسبب معطف فرو لم يدعوا بهاء أفندي يقبل الأيادي».

٣ ـ إنهاء مدّة الخدمة

أول شيخ تخلى عن منصبه، كان الملاّ يكن ثاني شيخ في سلسلة شيوخ الإسلام، والمصادر القليلة حول ذلك لا تسلّط الضوء الكافي لمعرفة ما إذا كان قد استقال هو شخصيًا، أم أنه قد عُزل من قبل السلطان. والذين جاؤوا بعد الملاّ يكن ظلوا طوال حياتهم في منصبهم، حتى شيفي زاده محي الدين وهو أول شيخ للإسلام تتحدث المصادر بوضوح عن إقالته (في رجب ٩٤٨، تشرين الثاني ١٥٤١).

وحسب بعض المصادر، فإن شيفي زاده قد انتقد أفكار وفلسفة محي الدين ابن عربي، ومولانا جلال الدين الرومي، مما جر عليه غضب السلطان فعزله. وحسب مصادر أخرى فإن قاضي العسكر «أبو سعود» وجد أنّ فتاوى شيخ الإسلام غير مطابقة لأحكام الشريعة، فأوصل ملاحظاته الانتقادية هذه عبر رستم باشا

---

(١) أي رئيس الطواشي أو الخصيان البيض.

إلى سليمان القانوني، فكانت هذه الانتقادات هي السبب في عزل شيفي زاده محي الدين.

بعد ذلك نجد استقالات وإقالات كثيرة لشيوخ الإسلام. حتى إن هناك شيوخًا قد أقيلوا بعد ساعات قليلة من تنصيبهم. وكان الصدر الأعظم يلعب الدور الأكبر في إقالة البعض منهم. فقد كان شيوخ الإسلام بشكل عام يحاولون في فتاواهم أن لا يصطدموا برغبات الصدر الأعظم، ولكنهم عندما كانوا يحاولون أن يمنعوا قراراته غير القانونية وغير العادلة، فقد كان ذلك يفسد الوئام بينه وبينهم ويبعث الحساسية، هكذا وعلى سبيل المثال، فبعد أن مات الصدر الأعظم إبراهيم باشا في إحدى الحملات على النمسا وعيّن مكانه يمشجي حسن باشا، (Yemišgi Hassan pašǎ) ارتأى شيخ الإسلام صنع الله أفندي أن على الصدر الأعظم الجديد أن يمشي فورًا إلى بلغراد، ويضع الجيش تحت إمرته، وقد وافق السلطان على هذا الرأي لشيخ الإسلام.

غير أن يمشجي حسن باشا لم يكن يريد بعد تعيينه أن يغادر اسطمبول، وغضب من شيخ الإسلام الذي أصرّ على سفره إلى بلغراد، ولم يغادر اسطمبول إلاّ بعد أن عُزل شيخ الإسلام (٢ آب ١٦٠١). كذلك رفض شيخ الإسلام بولوي مصطفى أفندي Bolovi M. Efendi إصدار فتوى، كان قد طلبها الصدر الأعظم كوپريلي محمد باشا Koprülü Mehmed Pašа وتقضي بإعدام حسين باشا (المعتوه).

كما إنه انتقد الصدر الأعظم، فكان هذا سببًا لإقالته ونفيه في ٢٦ جمادى الأولى ١٠٦٩ الموافق ٢٠ آذار ١٦٥٩. ونظرًا للتأثير الذي ذكرناه لشيخ الإسلام في شؤون الدولة، فقد كان الصدر الأعظم يحرص على أن يكون اختياره برضاه ومباركته وإلا فإن واحدًا منهما سيخسر سلطته، كما حدث لشيخ الإسلام درّي زاده؛ فقد أعلن معارضته لخطة الحرب التي أعدّها الصدر الأعظم رجب باشا في حملته ضد روسيا؛ غير أن معارضته لم تنفع لأنه أقيل (في ٢٣ نيسان ١٧٦٧).

لم تكن تحركات شيوخ الإسلام بوجه قرارات الصدر الأعظم وحدها هي السبب في إقالتهم؛ وإنما كانت تنبيهات شيوخ الإسلام المخلصة تؤدي بطبيعة الحال تحت ظروف معينة لإنهاء الوفاق بين شيخ الإسلام والصدر الأعظم، ولا يعود هذا الأخير يشعر بسلامة مركزه. حتى إن النصائح المجردة من كل سوء نيّة كانت أحيانًا تسبب عزل شيوخ الإسلام، هذا العزل الذي غالبًا ما كان يقرن بالنفي.

وهكذا، مثلًا، فقد سمع زكريا زاده يحي أفندي كثيرًا عن سلبيات رشاوي الصدر الأعظم، كمانكش علي باشا (Kemankeš Ali Paša)، وعندما زار الصدر الأعظم شيخ الإسلام زيارة العيد وجه له الشيخ نصيحة طيبة صدوقًا، حول مفاسد ومساوىء الرشوة فخاف كمانكش أن يوصل يحي أفندي هذه التهمة المعيبة إلى السلطان. وعلى سبيل الحذر فقد اتهم شيخ الإسلام عند السلطان تهمة باطلة، مفادها أن الشيخ ضد اعتلاء مراد للعرش وأنه إلى

جانب ميري حسين باشا Mere Husseyin Paša والعلماء، يعتبر الحق للسلطان مصطفى، وهذا أيضًا منافٍ للحقيقة. وتضيف التهمة بأن شيخ الإسلام لم يكتف بذلك، ولم يبق هادئًا، وإنما اتصل بالمتمردين لإرجاع السلطان المخلوع مصطفى إلى سدّة العرش.

وكان أحبَّ إلى الصدر الأعظم أن يسند منصب شيخ الإسلام في حال فراغه إلى حميه بستان زاده، ولكنه تجنب هذا الأمر وقتذاك حتى لا يتهم بتشكيل تكتلات وشلل مفضوحة الغايات، وبسبب هذه النمائم عُزل يحيى أفندي وعُيّن مكانه أسعد (في ذي القعدة ١٠٣٢هـ الموافق آب ـ أيلول ١٦٢٣م). مثل هذا الصراع (بين الصدر الأعظم وشيخ الإسلام) حدث بين الصدر الاعظم سرملي علي باشا Surmeli Ali Paša وشيخ الإسلام أبو سعيد زاده فيض الله. فالأول لم يكن مطمئنًا على مركزه من الثاني، فشكاه إلى السلطان بأنه مدمن على الأفيون، وأنّ إقالته ضرورية. وبسبب هذا التشكيك عزل فيض الله ونفي إلى جزيرة ساكيس Sakis في بحر إيجه (٢٩ شوال ١١٠٥هـ ٢٥ حزيران ١٦٩٤م).

وحالة أخرى هي التالية:

فقد أدعى الصدر الأعظم شوركولو علي باشا (Corculu Ali Paša) أنّ الوزراء الأول الذين سبقوه وهم: إنست حسن باشا Eniste Hassan Paša (١٧ تشرين الثاني ١٧٠٣ ـ ٢٨ أيلول ١٧٠٤) وبلطجي محمد باشا Baltaği Meh. Paša (٢٥ك١ ١٧٠٤ ـ ٣ أيار ١٧٠٦) هؤلاء جميعهم إنما عُزلوا بسبب مكائد ودسائس شيخ الإسلام بشمقجي علي Basmaqge Ali. بل إنه لم يكن كذلك

ليتحمل بعض نصائح وتنبيهات شيخ الإسلام، لذلك فقد كان يشي به عند كل فرصة سانحة. فشيخ الإسلام (حسب زعم الصدر الأعظم) هو الذي حرّض على انتفاضة إدرنه، وتظاهر بالمرض حتى لا يقال إنه كان مشتركًا، وأكثر من ذلك فقد كان يضمر نوايا شرّيرة للصدر الأعظم. وقد استطاع بهذه الوشايات أن يجرّ غضب السلطان على شيخ الإسلام، وأن يعزله. وبناء لأوامر السلطان فقد كان على الشيخ المعزول أن يسكن منزله خارج اسطمبول، وبعد ذلك نفي إلى سينوب (Sinope) (سنة ١١١٨ هـ/ ١٧٠٧ م).

كما إنّ بعض الأمراض التي تمنع شيخ الإسلام من القيام بواجباته، كانت تشكل سببًا من أسباب تنحيته، فشيخا الإسلام: ميرزا زاده شيخ محمد (نحّي في ١٧ أيار ١٧٣١) وسيّد مرتضى (نحي في ١٢ك٢ ١٧٥٥) كان ضعف بصرهما هو السبب في تنحيتهما. أمّا ولي الدين (نحي للمرة الثانية، في ٢٣ نيسان ١٧٦٧) وعوض باشا زاده ابراهيم (نحي في ٢٧ آب ١٧٧٥) فكان المرض هو السبب في تنحيتهما.

ومحمد مكي (عزل للمرة الثانية في ١٢ تموز ١٧٩٢) وحنفي محمد (نحي في ٢٠ تشرين الثاني ١٦٥٦) وصديق محمد (نحي في ٢٢ كانون الثاني ١٧٠٧) ووصاف عبد الله (نحي في ٨ حزيران ١٧٥٥) ومحمد شريط (نحي للمرة الثانية، في ١٨ تشرين الأول ١٧٨٩) هؤلاء جميعًا نحوا بسبب كبر سنهم وضعفهم. أما منقارى زاده يحي فقد نحي في ٢٠ شباط ١٦٧٤ بسبب شلل أصابه.

وكان من أسباب الإقالات كذلك، التهم والإدانات التي كانت معروفة، كأن يمنح شيخ الإسلام أقاربه ومعارفه مراكز ليسوا أهلًا لها، وكذلك التعيينات والإقالات غير المشروعة وغير العادلة والتي تكون سببًا في البلابل والقلاقل. فقد عزل ميرزا مصطفى ونفي إلى سينوب Sinope في ١١ ك١ سنة ١٧١٦، وذلك بسبب رشوة تشكل بالنسبة لمنصب شيخ الإسلام وصمة عار.

وكان على شيوخ الإسلام أن يحترسوا من التدخل في القضايا التي هي خارج صلاحياتهم، وإلاّ فقد يترك تدخلهم آثارًا سيئة، وقد يفقد البعض منهم مركزه. وكان عليهم أن يحافظوا على وقارهم، ويحترموا مكانتهم، وأن يراعوا تقاليد ومراسم الدولة، كما كان عليهم بشكل خاص أن يعيشوا بوئام مع السلطان، وأن يتجنبوا أي نقاش تصادمي معه وأن ينسجموا مع رغباته، وإلاّ فإن إغفال هذه القضايا قد يكون سببًا في الإقالة.

فقد كان شيخ الإسلام معيد أحمد (١٥ شباط ١٦٤٦ - ٢٥ شباط ١٦٤٧) شخصية مستقيمة إلى حدّ التزمّت، ولم يكن يراعي المجاملات أو يهتم باستمالة القلوب. ومرّة وجّه إليه السلطان تنبيهًا بضرورة معاملة الناس بالرأفة واللين، فكان جواب شيخ الإسلام «نحن لا نتقاضى من أحدٍ مالا، ونعرف متى يعيَّن ويقال كلّ واحد. لكنَّ سلاطة لسانه كانت السبب في إقالته ونفيه إلى بلغراد.

وفي تاريخ شيوخ الإسلام، هناك استقالات اختيارية من الخدمة. وأول من قدم استقالة اختيارية كان شيخ الإسلام عبد

القادر شلبي (شوال ٩٤٨/شباط آذار ١٥٤٢).

بعد ذلك تـأتي استقـالـة محي الديـن فنـاري (شعبـان ٩٥٢ ـ تشرين الأول ١٥٤٥) ثم معلول زاده محمد (٢٦ ذي الحجة ٢١/٩٨٩ كانون الثاني ١٥٨٢) حسام زاده عبد الرحمن (٨ جادي أول ٤/١٠٦٦ آذار ١٦٥٦) بشمكجي زاده علي (٢٧ شوال ١/١١١٨ شباط ١٧٠٧)، ميرزا زاده شيخ محمد (١٠ ذي القعدة ١١٤٣/ ١٧ أيار ١٧٣١) ثم پيري زاده صاحب محمد (١٣ ربيع أول ٥/١١٥٩ نيسان ١٧٤٦) وميرزا زاده سيد محمد سعيد (١ جمادي الآخر ٢٠/١١٨٧ آب ١٧٧٣) وكان لاستقالات شيوخ الإسلام حسب المصادر سببان: الأول الاعتلال الجسدي؛ هكذا على سبيل المثال لم يكن شيخ الإسلام ميرزا زاده سيد محمد سعيد، بسبب هرمه وشيخوخته، يستطيع أن يشترك في أية مناسبة، لا في الأعياد الحكومية الرسمية ولا في الأعياد الدينية، فاعتزل بإرادته في ٢٠ آب ١٧٧٣. أما السبب الثاني فقد كان ذا طبيعة سياسية، كما حدث أثناء انتفاضة الجند في وقعة شينار (Cinar Vaqāsi) في الرابع من آذار ١٦٥٦ عندما منع شيخ الإسلام حسام زاده عبد الرحمن الاستجواب العلني للسلطان محمد الرابع (Ayaq dicani)[1]، ثم قدَّم استقالته في ٤ آذار ١٦٥٦ خوفًا من انتقام المتمرِّدين. وكانت الإقالة تبلَّغ إلى شيخ الإسلام من مندوب البلاط الأعلى (Cvex baši). أما إذا كانت الإقالة بسبب إلحاح الصدر الأعظم أو شكوى الحاشية أو بسبب سنّ شيخ الإسلام،

(١) آياق ديواني: مجلس استشاري طارىء يبقى الأعضاء وقوفاً خلال انعقاده.

وأراد السلطان أن يبقي على المودّة مع هذا الأخير، فقد كان شيخ الإسلام يتبلّغ الإقالة من رئيس الكتّاب. هكذا بلّغت إقالة شيخ الإسلام بشمكجي زاده علي، وكانت بإصرار من الصدر الأعظم شورليلي علي باشا، عبر رئيس الكتّاب بدل أن تكون عبر مندوب البلاط وذلك في ١ شباط ١٧٠٧.

وكذلك عند إقالة درّي زاده مصطفى فقد أرسل إليه رئيس الكتَّاب ليبلّغه بذلك (٢٣ نيسان ١٧٦٧).

مثل آخر، هو إقالة شيخ الإسلام يكن زاده محمد، والتي كانت قد أصبحت ضرورية بسبب كبر سنّه وضعفه، وطبقًا للعرف المتّبع فقد كان على شاويشباشي أن يبلّغه هذه الإقالة. غير أن السلطان سليم الثالث خشي من إمكانية أن يصاب الشيخ بالسكتة القلبية، أو بعارض من الحزن عند إبلاغه الخبر، فأرسل إليه رئيس الكتّاب الذي أبلغه الإقالة بكلمات طريّة. وكان لشيخ الإسلام الحرّية في اختيار سكنه ـ بعد الإقالة ـ فإما أن يبقى في المدينة وإما أن يسكن في دارته على الشاطىء إذا شاء.

وأي تبليغ رسمي من السلطان أو من الصدر الأعظم لشيخ الإسلام كان يجب أن يتمّ من قبل رئيس كتّاب الباب العالي. أما إذا كان رئيس الكتّاب وفي حالة استثنائية ولسبب قاهر لا يستطيع الذهاب، فقد كان يذهب مندوب البلاط «Cavusliasi» على أن يكون أمامه رجل يحمل في يده منديلًا، حتى لا يتوهّم شيخ الإسلام أنّ هناك إقالة مفاجئة له، لأنه وطبقًا للبروتوكول فقد

كان «شاويشباشي» يرسل إلى شيخ الإسلام فقط لنقل وثيقة الإقالة.

وغالبًا ما كان شيوخ الإسلام بعد إعفائهم من منصبهم ينفون إلى أية منطقة يشاؤون ويبعدون عن اسطمبول، وذلك أخذًا بعين الاعتبار منافسة خلفائهم من الشيوخ أو كره الصدر الأعظم أو غضب السلطان. وبعض الشيوخ ماتوا في المنفى، والبعض منهم كان يحظى بعد فترة برضى السلطان ورحمته، ويسمح له بالعودة إلى اسطمبول. وكان من بين هؤلاء من أعيد إلى منصبه إذا ما تغيّرت النظرة إليه وتبدّل الرأي فيه. أما شيوخ الإسلام الذين كان يُسمح لهم بالبقاء في اسطمبول بعد عزلهم، فكان عليهم أن يسكنوا إما في منازلهم في اسطمبول، وإما في منازلهم الأصلية خارج العاصمة، ولكن لم يكن يسمح لهم بتغيير المنطقة. وفي عهد السلطان عبد الحميد خففت هذه القيود قليلا، فأصبح بإمكانهم حسب رغبتهم أن يسكنوا شتاء في اسطمبول وصيفًا في دارة على الشاطىء. ولا يحق لشيخ الإسلام الجديد أن يلتقي شيخ الإسلام المعزول. وباستثناء حالات قليلة، لم تكن تسند أية مهمة أو وظيفة للشيخ بعد عزله.

٤ ـ إقالات تتبعها تصفيات

نظرًا للسلطة والحصانة اللتين كان يتمتع بها المفتون الذين كان ينظر إليهم بشيء من القداسة، لم يحدث تحت حكم العثمانيين قبل القرن السابع عشر، أن قُتل أحد شيوخ الإسلام بسبب اتهام أو

إدانة فعليّة، بل كانت العقوبة القصوى لشيخ الإسلام الإقالة والنفي، وهذه العقوبة بدأت فقط مع منتصف القرن السادس عشر.

وإذا كان قد حدث ـ منذ النصف الأول من القرن السابع عشر ـ بعض حالات القتل لأحد الشيوخ، فإن هذه الحوادث كانت تتعلق بأخطر إدانة يمكن أن تنال مواطنًا في الدولة العثمانية، أي إدانة التآمر المخطط لقلب السلطان.

أثناء سفر السلطان مراد الرابع إلى بورسه Bursa أمر بإعدام قاضي إيزنيك Iznik بدون استجواب، وذلك بسبب شكاوى الناس منه. هذه الحادثة آلمت شيخ الإسلام والعلماء، وكان لها وقع سيِّىء عندهم، مما دفع بشيخ الإسلام أخي زاده حسين Ahi-Zâde Husseyin (رجب ١٠٤١/ كانون الثاني، شباط ١٦٣٢ ـ رجب ١٠٤٣/ كانون الثاني ١٦٣٤) لأن يكتب رسالة إلى أم السلطان (Kosem Sultan) بأن تنصح ابنها بالامتناع عن مثل هذه الأعمال. ولكنّ خصوم شيخ الإسلام فسّروا هذه الرسالة بأنها طموح من الشيخ لتغيير العرش (لقلب العرش)، فأقلق ذلك أمّ السلطان وكتبت إلى ابنها ليعود إلى اسطمبول، على جناح السرعة، فقطع السلطان مراد الرابع رحلته وعاد إلى اسطمبول وألقى القبض على شيخ الإسلام، وأمر بأن يبحر به إلى قبرص. وبناء على أمر لاحق أوقفت السفينة أمام جزيرة Küçük çekmece وأنزل أخي زاده حسين إلى البر حيث خنق (رجب ١٠٤٣/ كانون الثاني ١٦٣٤).

أما تعيس الحظ الثاني من شيوخ الإسلام فهو حوجه زاده

مسعـود Hoğa Zade Mesüd الذي وصـــل إلى منصبـــه بـــإرادة الانكشاريين. فقد كان متهالكًا على السلطة، وأراد أن يخضع إدارة الدولة لنفوذه، وأن يجعل تعيين الصدر الأعظم أو عزله حسب إرادته. وقد عيّن الصدر الأعظم محمد باشا بوينو يارالي (Boynu yarali) بناء على رغبته، وعندما رأى أنّ محمد باشا عندما صار في منصب الصدر الأعظم لم يعد مطيعًا له كما ينبغي، طلب إقالته عن طريق أمّ السلطان. غير أنها رفضت بالقول: إن تغيير الصدر الأعظم كلّ يومين يضرُّ بسمعة الدولة. وبعد وقت قصير تبلّغ السراي أن شيخ الإسلام مسعود أفندي يحرّض الانكشاريين الذين أوصلوه إلى منصبه على الانتفاضة، وبناء على ذلك استدعي مسعود أفندي إلى السراي للتداول معه وعندما وصل أسند إليه فورًا مركز القضاء في ديار بكر، وأحضر إلى بورسه بمرافقة (وحراسة) بوستنجي (أحد حرّاس مشاة القصر) وذلك في ٢٥ رمضان ١٠٦٦/١٧ تموز ١٦٥٦.

وأراد مسعود أفندي أن يسافر من بورسا إلى ديار بكر، ولكنّ الطريق لم يكن في ذلك الوقت آمنًا بسبب ثورة باشا أباظة حسن، فأراد أن يسافر بحراسة جنود يرافقونه، وبدأ بجمع الجنود الذين يحتاجهم لذلك. غير أن الأمر نقل إلى السلطان عن طريق الخصم القديم لمسعود وهو روح الدين، على أن مسعود أفندي يجمع الجنود ضد الدولة؛ بعد هذا الإبلاغ وبناء على أمر من السلطان قتل مسعود أفندي في البيت الذي كان يحلّ ضيفًا فيه.

وشبيه بذلك ما حصل لشيخ الإسلام درّي زاده محمد الذي

اتهم بأنه وبالتعاون مع الصدر الأعظم خليل حميد باشا (٣١ كانون أول ١٧٨٢/٣١ آذار ١٧٨٥) كان يريد خلع السلطان عبد الحميد، والإتيان بولي العهد سليم. عُزل درّي زاده ونفي إلى (غاليبولو) Gelibolu (١٨ جمادي أول ١١٩٩/ ٢٩ آذار ١٧٨٥) وهناك مات بتسممٍ بطيء.

٥ ـ مراسم دفن شيخ الإسلام

إذا ما توفي شيخ الإسلام وهو في منصبه فإن التعاطي مع الأمر يتمّ بشكل طبيعي. يخبر السلطان والسلطات العليا بحادث الوفاة، ويعيِّن السلطان خلفًا له، أمّا كبار رجال الدولة كالصدر الأعظم وقضاة العسكر وقادة الجيش فيأتون إلى المسجد الذي ستقام فيه الصلاة على الشيخ المتوفّى، والتي غالبًا ما تكون عند الظهر، وبعد الصلاة يعودون إلى بيوتهم، ولا يكون هناك موكب للجنازة. وإذا توفي أحد الشيوخ المعزولين فلا يكون التمثيل رسميًا.

عندما توفي شيخ الإسلام يحيى توفيق في ٢٨ آذار ١٧٩١ أخبر السلطان أولاً، وبناء على أمره تمَّ إرسال الخبر إلى موظفي الباب العالي، ودعوتهم للحضور إلى مسجد محمد الفاتح لحضور صلاة الجنازة، وعيِّن محمد مكيّ شيخًا للإسلام وأُلبس الفروة البيضاء. وجاء شيخ الإسلام الجديد وكبار رجال الدولة إلى مسجد محمد الفاتح، وصلوا صلاة الظهر وبعدها صلاة الجنازة ثم رجعوا بعد ذلك، وحمل نعش شيخ الإسلام من قبل أهله وأصدقائه إلى محلّة «Kücük karaman» حيث دفن. إذن لم يكن للشيخ المتوفّى موكب

يرافقه حتى المقبرة، مما يعني أنّ الاحتفال الكبير إنما يكون أثناء الصلاة، حيث يحضر كبار رجال الدولة وكبار الموظفين.

٦ - مركز الوظيفة وشخصية الوظيفة عند شيخ الإسلام

كان على شيوخ الإسلام منذ إنشاء منصبهم هذا وحتى سنة ١٨٢٦ أن يمارسوا عملهم في منازلهم الخاصة، والسبب في استحداث هذا المقرّ لشيخ الإسلام منذ ١٨٢٦ يعود إلى أنه عندما حلَّ جسم الانكشارية لم يجدوا لمقرّ خدمة آغا الانكشارية استعمالاً أفضل أو أنسب من ذلك. فإذا كان بيت أحد شيوخ الإسلام المكلفين حديثًا غير ملائم، فقد كان عليه أن يستأجر بيتًا مناسبًا لوظيفته.

وفي السلامليك Selâmlik أو بهو الاستقبال كان شيخ الإسلام ومعاونوه يُنجزون أعمال الخدمة العامّة.

وفي القرنين الرابع عشر والثامن عشر بصورة خاصة عُيِّن الكثيرون من شيوخ الإسلام لفترات قصيرة ثم أقيلوا؛ وبسبب هذا التبديل المستمر الذي كان ينشأ عنه تغيير بيت شيخ الإسلام، لم يكن هينًا على الناس أن يعرفوا من هو بالتحديد شيخ الإسلام الحالي وأين ينجز أعماله.

أما عن أسباب هذه الظاهرة بأن مشيخة الإسلام لم يكن لها مقرّ ثابت، فهذا يعود إلى التفكير بأن شيخ الإسلام من وجهة النظر الإسلامية، وكذلك المفتي، يمثل السلطة الدينية للقوة السياسيّة

الدنيوية، وليس من المناسب أن يكون له مقرّ وظيفة. ثم تغيّرت النظرة إلى هذا المنصب لاحقًا عندما أصبح مركز قوّة في السلطة الدنيوية، مما أعطى مفهومًا جديدًا لهذا المنصب الوظيفي.

وخير مثال على العلاقات البسيطة والعملية التي كان عليها شيوخ الإسلام، ما ورد عن حياة شيخ الإسلام «زنبلّي مفتي» Zenbilli Mufte أو مفتي السلّة. فقد كان لشيخ الإسلام علي جمالي على الدوام سلّة يربطها بخيط ويدلّيها من شبّاكه إلى الشارع؛ فإذا ما احتاج أحدهم إلى فتوى يكتب السؤال على ورقة ويضعها في السلّة ثم يهزّ الخيط، وتلك كانت هي الإشارة ـ فيسحب الشيخ السلّة عاليًا ويكتب جواب السؤال، أي الفتوى، ويضعها في السلّة ويدليها من جديد إلى الشارع. وبسبب ذلك أطلق عليه لقب زنبلّي أي شيخ السلّة.

وفي غرفة العمل في المسكن الخاص لشيخ الإسلام، يعمل موظفو الشيخ، هؤلاء الموظفون لهم مجالات عملهم وألقابهم الوظيفية:

أ ـ نائب شيخ الإسلام أو وكيله (Kethüde):

وتعهد إليه القضايا السياسية والمالية التي كانت تنجز وتحلّ باسم شيخ الإسلام.

ب ـ التلخصجي Telhisği .

موظف عند شيخ الإسلام يكون على اتصال بالحكومة، حول

الفتاوى المناسبة والأحكام الفقهيـة والدينيـة. وكـانـت تعيينـات المدرّسين والقضاة وغير ذلك مما يتمّ عن طريق شيخ الإسلام يبلّغ من خلال التلخصجي، وعبر رئيس الكتّاب وأمناء سر البلاط في الباب العالي إلى الصدر الأعظم. وكانت الأوراق الرسمية تنقل من قبل التلخصجي بحقيبة حريرية خضراء إلى رئيس الكتّاب الذي يقيم في الباب العالي. وبدوره يلخّص رئيس الكتّاب محتوى الأوراق، ويحضّر الطلب الخطيّ الذي عليه أن ينقله إلى السلطان عبر الصدر الأعظم. ثم يوضَّب كلّ شيء ويوضع في حقيبة من حرير، وترفع إلى السلطان الذي يمنح خطه الهمايوني أي توقيعه السلطاني، وكان السلطان يعطي رأيه في الموضوع إذا رأى ذلك ضروريًا.

ج ـ المكتبجي Mektubiğü :

أو مستشار شيخ الإسلام، كان يقف على رأس المستشارية حيث تكتب الأوامر والتعيينات والشهادات.

د ـ أمين الفتوى Fetwa Emini :

أمين الفتوى كان أمين السرّ الموثوق به عند شيخ الإسلام، لإنجاز المصادقات والفتاوى. وكان عليه أن يجمع ويبوب المصادر والمراجع الفقهية والقانونية، التي يبنى عليها الحكم الشرعي لإصدار فتوى من الفتاوى. ولم تنظم خدمته تمامًا إلاّ في النصف الثاني من القرن السادس عشر، ذلك أنّ شيوخ الإسلام قبل ذلك كانوا يعدّون هذه الأمور بأنفسهم، ثم أخذ شيوخ الإسلام اللاحقون

يوكلون أمرها إلى أمين الفتوى، ويوّقعون بعد ذلك على الفتوى ليتحملوا مسؤولية إصدارها. وكان يتبع لأمين الفتوى الموظفون التالون:

- المسوِّد (Misewid) الذي كان يعد مسودّة الموضوع.

- المبيّض (Mübeyyiz) الذي كان يحرّر الموضوع ويكتبه.

- المقابلجي (Muqabelği) أي المدقق المالي، مراجع الحسابات.

- الكاتب (Kâtib).

- الموزّع (Muwzzi) الذي كان يوزع الفتاوى الصادرة.

٧ - مخصّصات شيخ الإسلام

في المرحلة المبكرة لنشوء منصب شيخ الإسلام كانت مخصّصات شيوخ الإسلام، كمخصصات المدرّسين، ضئيلة، فقد كان فخر الدين العجمي (١٤٣٦ - ١٤٦٠) يتقاضى يوميًا ثلاثين بارة.

مع الوقت ارتفعت مخصصات شيخ الإسلام، وأصبحت أعلى من مرتّبات المدرّسين بشكل ملحوظ. هكذا أصبح الملاّعربي يتقاضى عن وظيفة الفتوى مائة بارة، وبعد أن بنيت المدرسة من قبل بايزيد الثاني، كان على شيوخ الإسلام أن يعطوا فيها دروسًا كخدمة إضافية، فكان الشيوخ يتقاضون على ذلك خمسين بارة. مما يعادل أعلى معدّل لرواتب المدرّسين. وفي المقابل فقد كان قاضي العسكر يتقاضى في هذا الوقت خمسمائة بارة، والمراجع التي بحوزتنا لا تعطينا جوابًا شافيًا عن السبب في هذا الفرق الشاسع، بين

مـرتبـات شيـوخ الإسلام ومـرتّبـات قضـاة العسكـر ، وحسـب Uzunčarčili فإن السبب يعود إلى أهمية مركز قاضي العسكر بالنسبة لمركز شيخ الإسلام. ولكن هذا الرأي يناقض القانون الذي أصدره محمد الفاتح، والذي يقول بأن شيخ الإسلام هو رأس طبقة العلماء. رغم ذلك فقد بقيت مرّتبات شيوخ الإسلام أقلّ من مرّتبات قضاة العسكر، حتى زمن شيخ الإسلام أبو سعود (جمادي الأول ٩٥٢ ـ جمادي الأول ٩٨٢/ تموز، آب ١٥٤٥ ـ آب، أيلول ١٥٧٤)؛ فعندما أهدى أبو سعود الجزء الأول من مؤلّفه: إرشاد العقل السليم Iršād ū Aqli selim إلى سليمان القانوني، رفع مخصصه إلى خمسمائة بارة، بحيث أصبح يعادل مخصص قاضي العسكر.

وبعد عام أنهى أبو سعود كتابه، وزيد بذلك معاشه مائة بارة بحيث أصبح ستمائة، وبذلك ارتفع شيخ الإسلام بمعاشه فوق قاضي العسكر كما الأمر بمركزه.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان شيخ الإسلام وقاضي العسكر وقاضي اسطمبول يتقاضون معاشًا يسمّى (Has)[1].

وفي سجلّ يومي يعود في الأغلب إلى نهاية القرن الثامن عشر، يذكر أن شيخ الإسلام كان يتقاضى تحت ما يسمّى Has، معاشًا شهريًا قدره ألفان وثلاثة وثمانون قرشًا.

حتى زمن شيخ الإسلام بستان زاده محيي الدين (١١ تموز ١٥٩٣ ـ ١ نيسان ١٥٩٨، للمرة الثانية) لم يكن يعطى أيّ إقطاع

(١) Has تعني المعاش الإضافي أو الملكية الإضافية.

(Arpalik) لشيخ الإسلام؛ وبستان زاده هو أول شيخ للإسلام يُمنح إقطاعاً يدرّ عليه خمسين ألف بارة. وهذا التقليد بمنح إقطاع لشيخ الإسلام، استمرّ منذ ذلك الحين بدون انقطاع. ولكن لم يكن كل شيخ ليقبل مثل هذه الهبة. فبالنسبة لخوجة زاده مسعود Hoĝa-Zade mesud ، الذي نحّي في ١٧ تموز ١٦٥٦ ، فقد أعطي إقطاعاً (Foca Haslari) ليتصرف به، وزاد بذلك مدخوله عن ثمانمائة ألف بارة، أي عشرين ألف قرش.

وحسب القاعدة فإن شيخ الإسلام لا يتعاطى شخصياً بالإقطاع، وإنما يترك أمر تدبيره لنائبه، الذي كان يرسل قسماً من دخل الإقطاع إلى شيخ الإسلام، ويبقي على قسمٍ آخر عنده. وكان شيوخ الإسلام المعزولون يتقاضون معاش تقاعد؛ فقد كان عبد القادر شلبي، الذي عزل في تشرين الأول - تشرين الثاني ١٥٤١ ، يتقاضى مائتي بارة يومياً، كما كان عبد القادر بن حجيّ شيخي، الذي عزل في ٤ نيسان ١٥٨٩ يتقاضى مائتين وخمسين بارة يومياً كمعاش تقاعد.

أما بستان زاده محمد (عزل في ١٠ أيار ١٥٩٢) وأبو الميامن مصطفى بن علي (عزل في ١١ حزيران ١٦٠٤) فقد كانا يتقاضيان معاش تقاعد قدره ستمائة بارة.

وفيما يتعلق بمنقاري زاده يحيى، فقد كان بالإضافة إلى معاشه التقاعدي وقدره ألف وستمائة باره، يحصل على غلّة خبزه من خزين الدولة (صندوق الدولة). والإقطاع الذي كان شيوخ الإسلام

ينعمون به أثناء خدمتهم يبقى عادةً لهم، حتى بعد إقالتهم. وقد نُفي بعض شيوخ الإسلام إلى إقطاعهم، حيث كان عليهم أن يسكنوا.

٨ ـ زيّ شيخ الإسلام

كان السلطان يُنعم على كلٍّ من كبار موظفي الدولة بمعطف من الفرو كهديّة تكريمية. وهذه عادة قديمة اتُّبعت في الدولتين الأموية والعبّاسية وغيرهما من الدول الإسلامية، كما كانت معروفة عند البيزنطيين. وحسب هذه العادة فقد كان السلاطين يرسلون هديّتهم هذه أيام الأعياد الدينيّة والحكوميّة، تعبيراً عن ارتياحهم وسرورهم من كبار موظفيهم. وثوب التكريم هذا المُهدى من السلطان، والذي كان يُسمّى الفروة البيضاء Ferve-i-Beyza كان هو الزي الرسمي لشيخ الإسلام أثناء الأعياد والاحتفالات. والقسم الذي يغطّي الذراعين والجسد من الفروة البيضاء كان محشوّاً بفرو السمّور، في حين كانت الأجزاء الخارجية مغطّاة بنسيج صوفي أبيض؛ ويتدلى المعطف حتى الأرض. أما المعطف المُهدى للصدر الأعظم فقد كان من الخارج مطرّزاً بالذهب ومن الداخل محشواً بفرو السمّور.

وعندما أنهى شيخ الإسلام أبو سعود كتابه وأهداه إلى السلطان، زيد معاشه مائه باره، وأهدي كذلك معطفين من الفرو: أحدهما صيفي والآخر شتوي، وذلك في شعبان ٩٧٣ هـ، أيلول ١٥٦٦. وفي الأزمنة اللاحقة كان المعطفان الشتوي والصيفي لشيخ الإسلام يُرسلان إلى بيته، وكان من الطبيعي أن يذهب الشيخ بعد

ذلك إلى السراي ليعبّر للسلطان عن شكره. وكان شيخ الإسلام يحمل على رأسه عمامة بيضاء مزيّنة بشريط مذهّب، وكان اللون الأبيض يرمز إلى العلميّة، وصاحبه يكون من العلماء.

أما إذا كان أحد شيوخ الإسلام من سلالة الرسول (ﷺ) أي من الأسياد أو الأشراف ممن يلبسون الأخضر، فيحق له أن يُبقي على عمامته الخضراء.

٩ ـ الألقاب الرسمية لشيخ الإسلام

في قانون الدولة العثمانية (Qânûnâme-i'Ali Osman) الذي وُضع في زمن محمد الفاتح، تقررت وثُبّتت الألقاب والمخاطبات المتعلقة بشيخ الإسلام، في الفرمانات والكتب الرسمية والمدوّنات. هذه الألقاب والمخاطبات المتعلقة بشيخ الإسلام، هي نفسها التي وُضعت لمعلم السلطان (Hoĝa) وقضاة العسكر، وهي بالتالي:

«حكيم العلماء العارفين وفضيل الأفاضل المتعففين، نبع الفضيلة والمعرفة الحقّة، وريث علم الأنبياء ورسل السماء، شارح العقائد الدينيّة، وسيط الخير المحكَّم، شارح تفاصيل المسائل الدقيقة، حلاّل صعوبات العلوم الحدسية والتأملية، شيخ الإسلام والمؤمنين، مفتي الشعوب المؤمنة حقَّ الإيمان»

أما فريدون أحمد Feridûn Ahmed المتوفّي في ١٦ آذار ١٥٨٣ والذي لا نعرف شيئاً عن أصله، فقد أورد لنا نصّاً آخر حول ألقاب شيخ الإسلام تختلف فيه الألقاب والمخاطبات عمّا جاء في

قانون آل عثمان. وهذه الألقاب لا نراها مشتركة مع ألقاب معلم السلطان وقضاة العسكر، كما هو الحال عند نشأة مشيخة الإسلام؛ فهي الآن بشكل محدّد تخصّ شيخ الإسلام، ويمكن اعتبار ذلك ضمن التطور الذي حصل في مفهوم منصب شيخ الإسلام بالمقابلة مع غيره. وألقاب شيخ الإسلام كما يسردها فريدون أحمد هي: علاّمة العلماء، فضيل الفضلاء، شارح أسرار الوحي، موضح المهمّ من الكتب والتأويلات، المصباح الكبير للنور النبوي، مطلع النجوم الزاهرة، أوضح مرتبة من مرتبات الأسرار، المجاوز لأعلى الفضائل والمعارف، أصل ما سما من الفهم والفضيلة، بحر المعاني والإدراك، والمعرفة الأكيدة، حجّة الرأي السديد، شيخ العقيدة والإيمان، مولانا أدام الله صلاحه».

وقد حدث مرتين فقط في تاريخ الدولة العثمانية أن مُنح لقب شيخ الإسلام لأسباب شخصية وسياسية ولتحقيق مطالب معيّنة، بحيث يكون هناك - في الوقت نفسه - شيخ رسمي في الوظيفة وشيخ فخري. وهذا اللقب الفخري كان يُدعى «پايـي فتوى» (Pâye-i Fetva) تمييزاً له عن اللقب الرسمي. وتعني هذه الكلمة «مرتبة الفتوى» أي أن حاملها يعادل مرتبة المفتي أي شيخ الاسلام، إنما فخرياً.

وأوّل من نال هذا اللقب الفخري كان قرا شلبي زاده عبد العزيز قاضي عسكر روميلي وذلك سنة ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م. ففي هذه السنة، كانت العلاقات غير صافية بين الصدر الأعظم قرا مراد باشا وشيخ الإسلام بهاء أفندي؛ وفي هذا الوقت كان قرا

شلبي زاده عبد العزيز قاضي عسكر روميلي ينتظر بفارغ الصبر أن يُعيَّن هو بمنصب شيخ الإسلام، كما كان يعمل ضد شيخ الإسلام بهاء أفندي، ويحاول أن يحرِّض الصدر الأعظم ضدّه، ولكنّ بهاء الدين كان قد عُيّن منذ شهرين فقط شيخاً للإسلام، ومن هنا فقد اعتبر قرا مراد باشا أن تغييره غير ملائم. وكان قرا شلبي زاده عبد العزيز خلال ذلك قد انتهى من وضع كتابه المسمّى «روضة الأبرار» Rawzat ül-Ebrar، ويحاول عبر وساطة الصدر الأعظم أن يوصله إلى السلطان، فينال بذلك على الأقل اللقب الفخري لشيخ الإسلام. ولكنّ الصدر الأعظم وجد هذا الطلب غير مألوف وقال لقرا عبد العزيز: يا أفندي، هذا الأمر شأن خاص، وهذا ما لا نفعله نحن. غير أننا في النهاية لا نريد أن نقف في طريقك. إذهب إلى السلطان متوصلاً إلى ذلك من خلال أي تقرّب أو مكرمة تستطيعها. وكتب إلى أم السلطان وإلى رئيس الخصيان حسين آغا متمنياً عدم اعتراضه. فأوصل قرا شلبي ـ زاده عبد العزيز كتابه التاريخي إلى السلطان وحصل بذلك على اللقب الفخري لشيخ الإسلام (Pâye-i-Fetva) في رجب ١٠٥٩ هـ، تموز ١٦٤٩. ولقب الشرف هذا الذي ناله عبد العزيز، اعتُبر من جانب كبار رجال الدولة حالة خاصة جداً وأمراً غير عادي.

وعندما حاول عبد العزيز بناءً على لقبه الجديد وأثناء اجتماع مجلس الدولة أن يجلس أمام الوزراء، مع أنّ قضاة العسكر حسب البروتوكول يجلسون خلف الوزراء، إذ ذاك لزّ الوزير كنعان باشا كتفه بعبد العزيز وقال له: يا أفندي؛ إذا كنت قاضي عسكر

فعليك أن تجلس قرب قاضي عسكر الأناضول؛ أمّا إذا كنت خلاف ذلك شيخاً للإسلام، فعمّا تبحث هنا؟ لقد غامرنا بحياتنا مرّات عديدة، وكان علينا أن نواجه الأخطار لنجلس في صفّ الوزراء، فما هذه الأساليب واللياقات؟! ودفع بعبد العزيز نحو الوراء، كذلك فعل مثله باقي الوزراء وتراجع عبد العزيز ليجلس قرب قاضي عسكر الأناضول. ومرّة أخرى وفي زيارة من زيارات السلطان التي يقوم بها في الأعياد حاول عبد العزيز أن يجلس أمام الوزراء فكان مصيره كالمرّة الأولى.

إلاّ أن عبد العزيز عُيِّن شيخاً للإسلام سنة ١٠٦١ هـ/ ١٦٥١م. وفي حالة ثانية كان اللقب الفخري لشيخ الإسلام من نصيب فتح الله أفندي الذي كان والده فيض الله شيخ الإسلام ومعلّم السلطان مصطفى الثاني. وقد وزّع فيض الله مراكز المدرّسين العليا ووظائف القضاء فيما بين أولاده وأقاربه؛ ولم يكتف بذلك، بل أراد أن يثبّت ابنه البكر فتح الله خلفاً له، وكان فتح الله قد حصل قبل ذلك على مركز قاضي عسكر الأناضول، ومع لقب الشرف لقاضي عسكر روميلي، عُيِّن نقيباً للأشراف. ولكنّ والده فيض الله رجا السلطان أن ينعم على ابنه بلقب شيخ الإسلام الفخري Pâye-i-Fetva ، فوجد رجاؤه قبولاً عند السلطان، وهكذا وفي الخامس والعشرين من رمضان ١١١٣هـ، الثالث والعشرين من شباط سنة ١٧٠٢م أُنعم على فتح الله باللقب الفخري لشيخ الإسلام وبالفروة البيضاء، وقد كان ذلك زيادةً في التكريم - بحضور السلطان نفسه. وفي ذلك الوقت كان عمر السيد فتح الله

ما بين الخامسة والعشرين والثلاثين سنة، وكان لقب Pàye-i-Fetva يعني أنه سيخلف أباه في المنصب؛ ولكنّ الوالد وولده قُتلا في وقعة إدرنة Edernivaq'esi وذلك سنة ١٧٠٣.

١٠ـ الزيارات الرسمية لشيخ الإسلام واشتراكه في الاحتفالات

كان شيخ الإسلام إذا أراد زيارة السلطان، يرتدي فروته واسعة الأكمام ويذهب إلى السراي. وقبل أن يدخل لعند السلطان، كان يلبث بعض الوقت عند رئيس الحرس وفي وقتٍ لاحق، وبأمرٍ من السلطان، غُيِّرت هذه العادة وأصبح شيخ الإسلام ينتظر في غرفة رئيس الديوان الأعلى. وعند التهاني باعتلاء العرش، أو بأيّام الأعياد والاحتفالات، كان الصدر الأعظم وكبار رجال الدولة من الموظفين يهنئون السلطان أولاً ثم يأتي العلماء في الصف: أولاً شيخ الإسلام الذي يحيّي الوزراء متّجهاً إلى العرش. إذ ذاك ينهض السلطان ويتقدم باتجاه شيخ الإسلام وسط تصفيق معاونيه (Cavuslar)[1] من مجلس الحكومة.

يمسك شيخ الإسلام بيدي السلطان ويقبّلهما كما يقبّل كتفه. في هذه الآونة يبقى السلطان واقفاً؛ وبعد دعاء قصير لما فيه خير السلطان، يقبّل شيخ الإسلام طرف معطف السلطان ثم يبتعد متراجعاً إلى الوراء، ويتجه نحو الجهة اليسرى حيث يقف قادة الخيّالة.

---

(١) Cavuslar تعني بالتركية: الأتباع، الحاشية، المرافقين وCavusbasi تعني رئيس الحرس.

وبمقتضى القوانين العثمانية (Osmanli Qânûname) فقد كان على شيخ الإسلام أن يزور الصدر الأعظم في مركز عمله، أي في الباب العالي، قبل الاحتفال أو العيد بيومٍ واحد. كذلك كان قضاة العسكر والوزراء وكبار رجال الدولة يزورون الصدر الأعظم أولاً ثم شيخ الإسلام بعد ذلك للتهنئة يوم العيد.

هذه العادة المذكورة بقيت مستمرة حتى سنة ٩٩٢ هـ/ ١٥٨٤م عندما زار الصدر الأعظم أوزدمير أوغلو عثمان باشا Ozdemiröglu Osman Paša شيخ الإسلام محمد شيوي زاده Mehmed Civi Zâde في منزله، وكان ذلك بناءً على طلب من السلطان مراد الثالث. منذ ذلك الحين تغيّر القانون، وأصبح الصدر الأعظم هو الذي يزور شيخ الإسلام أولاً. وحتى مطلع القرن الثامن عشر كان الصدر الأعظم يذهب قبل خمسة أيام من العيد، بعد صلاة الصبح أو الظهر مع الحاشية لعند شيخ الإسلام حيث يكون مجلس استقبال للتهنئة. وكانت التهنئة بعيد الفطر تتم سابقاً في الخامس والعشرين من رمضان ثم أصبحت في السادس والعشرين منه مساءً أي ليلة القدر؛ وكانت التهنئة بمثابة دعوة للإفطار. فقد كان أمين الفتوى يذهب عصراً إلى الصدر الأعظم ليدعوه إلى الإفطار في منزل شيخ الإسلام، ويضع على رأسه عمامة خاصة «Sefmi-Kallavi» ويرتدي المعطف الرسمي، ثم يمتطي حصانه المطهّم والمزيّن بشكل رائع، وذلك في موكب كما لو كان ذاهباً إلى حضور مجلس الدولة عند السلطان.

كان شيخ الإسلام يلاقي ضيفه عند عتبة الترجّل، والتي كانت

تسمى «Binektasi» ويرافقه إلى غرفة الاستقبال. في هذا الوقت يسلّم بعض مرافقي الصدر الأعظم، مثل رئيس الكتّاب و «Cavus basi» أي رئيس الحرس والتذكرجي كانوا يسلّمون على شيخ الإسلام بتقبيل طرف ثوبه ويهنئونه.

بعد ذلك يأذن الصدر الأعظم لمرافقيه من الحاشية بالانصراف، ويبقى لوحده مع شيخ الإسلام، حيث يتناولان الطعام سويّة ويتحادثان. بعد ذلك يستأذن الصدر الأعظم من شيخ الإسلام ليذهب إلى صلاة التراويح في أحد المساجد، فيرافقه شيخ الإسلام إلى عتبة الترجّل ويدعو له بالوصول بسلامة.

في اليوم التالي يركب شيخ الإسلام في زيّه الرسمي على حصان مزيَّن إلى الباب العالي ليردّ الزيارة للصدر الأعظم؛ فيُستقبَل شيخ الإسلام عند الباب الخارجي للباب العالي، من قِبَل كبار الموظفين والمسؤولين: رئيس الكتّاب، الشاويشباشي، التذكرجي والمكتبجي؛ وأمامهم يمشي اثنان من حملة البخور، ويبخّران بخشب الصندل والعنبر حتى عتبة الترجّل، حيث يستقبل الصدر الأعظم ضيفه، ويذهبان معاً إلى قاعة الاستقبال، ثم يغادر كبار الموظفين والمرافقين القاعة بتقبيل طرف العباءة. بعد قليل يبدّل الصدر الأعظم وشيخ الإسلام ثيابهما، فيلبس الأول ثوباً منزلياً خفيفاً ويلبس الثاني غطاء صغيراً للرأس يسمّى تبلي «Tebeli». وبعد حديث قصير يؤتى بالبخور من جديد ويُرشّ ماء الورد. وعند العودة يرافق الصدر الأعظم ضيفه بالثوب المنزلي الخفيف حتى عتبة الترجّل حيث كان قد استقبله. بعد ذلك يزور الوزراء مع مرافقيهم الصدر الأعظم

أولاً، ثم شيخ الإسلام ثانياً؛ أما قضاة العسكر فيزورون شيخ الإسلام أولاً، ثم الصدر الأعظم ثانياً. وفيما يتعلق بزيارة بردة الرسول (ﷺ)، أو الأثر، أو (Hirqa-i-Sa'ade)، والتي تكون في الخامس عشر من رمضان، فيُدعى شيخ الإسلام عبر رئيس الكتّاب وبتكليف من السلطان، ويأتي بمرافقة رئيس الكتّاب إلى جامع آيا صوفيا لصلاة الظهر، ويلتقي هناك الصدر الأعظم، الذي يكون هو الآخر مدعوّاً. بعد الصلاة يحمل رئيس الخدم في البلاط السلطاني (Baltagılar Kethüdasu) دعوة من السلطان لكل من شيخ الإسلام والصدر الأعظم لزيارة الأثر الشريف، فيذهبان سويّة إلى السراي حيث يفتح السلطان بيده الثوب الذي يُلفّ به الأثر الشريف أو بردة السعادة.

وفي عيد المولد النبوي الشريف (١٢ ربيع أول)، كان شيخ الإسلام يأتي في ثياب العيد إلى المسجد الذي يحدَّد فيه الاحتفال. (سنة ١٧٣٠ احتُفل بعيد المولد في مسجد يني (Yeni) ولكن بعد بناء المسجد الأزرق فقد كان يُحتفل فيه غالباً بعيد المولد). وكان شيخ الإسلام يجلس إلى الجهة اليسرى من الصدر الأعظم، الذي كان يجلس قبالة المحراب. أما المدعوون الآخرون من كبار رجال الدولة والضبّاط فقد كانوا يجلسون حسب مراتبهم إلى الجهة اليمنى من الصدر الأعظم، في حين يأخذ جماعة طبقة العلماء أماكنهم إلى الجهة اليسرى من شيخ الإسلام. وبعد أن قوي مركز شيخ الإسلام صار الصدر الأعظم يجلس إلى الجهة اليمنى من المحراب، في حين يجلس شيخ الإسلام إلى الجهة اليسرى، ويبقى بالتالي وسط

المحراب خالياً، وإن كان ذلك قد بقي من حق الصدر الأعظم.

كما كان شيخ الإسلام مثل باقي رجال الدولة، يُدعى للاحتفال بإقلاع الأسطول، أو بإنزال وتدشين قطعة بحرية جديدة، فكان يذهب في اليوم المحدّد، بعد صلاة الصبح إلى القاعدة البحرية، حيث يُستقبل من الأدميرال الأعلى أي قائد البحرية، كما كان السلطان نفسه يحضر الاحتفال، ويمنح الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وقائد البحرية معاطف الفرو.

فإذا كان الأسطول السلطاني سيبحر أمام قصر الشاطىء Yali qas فإن شيخ الإسلام يُخبَر بذلك، ويُدعى عبر رئيس الكتّاب (Reisül-Küttab-Kisedâri) قبل ذلك بيوم واحد. وفي اليوم المحدد للاحتفال يأتي رئيس الكتّاب لعند شيخ الإسلام، ويرافقه حتى الباب العالي؛ من ثمّ يذهب شيخ الإسلام والصدر الأعظم سويّة إلى قصر الشاطى. هناك يأتي السلطان ويجلس على العرش الذي يكون قد أُعدَّ له. وبعد أن يقدِّم الصدر الأعظم وشيخ الإسلام احترامهما للسلطان يستريحان في قصر الوحدة Darül-Sa'ade Agasi، إلى أن يبدأ عرض الأسطول المنطلق من القاعدة البحرية مقابل قصر الشاطىء؛ ويأتي قائد البحرية على متن سفينة، وينزل الى الشاطىء في موكب احتفالي، حيث يُستقبل من قبل السلطان، بحضور شيخ الإسلام والصدر الأعظم، ويهدي السلطان كلاً منهم معطف فرو: وهنا لا يُصفَّق لشيخ الإسلام عند الاستقبال بينما يُصفق للصدر الأعظم وقائد البحرية.

وبعد أن يغادر السلطان المكان، وبعد أن يُقدَّم الشراب ويُؤتى بالبخور في «دار السعادة»، ينتقل شيخ الإسلام والصدر الأعظم وقائد البحرية بزورق إلى سفينة القيادة أي باخرة الأدميرال. بعد ذلك يُقلع الأسطول مقابل الـDulmabahee[١] وهناك ينتقل شيخ الإسلام والصدر الأعظم من الباخرة بزروق من على جسر الإرساء، ليحضرا الوليمة التي يقيمها قائد البحرية على شرفهما، فيستقبلهما هناك أمين الترسانة Tersan Emini[٢] وعند الاستقبال يقبّل أولاً ثوب الصدر الأعظم كونه مسؤوله المباشر، ثم ثوب شيخ الإسلام، ويأتي بهما إلى المكان المعَدّ؛ فإذا لم يدعهما أمين الترسانة يعودان من قصر الشاطىء إلى منزلها بعد أن يكون الأسطول قد عبر.

وفي الاحتفال بخروج ذيول الخيل أو الراية المقدّسة، والذي كان يجري عادة قبل شهر أو أكثر من خروج الجيش في حملة عسكرية، كان شيخ الإسلام يرتدي زيّه الرسمي مع فرو أبيض وعمامة كبيرة تدعى «أورف örf».

وعند الاحتفال بمسيرة الجيش، كان شيخ الإسلام يمتطي جواداً مزيَّناً، وبالإضافة إلى الثياب المذكورة كان يلبس سروالاً صوفيّاً «šalvar» ويحمل جعبة. وفي وقتٍ لاحق كان يمكن لشيخ الإسلام أن يصعد في سيّارة مغطاة بقماش أخضر.

(١) سابقاً كانت تعني قصر السلطان على البوسفور الأدنى واليوم تعني المقرّ الصيفي لرئيس الجمهورية.

(٢) أي مسؤول القاعدة البحرية.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان شيخ الإسلام يشترك في استقبال وتوديع السلطان، أو أمّ السلطان، أو الصدر الأعظم، إذا غادر أحد هؤلاء اسطمبول أو عاد إليها من السفر.

الفصل الثاني :

أعمال ومهمّات شيخ الإسلام

في البدء كانت المهمة الوحيدة لشيخ الإسلام، تنحصر في إصدار الفتاوى المستندة على المصادر الفقهية، التي كان يجمعها بنفسه. وكان هذا كافياً لأن يشغل وقت شيخ الإسلام بكامله. وفي عهد يزيد الثاني أضيف إلى ذلك واجب التدريس؛ ووُضعت لهذا الغرض مدرسة بايزيد تحت التصرّف، ولم يكتف السلطان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠) بذلك، بل أراد أن ينيط بشيخ الإسلام زنبلي علي جمالي مهمات قاضي العسكر أيضاً، ولكنّ هذا العرض لم يكن ليتلاءم مع ورع زنبلي وتُقاه فرفضه معتذراً، وعلّل رفضه واعتذاره أمام السلطان بأنه لا يريد إصدار أية أحكام قضائية. ثم أوكل السلطان سليمان القانوني صلاحية تعيين وإقالة أعضاء طبقة العلماء، إلى شيخ الإسلام أبو سعود، مع أن هذا لم يكن يريد ذلك أيضاً للسبب نفسه، أي بسبب خوفه من أن يُتّهم بعدم العدالة عند ممارسته هذه المهمة. وبذلك تصبح هذه المهمة هي المهمة الأساسية الثالثة، إلى جانب إصدار الفتاوى والتدريس.

١ ـ شيخ الإسلام والتعيين في طبقة العلماء

إبّان حكم السلطان مراد الأول (١٣٦٢ ـ ١٣٨٩)، وكان مركز شيخ الإسلام لم يؤسس بعد، كانت طبقة العلماء تابعة لقاضي العسكر، هذا المركز الذي كان قد أُسس حديثاً.

وبقي الأمر هكذا حتى زمن السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦)، عندما أناط بقضاة العسكر تعيين القضاة من الصف الثاني حتى مرتبة القضاة الكبار، الذين يتقاضون يومياً مائة وستين بارة، هذا إذا لم يكن عند السلطان أو الصدر الأعظم اتجاه لتعيين شخص بحد ذاته. كذلك تعيين المدرّسين من الصف الأدنى حتى أولئك الذين يتقاضون يومياً أربعين بارة، فقد كان قضاة العسكر يحملون اقتراحاتهم بالتعيينات إلى موظفين موكلين بذلك من قبل السلطان، بعد جلسات حكومية محدّدة، وترفع الاقتراحات إلى السلطان لتنال الموافقة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان لقضاة العسكر الحقّ في إعطاء رأيهم بالمرشحين الذين يظنونهم جديرين بملء المراكز العالية في القضاء، بمعاش يزيد على مائة وخمسين بارة، والذين يسمون مولوية Mewlewiyet، وكذلك في مراكز الأساتذة في مراتب الخارج والداخل ـ (Dahil-Harig) وقد كانوا يعطون آراءهم هذه واقتراحاتهم إلى الصدر الأعظم، الذي كان ينقلها، في حال موافقته عليها، إلى السلطان لتحظى بموافقته ورضاه. وبالطريقة نفسها من حيث حقّ الاقتراحات، فقد كان لقضاة العسكر كذلك تأثير

كبير على التعيين في الوظائف التي لم تكن وظائف رسمية وثابتة، كما لم تكن وظائف تدريس بالمعنى المحدود، كما كانت مثلاً وظيفة قاضي الجيش (ardu qadisi) الذي كان يحل محلّ قاضي العسكر إذا لم يكن هذا حاضراً أثناء الحملة العسكرية، وكذلك وظائف المفتين والأئمة والخطباء والمؤذنين في كل مقاطعات السلطنة.

وفي عهد السلطان سليمان القانوني، وعندما كان أبو سعود شيخاً للإسلام، أُنيطت بمركز هذا الأخير صلاحية التعيين في مراكز كانت حتى ذلك الوقت، من حق قاضي العسكر أن يقترحها عند الصدر الأعظم، مثل وظائف القضاء الأعلى الرسمية الأصيلة، والتي يزيد معاش أصحابها على مائة وخمسين بارة وكذلك وظائف التعليم العالية، والتي يزيد معاش أصحابها على أربعين بارة، والوظائف المذكورة لقاضي الجيش والمفتين وخدم المساجد في المقاطعات. أما قضاة العسكر فقد بقي لهم حق التعيين في وظائف القضاة في المدن الصغيرة، وتلك التي يتراوح معاش أصحابها ما بين عشرين وأربعين بارة من وظائف التدريس (Mudersislik)، وذلك يعني إذن النطاق الذي يستطيعون التصرف فيه، دون تدخل الصدر الأعظم.

أما حق الاقتراح للوظائف العليا للقضاة والمدرسين، ووظائف قضاة الجيش والمفتين والقيّمين على المساجد في المقاطعات، هذا الحق الذي كان لقضاة العسكر برفع اقتراحاتهم إلى الصدر الأعظم، أصبح منذ ذلك الحين لشيخ الإسلام. وفيما يتعلق بهذه الوظائف فقد كان مسموحاً لشيخ الإسلام، أن يضع لائحة

بالتعيينات حتى بدون تشاور أو اتفاق سابقين مع الصدر الأعظم، ليرفعها عبر هذا الأخير إلى السلطان، للموافقة والتوقيع عليها. ولم يحدث أن اعترض الصدر الأعظم على هذه اللوائح باستثناء حالة واحدة.

ومن الطبيعي أنه لم يكن لشيخ الإسلام مصلحة في عرض الأمور على الصدر الأعظم قبل إنهائها، إنما كان يتشاور معه حسب القاعدة، وباختياره، حتى في الوظائف الوسطى والعليا قبل تقديم الاقتراحات النهائية. وبالمقابل فقد كان على شيخ الإسلام أن يتفق ولا بدّ مع الصدر الأعظم، على لائحة الاقتراحات التي سترفع إلى السلطان، فيما يتعلق بتعيين قضاة العسكر.

وأخيراً فقد كان حق تعيين شيخي المولوية والبكتاشية يعود إلى شيخ الإسلام.

وفي الواقع فإن (أبو سعود) الذي كان يومها شيخاً للإسلام، لم يكن يرغب في كل هذه الصلاحيات التي أنيطت به، وتوجه إلى الصدر الأعظم إبراهيم باشا بهذه الكلمات: لأن الانشغال بالفتوى يستغرق وقتنا، فليس من العدالة أن تلقوا علينا بهذا العبء أيضاً. هذا الاعتذار الخطّي لأبي سعود عن استلام مهمات التعيين. اتخذ منه الصدر الأعظم بعد نصف قرن حجة لانتزاع حق التعيين من شيخ الإسلام، ليمارسه هو بنفسه. هذا الاعتذار - الرفض كان وثيقة في الارشيف، سلّمه سكرتير معروف، هو يالين زاده Yalin Zâde للصدر الأعظم نصوح باشا (٥ آب ١٦١١ - ١٧ تشرين

أول ١٦١٤) وكانت العلاقة غير ودّية بين الصدر الأعظم وشيخ الإسلام آنذاك. ولذلك بدأ نصوح باشا نفسه بالتعيينات داخل طبقة العلماء، فقال له السلطان، وكان يومها أحمد الأول: لماذا تتدخل في أعمال، على شيخ الإسلام أن يقوم بها؟ فأجابه نصوح باشا: هذه مهمتي التي مارسها قبل ذلك الصدر الأعظم، وأخرج له كتاب أبي السعود الذي يرفض فيه تحمل عبء التعيينات؛ فسمح السلطان أحمد الأول إذ ذاك للصدر الأعظم بتولي أمر التعيينات داخل طبقة العلماء. وعندما كلّف شيخ الإسلام بالتعيينات في الوظائف العليا في طبقة العلماء، كان الهدف من ذلك منع الغبن الذي كان قد بدأ به قضاة العسكر والصدر الأعظم. غير أن هذا الغبن لم يرفع نهائياً، فقد اقترف الشيوخ بعضاً منه؛ هكذا شكا السلطان محمد الثالث (١٥٩٥ - ١٦٠٣) مرّة لأحد أصدقائه: لم أجد في العالم من يبقى عند كلمته، ويفكّر بالحقّ والعدالة.

فسأله جليسه عند ذلك: لماذا تكلمت هكذا؟

فأجابه السلطان:

كنتُ أعامل حيناً من الدهر شيخ الإسلام بستان أفندي بمودّة وصداقة، وسرعان ما جعل أخاه غير المتعلّم قاضي عسكر لروميلي، وطلب لابنه غير المثقف مركز قضاء سالونيكي.

بالإضافة إلى ذلك، كنت أعتبر معلّم والدي سعد الدين أفندي المثل الأعلى، واعتبره بركة للدين والدولة؛ نعم وهكذا أسند وظيفة قاضي عسكر الأناضول لابنه الشاب، ومركز قضاء إدرنة

لأصغر أبنائه؛ لهذا ساءت سمعتي بين القضاة وعند الرأي العام. فقد ترك هو وأبناؤه سمعة سيئة عند الناس.

والأمثلة التالية تـدلّ على عـدم العـدالة في التعيينـات. ذلـك الوقت: فشيخ الإسلام بشمقجي زاده علي أفندي (عُزل في ١ شباط ١٧٠٨) عيّن - بناء على رغبة الصدر الاعظم كالاغليكوز أحمد باشا Kalaglikoz Ahmed Paša - مجدي محمد أفندي قاضي عسكر الأناضول، رغم أنه لم يكن من عداد الملا الكبار لمكة أو اسطمبول، مما كان يشكل درجة ممهدة لا بدّ منها للوصول إلى مركز قاضي العسكر. مثل آخر، فقد عيّن شيخ الإسلام ميرزا مصطفى (الذي عُزل في ١٥ حزيران ١٧١٥) ابن نائب الصدر الأعظم محمد باشا وعمره خمس عشرة سنة (أستاذ داخل) بعد أن رجاه والده بذلك.

وفي إجراء يهدف إلى منع الغش والحيف في التعيينات، فقد عدّل القانون سنـة ١٧١٦. وبمقتضى هـذا التعـديـل أصبـح على المرشحين للقضاء، أن يخضعوا لامتحان من قبل قضاة العسكر. فيكتب شيخ الإسلام أسماء الذي نجحوا في الامتحانات على دفتر ويعيّنهم قضاة في المراكز الشاغرة، وذلك بالتتابع حسب تاريخ امتحاناتهم.

وفي حالات قليلة جداً، كان يسحب حق التعيين من شيخ الإسلام ضمن طبقة العلماء، وذلك كأن يفقد ثقة السلطان كما توضح الحوادث التالية:

عندما اعتلى عثمان الثاني العرش (١٦١٨ - ١٦٢٢) أخذ من شيخ الإسلام حق التعيين ضمن طبقة العلماء، وأعطاه لأستاذه عمر أفندي. فحسب القاعدة من المفروض أن يستلم عثمان الثاني العرش بعد وفاة والده؛ ولكن كان هناك من يفضّل عمّه مصطفى الأول؛ ونحن لا نعلم شيئاً محدداً عن الدور الذي لعبه شيخ الإسلام وقتذاك، غير أنه من المرجح أن يكون ساند مصطفى. ولذلك فعندما اعتلى عثمان الثاني العرش، انتزع منه حق التعيين بين طبقة العلماء، ولم يبق لشيخ الإسلام سوى الفتوى ووظيفة التدريس.

سنة ١٦٥٢ وفي اجتماع ضمّ السلطان وأمّ السلطان وكبار رجال الدولة، ألقى حوجه زاده مسعود أفندي (Hoga-Zade Mes'üd Efendi) قاضي عسكر الأناضول، خطاباً تحدّث فيه بدقة وأمانة فيما يخص مصلحة الدولة، مع أنّ كلامه كان موجّهاً ضد الصدر الأعظم وشيخ الإسلام؛ وقد أعجب ذكاؤه وصراحته السلطان وأمّه، وكسب بذلك ثقتها، لذلك قالت أمّ السلطان للصدر الأعظم:

إنّ شؤون الدولة فيما يخصّ طبقة العلماء يجب أن تُرتّب بالتشاور مع قاضي عسكر الأناضول، وكذلك فإنّ على شيخ الإسلام أن يأخذ برأي قاضي عسكر الأناضول فيما يتعلق بتسلسل الرتب بين كبار رجال الدين. وحول ذلك صدر فيما بعد مرسوم سلطاني. وهكذا أصبحت الشؤون الحكومية لطبقة العلماء يتمّ التداول فيها بمشورة قاضي عسكر الأناضول.

وأحياناً كانت غيرة الصدر الأعظم تقيّد صلاحية شيخ الإسلام ضمن طبقة العلماء. ولهذا السبب كان على شيخ الإسلام صادق محمد (١ شباط ١٧٠٧ - ٢٥ كانون الثاني ١٧٠٨، للمرة الثانية) أن يُصدر التعيينات، بمشاورة كلٍّ من قاضي عسكر الأناضول وروميلي. وبسبب هذه المداخلات والتداخلات، حدث اضطراب وفوضى، لأنه أصبح هناك عملياً ثلاثة شيوخ لا شيخ واحد. فانزعج العلماء وشكوا من ذلك قائلين: لقد أصبح في كل زاوية مفتٍ (أو شيخ للإسلام). ولم يدم تقييد صلاحيات شيخ الإسلام صادق محمد أكثر من ستة أشهر، أعيد بعدها إليه الحقّ الكامل في التعيينات ضمن طبقة العلماء، بعد أن سُحبت كل القيود السابقة.

٢ - المفتي وأعمال الفتوى

المهمّة الأساسية لشيخ الإسلام كانت إصدار الفتاوى بصفته مفتياً. لذلك فقد كان حتى القرن الثامن عشر يدعى فقط بالمفتي. والفتوى في المصطلح الشرعي تعني إصدار تقرير من قبل عالم في فقه الشريعة، حول مسألة مختلف فيها، ويراد حلّها حسب القانون الشرعي. وتقرير كهذا ليس له صفة الحكم، إنما هو عبارة عن شرح لقضية معينة، مبنيّ على أساس الفقه الإسلامي. ويسمّى مصدر الفتوى، ويكون فقيهاً عالماً، بالمفتي. مقابل ذلك فإن المكلّف بالأحكام القانونية يسمّى قاضياً. والمفتي يعني «المجتهد» حسب مصطلح الفقه الإسلامي، وهذا يعني العالِم بالفقه والشريعة، والذي من خلال الاجتهاد والاطلاع الخاص والإحاطة بمصادر الفقه

(القرآن والسنّة) يستطيع أن يعرف حكم قضية من القضايا أو مسألة من المسائل.

وقد يكون المفتي ذلك العالم غير المجتهد، إنما المقلّد بمعنى أنه يعمل بفتاوى المجتهدين دون أن يستند حكمه إلى جديد من عنده. وبناءً على ما تقدّم فقد كان على المفتي أن يتحلى بالخصائص التالية:

١ - على المفتي أن يتحلى بالإرادة الحسنة والعدالة والجدارة بالثقة. وهذه الأمور تعد من الضرورات الأساسية عند المفتي. فقد كان يُحكم بصحة أو فساد فتوى ما، على ضوء الإرادة الحسنة للمفتي. فإذا كان الدافع عنده خدمة المجتمع، فإن الفتوى جيدة ضميرياً وأخلاقياً؛ أما إذا كان الدافع يكمن في جلب الأذى والمضرّة لفئة من الناس، أو شخص من الأشخاص، فإن الفتوى فاسدة أخلاقياً ووجدانياً.

٢ - على المفتي أن يمتلك ضبط النفس، وأن يتمتع بالوقار، وكذلك بالكفاية والاطمئنان روحياً وجسدياً. فمن لم تتوفر فيه هذه الخصائص عليه أن يُمسك عن إصدار الفتاوى.

٣ - على المفتي أن يمتلك معرفة ثابتة ومدعمة، لأن الفتوى يجب أن تستند إلى علمٍ راسخ. ومن يقتصر على المعلومات السطحية يكون أكثر تعرّضاً للخطأ والضلال، وهذا مما يضرّ بالإدارة العامة وبمصلحة الشعب.

والأمر يعني بالتفصيل:

أ ـ على الذين يُسند إليهم إصدار الفتاوى، أن يعرفوا تمام المعرفة الناسخ والمنسوخ، والمقيّد والمحكم من آيات القرآن. والعلاقة بين العام والخاص، وما يحتمل تفسيراً واحداً، وما يحتمل أكثر من تفسير في القرآن الكريم.

ب ـ وعليهم أن يحيطوا بعلم الحديث والإجماع، وخلاف السلف ومبادىء القياس.

ج ـ وإذا كان هناك فتاوى قد صدرت من قبل، حول نفس الموضوع أو المسألة المطروحة، فيجب أن يكونوا على علمٍ بذلك.

٤ ـ وكي يستطيع أن يستخرج الأحكام الدينيّة من القرآن والسنّة، يجب على المفتي أن يمتلك القدرة على الفصل بين ما هو حق وما هو غير حق. ولا يستطيع أن يفعل ذلك، إلاّ إذا كان يعرف الناس، ويمكن له أن يميّز الظالم من المظلوم. وإلاّ إذا كان يتابع بدقّة العادات ومجريات الأمور في المجتمع. لأنه مع العادات والأعراف يتغير فهم وعرض العادات والأعراف التي نُقلت عبر النص (القرآن والحديث). حول ذلك يقول ابن قيّم الجوزية: «عند إعطاء حكم، أو إصدار فتوى، يجب أن يُراعى الزمان والمكان. وإنه لمن الضروري بشكل مطلق أن تصدر الفتاوى هكذا. فإذا ما طرأ جديد على العادات، فيجب أن توجّه نظرك إلى ذلك، وإذا رأيت أن شيئاً من العادات والأعراف قد اختفى فدعه. لا تصرف حياتك كلها وكأنّك مسمّر بمسائل نُقلت في الكتب، فإذا ما طلب أحد منك فتوى، فلا تجهد نفسك بالرجوع

إلى عادات بلادك. سله مراراً عن عادات بلاده الخاصة، وتعرّف أنت إليها ثم أصدر الفتوى مراعياً ذلك».

غير أنّ العلماء الذين يتمتعون بالخصائص المذكورة، كانوا قلائل، وكان معظمهم يتجنب إصدار الفتوى باسمه، وغالباً ما كان أهل الإفتاء يرجعون إلى أصحاب المذاهب الدينية المعترف بهم من قبل الجميع بالعلم والحصافة، مثل ابن حنيفة ومالك بن أنس والشافعي وابن حنبل، فكانوا يعطون أجوبتهم في إطار التعاليم المنقولة عنهم، ويذكرون في فتواهم المرجع والمصدر.

ويمكن تقسيم الفتوى بالنسبة لقُدرة من يصدرها، إلى ثلاث فئات:

١ - الفتوى الصادرة على أساس من الفقه الخاص بصاحبها، وهذا ما لا يفعله إلا «المجتهد».

٢ - الفتوى الصادرة عن «التخريج». وهذا يعني أن يكون هناك مسألة غير موضحة تماماً في أحد المذاهب الفقهية، ويتسنى لها رجل يستطيع عن طريق القياس، أن يستخرج الأحكام والقواعد التي تنطبق مع المذاهب الفقهية، فيما يتعلق بالمسألة المذكورة، ويخرج منها بحكم أو فتوى.

وكي يستطيع فعل ذلك فلا بدّ مما يلي:

أ - عليه أن يمتلك وجهات النظر لمختلف أئمة المذهب الذي ينتمي إليه، مع المراجع والأصول.

ب ـ عليه أن يمتلك القدرة على الاستدلال والبحث.

ج ـ عليه أن يكون ملمّاً بعادات وأعراف المجتمع وحاجاته.

٣ ـ الفتوى التي تكون بأن يعطي مُصدرها الرأي الموروث والمعروف عند العلماء.

الفرق بين الفتوى والقضاء

ومع أن كلاًّ من المفتي والقاضي يستمدّ حكمه من المصادر والمراجع نفسها، فإن الفرق بين الفتوى والقضاء يكمن فيما يلي:

١ ـ الفتوى تعني إعلان القول الفصل في قضيّة دينية أو إصدار توضيح. فإذا لم يطبقها ملتمس الفتوى، لا يُجبر على ذلك، وإذا تقبّلها أم لا فإنها مسألة قناعة دينيّة؛ وليس للمفتي الحق في إجبار أناس معيّنين، على اتباع ما جاء في الفتوى من توجيهات. وبعكس ذلك فإن القضاء يعطي حكماً له قوة التنفيذ. الحكم المعطى هنا يجب أن يرضى به المتهَم والمتهِم في الخلاف الواقع بينهما. فإذا لم يقبل أصحاب العلاقة يجبرون على ذلك بسلطة الدولة.

٢ ـ الفتوى تصلح للعموم. مقابل ذلك فالقضاء ينسحب على قضيّة محسوسة معيّنة. بكلام آخر، فالفتوى تنطبق على كل المسلمين، وينظر إليها على أنها شريعة عامة، والقضاء محدَّد وملزم ومشروط. إنه إذن «شريعة خاصة»، لأنه جرى فقط بخصوص ذنب أو خلاف معيّنين. المفتي المجتهد يختار للقضاء القواعد

والأحكام الفقهية الدينية ويشرحها. هذه الأحكام تنسحب على ملتمس الفتوى كما على غيره من الناس. والقاضي يعطي حكمه بناءً على الفتوى إذا ما طُلبت، وإلاّ فإنه يعطي الأحكام الفردية بالقياس للسوابق.

٣ ـ الفتوى تضمّ كل مسائل وأحكام القانون الشرعي، فهي صالحة للمسائل الجزائية، والأحكام المدنية، كما هي صالحة للمسائل الغيبيّة المتعلقة بالعبادة والدين. مقابل ذلك فالقضاء يختص بالحوادث المتعلقة بالحق المدني (المعاملات)، أو بحق العقوبات أي الحوادث التي يُعطى حكمٌ فيها.

٤ ـ إن الحقَّ بالقضاء، هو قبل كل شيء، من صلاحية الرئيس الأعلى للدولة.

والقاضي يعطي الأحكام باسمه؛ لذلك لا يمكن لأحد أن يصدر حكماً قضائياً، ما لم يكن موكلاً من قبل رئيس الدولة. أما من جهة الفتوى، فإنّ الذي أهّله لذلك هو علمه والثقة بوجدانه وأخلاقيّته.

٥ ـ القاضي مرتبط بزمن محدد ووقت محدد، ويعطي حكمه مرتبطاً بهما، ولا يجوز له تخطي المكان والزمان المحدَّدين. والمفتي بعكس ذلك لا يقيّده زمان أو مكان. وإذا ما تلقّى القاضي أمراً من رئيس الدولة بأن يستند في أحكامه إلى مذهب معيّن، أو فقيه معيّن، لا يستطيع الاستناد إلى غير ذلك، بينما المفتي حرٌّ بهذا الخصوص.

٦ ـ فتوى المفتي مؤسسة على الدين، ومتعلقة حقيقة بمسؤولية الضمير والوجدان؛ أما حكم القاضي فهو متعلق بالظاهر والمرئي والدليل. فإذا ما جاء واحد من الناس إلى المفتي، وقال له: إنه استدان من جاره مبلغاً من المال ثم أعاده إليه بعد مدّة، فسيقول له المفتي إنه لا ذنب عليه لأن دينه قد وُفّي.

أما إذا جاء الشخص نفسه إلى القاضي، وروى له الرواية نفسها فإن القاضي لا يحكم له بأنّ دينه قد وُفّي، وإنما يطلب دليلاً على أنه فعلاً قد أعاد المال إلى صاحبه. فإذا لم يأتِ بدليل يعتبره مذنباً ويطلب منه إيفاء الحق، فإن لم يفعل يجبره على ذلك.

٧ ـ تبعاً لمختلف المذاهب الفقهية، لا يحق للمرأة أن تكون مفتية أو قاضية في العقوبات؛ ولكن حسب الحنفية يجوز للمرأة أن تكون قاضية في كافة المجالات.

٨ ـ العالم الديني (المجتهد) لا يسمح له باستخدام حكم عالم آخر، إذا كان يتناقض مع وجهة نظره ومع حسّه القانوني؛ أما إذا كان حكم القاضي يتناوله شخصياً، فيجب أن يخضع له، حتى إن كان يناقض حسّه القانوني أو آراءه.

أما إذا كان حكم القاضي لا يطال المفتي شخصياً، فلا علاقة له به، لأنه لا يُفتي بما لم يُطلب منه.

فتوى شيخ الإسلام

أ ـ تتناول فتاوى شيخ الإسلام الحق العام والحق الخاص. أما الفتاوى التي تتعلق بالحق العام، فتطلبها الحكومة وحدها دون

غيرها، كما هو الحال مثلاً عند إعلان الحرب، ومعاهدات السلام، والإعدامات، وحوادث الشغب والتمرد، التي تقوم بها فئة خاضعة للدولة العثمانية، وإقالة قيادات حكومية الخ...

أما الفتاوى المتعلقة بالحق الخاص، فيطلبها أشخاص يريدون معرفة رأي الدين في مسألة من المسائل؛ ويدفع صاحب الطلب مبلغاً من المال مقابل ذلك.

ب ـ إصدار فتوى شيخ الإسلام

إذا أراد رجلٌ ما ـ موظفاً كان أم مستخدماً ـ طلب فتوى حول مسألة معيّنة، كان يذهب إلى مقرّ عمل أمين الفتوى، الذي يعمل في بيت شيخ الإسلام، ويطرح سؤاله إما شفهياً وإمّا خطيّاً، فيسجّل أمين الفتوى السؤال طبق القاعدة، أي حسب نموذج محدَّد. هذا النموذج يسمّى مسألة «Mes'ele»، ثم يُحرِّر السؤال على يد المبيِّض (Mubeyiz)، وذلك على ورقة بيضاء صغيرة بطول تسع بوصات وعرض أربع بوصات بما يسمّى «Tâlik Kirmasi» أي طريقة الكتابة، وتُعرض على شيخ الإسلام للإجابة عليها.

وفي حالات قليلة جداً، كان شيخ الإسلام يكتب بنفسه الأسئلة المقدَّمة من السلطان أو من كبار رجالات الدولة.

أما الأجوبة فيجب أن تكون ولا بدّ مكتوبة بخط يد شيخ الإسلام نفسه. وفور توقيع الفتوى من قبل الشيخ، يحمل الموزِّع «Muezzi'» هذه الفتوى لطالبها؛ ويتقاضى الموزع سبع بارات عن كل فتوى. اثنتان منها لأمين الفتوى والخمس الباقية تعود إلى

الكاتب والمسوِّد والمبيّض والمقابلجي (مراقب الحسابات) والموزع.

غير أن هزارفن حسين يقول - خلاف ذلك - بأن الكتّاب كانوا يأخذون خمس بارات في حين يتقاضى المسوِّد اثنتين من السبع.

ج- شكل فتوى شيخ الإسلام (النموذج)

تُقسم الفتوى من حيث شكلها إلى قسمين: السؤال «Mes'ele» والجواب «ğevab». هذان القسمان يفصلان عن بعضهما بخط أفقي يجري كامتداد لحرف ب من كلمة جواب، من أول السطر حتى آخره على هذا النمط:

جواب

هذا الفصل لا يوجد مع ذلك في كتب مجامع الفتاوى. إنما تعرف هنا (في المجامع) بدايات الفتاوى الواردة بالتوالي. من خلال لون الكلمة الأولى للمسألة والتي تكتب بالحبر الأحمر. أما الأجوبة فليست مميزة كما يجب.

١ - عرض المسألة

إذا كانت الكتابات التي تتناول الأمور الحياتية الزمنية، مثل المراسيم والحجج العقارية وصكوك الملكية والجوازات وحدها، تستهلّ باسم السلطان أو الباشا، فإنّ كلّ الكتابات الرسمية في إطار الإسلام، تبدأ بافتتاحيات دينيّة. هذه الافتتاحية تسمى دعوة (Da'vet). وبينما تكون البسملة أو الحمدلة هي الدعوة في الفتاوى

العربية، فإننا في الفتاوى العثمانية أمام دعوة من سطرين أو ثلاثة أسطر. هذه الأسطر كانت تصاغ بطرق مختلفة حسب العصر. في القرن السادس عشر، غالباً ما كانت تستعمل طريقة دعوة أبي السعود:

« اللهمّ يا وليّ العصمة والتوفيق
نسألك الهداية إلى سواء الطريق »
وهناك دعوات متفرعة منها:
« بحمدك اللهم يا وليّ التوفيق
أعنّا واهدنا إلى سواء الطريق »
« اللهم يا ملهم الحق ومسهّل الصعاب
أيّدنا بفضلك إلى سبيل الصواب »
« اللهم مجيب كلّ سائل
نسألك تسهيل الوسائل
إلى حلّ مشكلات المسائل »
« اللهم مالك يوم الدين
إيّاك نعبد وإيّاك نستعين »

هذه الصياغات الطويلة اختُصرت مع الوقت، لتصبح - في النصف الثاني من القرن السابع عشر - مقصورة على بضع كلمات، غالباً ما كانت على هذا الشكل: « منه التوفيق »

غير أنّ هناك استثناءات في بعض الدعوات التي وردت مثل:

« الله المستعان عليه التكلان »

« هو الهادي وعليه اعتمادي »

« ومنه الهداية والتوفيق »

« ومنه العصمة والتوفيق »

« حسبي الله »

« هو الهادي »

« منه العصمة »

وصيغة الدعوة كان يستعملها - بالإضافة إلى شيخ الإسلام - مفتو المقاطعات.

٢ - السؤال

السؤال المطلوب جوابه يلي الدعوة مباشرة، ويكون إمّا بالتركية وإمّا بالعربية وبالمعنى نفسه على هذا الشكل:

«ما قول السادة العلماء الحنفيّة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في...»

أو: «ما جوابكم رضي الله تعالى عنكم، ونفعنا الله ببركة علومكم في...» وبداية السؤال تكون متضمّنة في الحروف الأخيرة من كلمة مسألة والتي تمتد على طول السطر: مسألة:

ثم تكتب المسألة بكاملها بعد ذلك بخط رفيع ومتفنّن فيه، حتى كان يبدو - في القرن السابع عشر وما بعده - غير مقروء، بل أشبه بالزخرف.

٣ ـ الأسماء التي تُذكر في الفتوى

في أسئلة الفتوى وأجوبتها، وحسب القاعدة، لا تُذكر أسماء الأشخاص المقصودين أو المطلوب إبداء الرأي بمشكلتهم، كما لا تُذكر الحوادث بأماكنها بالتحديد. والأشخاص الحقيقيّون أو فرقاء النزاع يسمُّون بأسماء مستعارة، وأغلب هذه الأسماء كانت من الأسماء العربيّة: عمرو، زيد، وهناك أسماء أخرى للرجال: بكر، خالد، وليد، وللنساء: هند، زينب، خديجة، سعيدة، صالحة، عائشة وغيرها. هذه الأسماء كانت تستعمل للمسلمين، ولغير المسلمين ممن هم في رعاية الدولة (مستأمن)، أو ممن هم أجانب خارج رعاية الدولة (حربي) (Must a'min-Harbī).

وهناك حالات استعملت فيها أسماء لغير المسلمين، فقد استعمل مثلاً للمسيحيين الأسماء التالية: نقولا، ياني، ميشال، يانكو، خريستو. واستعمل للنساء المسيحيات أسماء: ماريّا، ماتروكا، مارولا الخ...

وقد يحدث نادراً جداً، أن يُذكر في الفتوى الاسم والمكان الحقيقيان. كما يحدث أحياناً أن يذكر في الفتوى اسم وزير أو موظف كبير في الدولة لضرورات معيّنة، وكذلك تذكر المسألة المطروحة.

٤ ـ طلب الجواب

بعد السؤال يأتي طلب الجواب، وكان يُصاغ بأكثر من صيغة، فمنذ منتصف القرن السادس عشر حتى النصف الثاني من القرن

السابع عشر كانت الصيغة التالية هي المستعملة غالباً: « تفضلوا بالإجابة جزاكم الله » ثم اختصرت إلى: « تفضلوا بالجواب ».

٥ ـ مقدّمة الجواب

يشكّل الجواب القسم الثاني الأساسي من الفتوى، والحرف الأخير من كلمة جواب يمتد على طول السطر ويقسم الفتوى إلى قسمين، وفي نهاية هذا الحرف ـ السطر هناك صيغة للدلالة على تقوى المفتي وتواضعه أمام علم الله، مثلاً: الله أعلم ـ الله تعالى أعلم ـ العلم عنده ـ والله أعلم بالصواب ـ وبالله تعالى التوفيق ـ وبالله التوفيق والله تعالى أعلم.

٦ ـ الجواب

سابقاً كان الجواب يتألف من جملة واحدة أو من أكثر من جملة، ثم إنه منذ نهاية القرن السابع عشر ومع شيخ الإسلام دبّاغ زاده محمد أصبحت العادة أن يختصر الجواب بفعل سلبي أو إيجابي. وكان الجواب يُتضمَّن في هذه الكلمات:

- Vardír = يوجد
- Yokdír = لا يوجد
- Ider = يهمّ
- Idmez = لا يهمّ
- Geçer = يناسب
- Geçmez = لا يُناسب

- Gelir = يجيء، يرِد -
- Gelmez = لا يجيء، لا يرد -
- Lâzimdîr = هذا ضروري ـ هذا واجب
- Lâzim dégildir = هذا ليس ضرورياً
- Mešrudur = يوافق القانون
- Mešru degildir = لا يوافق القانون
- Gaizdir = هذا مسموح
- Gaiz degildir = هذا غير مسموح

أما إذا كان السؤال الموجه إلى المفتي يستلزم نصاً، حيث لا يكفي أن يُجاب باختصار، أو حيث قد يؤدي الاختصار إلى لبسٍ ما، فإنه يُصار إلى تقسيم الموضوع عن طريق أسئلة لا تُكتب على الورقة الرسمية، إنما تكون الأجوبة موجودة في الرد الرسمي وبالصياغة الرسمية.

٧ ـ توقيع شيخ الإسلام

ثم يتبع الإجابة التوقيع على الفتوى. ويبدأ التوقيع بكلمة «كتبه» أو «حرره» ثم تأتي العبارة المتعارف عليها عند كل شيخ من الشيوخ: العبد الحقير أو الفقير عفا عنه أو غفر له، مثل: كتبه الفقير (محمد) عفا عنه.

حرره الفقير (أحمد) عفا عنه.

ونادراً ما كانت تهمل عبارة عفا عنه أو غفر له. وأغلب

الأحيان لم تكن كلمات التوقيع تمشي مع السطر تماماً، بل كانت متداخلة بشكل يصير أقرب إلى الزخرفة.

هذا الجزء من الفتوى، أي التوقيع، يجب أن يكون لا محالة بخط شيخ الإسلام؛ وإلاّ فإن الفتاوى يمكن تقليدها وانتحالها، إذا ما سرق ختم شيخ الإسلام لتزوّر الفتوى به. لكننا نرى أن هذه القاعدة أهملت في القرن الثامن عشر، حين سمح السلطان للشيوخ العجّز باستعمال الختم بدل التوقيع.

وللمرة الأولى يختم ميرزا مصطفى فتواه سنة ١٧١٤ بدل أن يوقّعها. بعد ذلك كان شيوخ الإسلام يستعملون الختم في بعض الفتاوى التي يُصدرونها:

محمد سعيد (٢ آذار ١٧٧٠ ـ ٢٠ آب ١٧٧٣).

صالح أفندي زاده أمين (٢٧ آب ١٧٧٥ ـ ١ كانون أول ١٧٧٦).

إيواز محمد باشا زاده إبراهيم بيه افندي (٣١ آذار ١٧٨٥ ـ ٢٢ حزيران ١٧٨٥، للمرة الثانية).

أسعد أفندي زاده محمد شريف (٢٤ تموز ١٧٨٩ ـ ١٨ ت ١ ١٧٨٩ للمرة الثانية).

يحي توفيق (١٤ آذار ١٧٩١ ـ ٢٨ آذار ١٧٩١).

وعلى الفتوى لا يذكر شيوخ الإسلام المكان والزمان اللذين أصدرا فيهما الفتوى؛ أما مفتو المناطق فكان عليهم أن يذكروا

مكان الإقامة وختم الوظيفة ومراجع حكمهم وفتواهم.

د ـ مجموعة الفتاوى

مع الوقت جمعت الفتاوى التي أصدرها شيوخ الإسلام والعلماء على أيدي تلاميذهم، أو الناس المهتمّين بهذه الأمور، ونشرت على أنها كتب فتوى. هذه المجموعات من الفتاوى كانت مهمة جداً بالنسبة للقضاة والعلماء، لأنهم كانوا يجدون فيها الأجوبة الصحيحة على أسئلة عليهم هم أن يبحثوا عن أجوبة وحلول لها. ومجموعات الفتاوى هذه، كانت أهمّ المراجع لدى علماء القانون، الذين ألّفوا الكتب القانونية فيما بعد. هذا عدا عن أهميتها التاريخية لكونها سجلاً بأحداث ذلك الوقت ودليلاً على كيفية معالجة القانون الشرعي لها.

٣ ـ شيخ الإسلام أستاذاً أو قاضياً وإمام بلاط

أ ـ شيخ الإسلام أستاذاً

بعد أن أسس بايزيد الثاني مسجده المشهور، والمدرسة ومأوى الفقراء سنة ١٥٠٥ في اسطمبول، اشترط أن يعمل شيخ الإسلام أستاذاً في المدرسة، دلالةً على أنّ مدرسته تأتي على رأس المدارس العالية في الدولة العثمانية. وكانت امتحانات الطلاب تابعة لشيخ الإسلام. والأستاذ الأول في هذه المدرسة كان زمبليّ علي جمالي، شيخ الإسلام في ذلك الوقت؛ وكان عليه طبقاً لنظام المؤسسة، أن يدرّس فيها يوماً واحداً في الأسبوع. ولكن شيخ الإسلام كان

يكلف وكيله في التدريس (Dersvekil) ليقوم مكانه بهذه المهمة، وحتى يستوفي شروط المؤسسة، ذاك أنه بسبب عمله الكثير لم يكن عنده وقت ليدرّس هو شخصياً؛ كما كان وكيله يحضر أثناء امتحانات الطلاب كذلك. وبقي الأمر على هذا المنوال، حتى إلغاء مركز شيخ الإسلام سنة ١٩٢٢. ثم إنه كان من العادة - عند افتتاح أية مدرسة مهمة جديدة - أن يأتي شيخ الإسلام ويقوم بمراسم الافتتاح، بمحاضرة يلقيها بنفسه، تكون بمثابة بداية التدريس، يترك بعدها الأمر للأساتذة النظاميين في الوظيفة التعليمية.

كذلك كان يحتفل بالدرس الأول الذي يعطيه شيخ الإسلام للأمير وليّ العهد، قبل أن يترك أمر تدريس الأمير للمربّي الذي عُهد إليه بذلك، وكان الأمر يتمّ على الشكل التالي:

يجلس وليّ العهد أمام شيخ الإسلام ويردد ما يقوله له الشيخ: بسم الله الرحمن الرحيم. ربّ يسرّ ولا تعسّر. ربّ اجعل الخاتمة خيراً. أو يردد ثلاث مرّات الحروف الثلاثة أو الخمسة الأولى من الأبجدية. في نهاية هذا الدرس القصير يهمّ وليّ العهد بتقبيل يد شيخ الإسلام ولكن هذا الأخير لا يدعه يفعل ذلك. بل يقبّل هو كتف وليّ العهد، الذي يكون في الخامسة أو السادسة من عمره.

وكان شيخ الإسلام يذهب بدعوة من السلطان إلى السراي. ليقرأ بحضوره أجزاء من القرآن والحديث، ويفسّرها لينمّي السلطان معرفته الدينيّة. يذكر هنا أن السلطان محمد الرابع كان يقيم مجلس

علم، يُقرأ فيه تفسير البيضاوي وغيره من الكتب، وقد سُرَّ من الكلام الروحي للمفتي، إلى حدّ أنه خلع عباءته وأهداه إيّاها.

ثم تطورت هذه الدروس بحضور السلطان، لتصبح مؤسسة تحت اسم «Huzûr Dersleri» أي الدروس بالحضرة، يعني حضرة السلطان، وأصبحت بناءً على رغبة السلطان في أوقات معيّنة من السنة، ويشترك فيها العلماء الذين يعيّنهم شيخ الإسلام للمشورة العلمية والنقاش.

ب ـ شيخ الإسلام قاضياً

كما ذكرنا في حديثنا عن الإفتاء والقضاء، لم يكن للمفتي علاقة مباشرة مع قضاء الدولة. هذا الأمر كان ينطبق على المفتين العاديين المكلفين بوظيفتهم، أما بالنسبة لشيخ الإسلام فقد كان الأمر يختلف، لأنه أعلى مرتبة، ولأن مركزه متداخل مع البنية الوظيفية العليا للدولة؛ من هنا كان تداخله بشكل خاص مع مراكز القضاء الأساسية والمركزية في الدولة.

سنة ١٥٢٧ حوكم الملاّ قابيز «Qâbiz» وهو أحد العلماء، وذلك من قِبل قضاة العسكر في الديوان (مجلس الدولة) بتهمة ترويجه لأفكار إلحادية، ولكن السلطان تابع سرّاً مجريات المحاكمة، ورأى أن معلومات قضاة عسكره أقلّ من معلومات قابيز، وأنهم لم يحاكموه بحق محاكمة عادلة. لذلك طلب السلطان بأن تعاد المحاكمة برئاسة شيخ الإسلام وقاضي اسطمبول. وفي المحاكمة الجديدة أُثبتت عليه التهم، وتحدث شيخ الإسلام حول حقيقة

الموضوع مصدراً فتواه، وبعدهـا حكـم قـاضي اسطمبـول عليـه بالموت.

وسنة ١٥٩٥ ادّعى رجل يسمّى بالابان Balaban أن المحكمة ظلمته بحكم يتعلق بمحله التجاري؛ وبأمر من السلطان طلب من شيخ الإسلام، ومن الوزراء، إعادة المحاكمة. حيث ثبت أن الحقّ إلى جانب بالابان وأعيد إليه محلّه.

وسنة ١٦٩٦ اتُّهم دلتبان مصطفى باشا Daltaban Mustafa Paša محافظ ديار بكر، بأنه عامل الناس بظلم ووحشية. فجرت له محاكمة من قبل الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وقضاة العسكر فأدين. ومع أنه حكم عليه بالإعدام بقطع رقبته. إلاّ أن الصدر الأعظم شفع له، فخفف الحكم عليه. ونُفي إلى بوستيلبرج في بوسنية (Pucitelsbury in Bosnier)

ج ـ شيخ الإسلام إمام بلاط

مثلما لم يكن شيخ الإسلام قاضياً بالمعنى المحدود للكلمة. كذلك لم يكن إماماً بالمعنى الخاص. في البلاط. أو في أي من مساجد العاصمة، التي كان لكلٍّ منها إمام خاص. يقيم الصلوات الخمس في أوقاتها المحدّدة، ويهتم بطقوس ومناسبات معيّنة مثل الختان وعقود القران ومراسم الدفن.

غير أنه في مسار تاريخ الدولة، لم يخلُ أن قام شيخ الإسلام بدور الإمام في بلاط السلطان، وبمناسبات محدودة وخاصة بعائلة السلطان. فقد كان يدعى بمناسبة خطوبة أو تعزية تخص الأميرات

(بنات السلطان) إلى السراي ليقوم بالمراسم. ولا ندري (بالضبط) متى بدأ هذا التقليد.

نعلم للمرة الأولى أن شيخ الإسلام شيوي زاده محمد Civi-Zade Mehmed عقد قران الأميرة عائشة على زيدون بيه (بك) أو باي محافظ مدينة كونستانديل Konstandil وذلك سنة ١٥٨٢. واستمرت هذه العادة في وقت لاحق. كذلك فيما يخص كبار رجال الدولة، فكان يحدث أنّ شيخ الإسلام يقوم بعقد قران عندهم، وإن تكن هذه الحالات نادرة جداً. من ناحية ثانية، فإذا توفي السلطان فإن شيخ الإسلام هو الذي كان يؤمّ صلاة الجنازة. فإذا ما اعتلى وليّ العهد العرش بعد وفاة السلطان، فقد كان الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وكبار رجال الدولة يبايعونه، في الوقت الذي يحضّر فيه جثمان السلطان المتوفّى للصلاة والدفن. بعد المبايعة يغطّي العلماء والوزراء والحاضرون رؤوسهم بغطاء أسود، ثم يُحضر الجثمان من غرفة الموتى في السراي، ويوضع على طاولة أو على حجر بشكل طاولة، ويقوم شيخ الإسلام بشعائر الصلاة، معلناً أنه يؤديها على روح رجلٍ مسلم. ثم يحمل الجثمان إلى المقبرة بمراسم معيّنة، حيث يتمّ الدفن، وقبل الدفن يدعو شيخ الإسلام بالرحمة للسلطان، ويسأل الله له الأمان. كذلك يؤم شيخ الإسلام صلاة الميت عند وفاة أحد الأمراء، أو إحدى الأميرات، أو أحد المقربين من أهل السلطان.

الفصل الثالث :

الموقع السياسي لشيخ الإسلام

عندما سمع شيخ الإسلام زمبليّ علي جمالي (١٥٠٣ ـ ١٥٢٦) بأن السلطان سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠) ينوي إنزال عقوبة الموت، بمئة وخمسين رجلاً من موظفي بيت المال، ذهب إلى السلطان، ليناقش معه الوضع، ويطلب الرأفة بالمحكومين. فغضب السلطان وقال له: أنت تتدخل في شؤون السلطنة، مما ليس من شأنك. فأجاب زمبلي علي جمالي بأن العكس تماماً هو الصحيح، وأنه يقف إلى جانب السلطان ليهتم به وبالدولة، فإذا عفا السلطان عن المحكومين يكون بذلك خيره وتوفيقه، وإلاّ فأن عقاب الله ينتظره ولا بدّ.

هذا المثل يدلنا على أنه برغم أنّ شيخ الإسلام ـ في الحقيقة ـ ليس له الحقّ في التدخل في الشؤون الدنيوية وشؤون الحكم، بسبب مركزه الروحي، ولكنه عملياً كان بموقع التأثير الفاعل على رجال الحلبة السياسية. وهذا الواقع كان منذ بداية تأسيس مركز شيخ الإسلام. وعندما أُسندت ـ في منتصف القرن السادس عشر ـ صلاحية التعيين ضمن طبقة العلماء إلى شيخ الإسلام، أُضيف إلى

صلاحياته الروحية تأثير سياسي في شؤون الحكم والإدارة. ومنذ ذلك الحين بدأ شيوخ الإسلام بالتدخل مباشرة في قضايا الدولة، على أنّ ذلك من حقّهم. وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر حيث تتابع على الحكم أكثر من سلطان في سنّ الطفولة ولم يكن هناك وزراء أُول أقوياء وموهوبون، إذ ذاك وفي ظل ضعف الدولة، ازداد الميل للتدخل في شؤون الدولة، وقوي النفوذ الديني لشيوخ الإسلام، الذين استفادوا من هذه الظروف. وقد أفسح ذلك المجال لأن يصبح تدخل شيخ الإسلام في سياسة الدولة أكثر فأكثر، إلى أن كاد نفوذه السياسي يقوى على نفوذه الديني إلى حدّ ما.

١ ـ موقع شيخ الإسلام في جهاز الحكم والدولة

أ ـ العلاقات بين السلطان وشيخ الإسلام

إن الموقع الروحي السامي للشيوخ جعلهم بطبيعة الحال على علاقة وطيدة جداً بالسلاطين، الذين كانوا عادة يُجلّون شيوخهم. هكذا، مثلاً، كان يقف السلطان بايزيد الثاني عندما يستقبل شيخ الإسلام، وكان يُفسح له مكاناً إلى جنبه. وكانت العلاقة بين السلطان وشيخ الإسلام تتطور أحياناً إلى صداقة شخصية، وإلى ثقة متبادلة. فقد كانت الصداقة بين السلطان سليمان القانوني وشيخ الإسلام أبو سعدو كبيرة جداً، حتى إن السلطان في رسالته عن حرب «Sziget» وحملته العسكرية آنذاك سنة ١٥٦٦، كتب يقول:

«... مساعدي في الظروف الصعبة، رفيق العمر، أخي إلى الأبد، رفيق دربي في فعل الصواب...»

حتى إنه كان يعتقد أن ما يقوم به أبو سعود يجلب له الحظّ والتوفيق، والسلطان عثمان الثاني عقد صلات عائليّة مع شيخ الإسلام أسعد أفندي (تموز ١٦١٥ - ٢٠ أيار ١٦٢٢ للمرة الأولى) عن طريق الزواج من ابنته عقيلة خاتون «Ukayla Hatun».

هذا التقدير من قِبل السلاطين لشيوخ الإسلام استمر بعد ذلك أيضاً، وكانوا ينظرون إلى شيوخ الإسلام على أنهم أصحاب الفضل والبركة على الدولة. لذلك فقد كان السلاطين يستشيرون شيوخ الإسلام في مسائل الدولة المهمة، كما كانوا يأخذون آراءهم في الأشخاص وأحكامهم عليهم.

أما بالنسبة للعلاقات الشخصية، فقد كانت هناك إمكانيات ومظاهر مختلفة. وغالباً ما كان شيوخ الإسلام يُدعَون من قِبل السلاطين إلى السراي للتباحث معهم.

وزيادة في التقدير والمحبة، فقد كان السلطان محمد الرابع والسلطان مراد الثالث يقومان شخصياً بزيارة شيوخ الإسلام في منازلهم، للتباحث معهم بمختلف الشؤون. هكذا تشاور السلطان محمد الرابع وتداول مع شيخه كاتالجالي علي Catalgali Ali سنة ١٦٨٠ حول القانون القاضي بالسماح للسلطان بقتل أخيه لخير الدولة ومصلحتها، وحتى يمنع النزاع بين الأمراء حول العرش. وقد

وجد شيخ الإسلام الحجج الشرعية الفقهية لإبطال هذا القانون وإلغائه. وهكذا صفح عن حياة الأمراء، بقرار من مجلس الدولة. وكان السلاطين يعبّرون عن محبتهم وارتياحهم لشيوخ الإسلام غالباً عن طريق الهدايا المختلفة. فقد كانوا يهدونهم فرواً وذهباً في الأعياد، وفي مناسبات الخطبة والزواج وغيرها من الاحتفالات. وفي رمضان كان يُهدى إليهم إكليل من الورد. وإذا كان هناك حالة حرب عامّة، فإن هدية شيخ الإسلام تكون حصاناً شأنه في ذلك شأن كبار رجال الدولة.

ب ـ دور شيخ الإسلام عند تعيين وإقالة الوزراء الأُول

كان السلاطين ـ الذين حكموا في القرن السابع عشر بشكل خاص، وما بعده ـ يبدؤون حكمهم بسنّ مبكرة، كما إن معظمهم لم يكونوا من ذوي الموهبة والكفاءة. كذلك لم يأت بعد سوكولو محمد باشا Sokulu Mehmed Paša (١٥٦٥ ـ ١٥٧٩) أي وزير أول قوي باستثناء كوبريلي محمد باشا Koprülü Meh. Paša (١٦٥٦ ـ ١٦٦١).

في هذه الظروف كان السلاطين يتشاورون مع شيوخ الإسلام، عندما كانوا يريدون تعيين وزير أول جديد. وقبل أن يُعزَل الصدر الأعظم درويش باشا ويُعدم، تشاور السلطان أحمد الأول (١٦٠٣ ـ ١٦١٧) مع شيخ الإسلام أبو ميامين حول من يجب أن يُسند إليه مركز الصدر الأعظم، وقد وقع الاختيار على كويوجو مراد باشا (Kuyugu Murad Paša). كذلك وبعد التشاور مع شيخ

الإسلام محمد أسعد أسند السلطان نفسه مركز الصدر الأعظم إلى الأميرال خليل باشا (١ تشرين الثاني ١٦١٦ - ١٨ كانون الثاني ١٦١٨). كذلك أسند السلطان مراد الرابع (١٦٤٧ - ١٦٨٧) الوزارة الأولى لابن بشير باشا بناء على نصيحة شيخ الإسلام أبي سعيد (١٨ آب ١٦٥١ - أيلول ١٦٥٢ للمرة الثانية) كما أنعم مصطفى الثاني (١٦٩٥ - ١٧٠٣) بختم الدولة على الخصيّ حسن باشا بعد مشاورة شيخ الإسلام بستان زاده، كما يُذكر أن دالتبان مصطفى Daltaban ورالي محمد باشا مُنحا مركز الصدر الأعظم، تحت التأثير الكبير لشيخ الإسلام فيض الله أفندي.

وكان إذا أُريد تعيين أحد الموظفين في محافظة ما، بمركز الصدر الأعظم، فإن خاتم الدولة لا يُرسل إليه - هكذا كان بعد نهاية القرن السابع عشر - وإنما يأتي هو إلى العاصمة، وعند قدومه، يُستقبل من قِبل كبار رجال الدولة وعلى رأسهم شيخ الإسلام في موكب احتفالي، ثم يذهب الصدر الأعظم الجديد مع شيخ الإسلام لزيارة السلطان، ويمثلان أمام حضرته، حيث يسلّم السلطان بنفسه خاتم الدولة للصدر الأعظم، ويخلع عليه الفرو الرسمي، وعلى شيخ الإسلام الفروة البيضاء. وإذا كان السلطان قد اعتلى العرش حديثاً، ويقوم لأول مرة بتعيين أحد كبار رجال الدولة شخصياً، فقد كان يهديه حصاناً يمتطيه إلى الباب العالي. بعد التنصيب يهنّىء شيخ الإسلام الصدر الأعظم في مقرّ عمله، إذ ذاك يهديه الصدر الأعظم فرو السمّور. يُعرض الفرو عليه ويُعطى إلى مساعديه، لأن ارتداء الفرو لا يكون قد رُتّب قانونياً بعد.

كذلك يوضع بتصرفه حصان مزيّن بأجل زينة، وكان لشيوخ الإسلام تأثير في عزل الوزراء الأول، مثلما كان لهم تأثير في تعيينهم. فبعد مقتل السلطان عثمان الثاني (١٦١٨ - ١٦٢٢) أراد الإنكشاريون أن يُعدموا كذلك الصدر الأعظم، وقد خاف شيخ الإسلام يحيى أفندي من اضطرابات جديدة، فكتب رسالة إلى أمّ السلطان الجديد، ينصحها بأن تُعفي صهرها الصدر الأعظم لتحفظه وتحفظ نفسها، وبسبب هذه الرسالة أُعفي داوود باشا وأُسند المنصب الأعلى في الدولة للألباني مور حسين باشا More Husseyn Paša.

كذلك سحب السلطان محمد الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤) خاتم الدولة من اسماعيل باشا، وذلك بعد تشاور مع شيخ الإسلام درّي محمد. وهناك حالة نموذجية لذلك حصلت في العام ١٧٦٨، عندما كان التوتر شديداً بين الروس والأتراك. فقد كان الصدر الأعظم محمد باشا ضد إعلان الحرب، بينما كان شيخ الإسلام بيري زاده صاحب ملاّ من مؤيدين الحرب، واتهم الصدر الأعظم بالجبن، وقد أقيل الصدر الأعظم بسبب معارضته لشيخ الإسلام.

٢ - الاشتراك في شؤون الدولة

أ - اشتراك شيخ الإسلام في مجلس الشورى (Mešvert Meglisi) ومن أجل أن تكون نصائح شيخ الإسلام ومشورته، وكذلك كبار رجال الدولة ذات فائدة أعمّ، وحتى لا تكون حسب المناسبات. فقد أُنشىء في نهاية القرن السادس عشر مجلس الشورى. وحسب

المصادر فإن الشكل الأول لهذا المجلس، كان عندما دُعي شيخ الإسلام بستان زاده محمد سنة ١٥٩٥ من قِبل السلطان محمد الثالث إلى لجنة استشارية.

وفي سنة ١٦١٥ دعي شيخ الإسلام صنع الله أفندي إلى جلسة مشاورات، بحضور السلطان أحمد الأول، وكان يراد تداول الحديث والرأي حول العمليات العسكرية، وفيما إذا كان ينبغي الزحف نحو إيران في ذلك العام أم لا. وأثناء الحديث تكلم شيخ الإسلام عن عمليات الجيش ومناوراته وكان مخالفاً في رأيه لوجهة نظر السلطان.

وبعد ذلك كثرت دعوات شيوخ الإسلام للاشتراك في الاجتماعات الاستشارية. وكانت هذه الاجتماعات تُعقد مبدئياً بحضور السلطان في السراي. فإذا أراد السلطان غير ذلك، فقد كانت تُعقد عندئذٍ في الباب العالي، أي المقرّ الوظيفي للصدر الأعظم أو في الكوناك «Konak»أي مقرّ إقامة شيخ الإسلام.

ب - دور شيخ الإسلام عند إعلان الحرب

كان على شيوخ الإسلام أن يدرسوا موضوع إعلان الحروب من قبل الدولة حسب الفقه الإسلامي، وبناءً على طلب من السلطة يعطون قرارهم عن طريق الفتوى، وبالتالي لا يجوز لهم إعطاء فتوى دون طلب من الدولة. وكان من الطبيعي أن يحاول السلاطين إملاء سياستهم عن طريق الفتاوى.

فقد كان غالباً من الصعب على الجنود أن يقاتلوا جنوداً

آخرين يحملون نفس العقيدة، وكانوا يؤمنون بأنهم إذا ما قتلوا من هؤلاء فهم مجرمون، ينتظرهم بالتالي عقاب كبير، وإذا ما قُتلوا هم يفقد موتُهم مغزاه، بمعنى أنهم لا يذهبون إلى الجنة كما لو قُتلوا وهم يقاتلون الكافرين. وحتى يسدّ هذه الثغرة من الشك، كان السلطان يحتاج من كل بد إلى حجة دينية شرعية للحرب ضد دول إسلامية أخرى. ومن المفروض أن تمنح الفتوى الإيمان بأنه إذا ما قُتل الإنسان أو قاتل ينال رضى الله. هكذا، مثلاً، طلب السلطان سليم الأول فتوى للحرب ضد مصر (١٥١٦) من زمبليّ علي جالي، رغم أنه كان قد قال له أي لشيخ الإسلام، كما رأينا: أنت تتدخل في شؤون السلطنة مما ليس من شأنك. والسبب الظاهري للحرب كان مساعدة مصر ضد إيران الشيعيّة، فطرح سؤال الفتوى على الشكل التالي: إذا أراد قائد إسلامي أن يستأصل شأفة الملحدين (الفرس) بمساعدة جماعة هم أيضاً يعانون من طاغية ومُنع هذا القائد من ذلك، فهل يكون مباحاً قتل هذا الطاغية واستباحة أملاكه؟ والجواب بـ «نعم» كان مرتكزاً على القول المأثور: من ساعد ملحداً فقد ألحد.

وللسبب نفسه كانت الفتوى الثانية: إذا كان شعب يحمل اسم الإسلام (المصريون) يفضّل أن يخلط أولاده وأحداثه بعائلات غير المؤمنين (الشركس) على أن يخلطهم بالمسلمين، فهل يحلّ قتاله؟ والجواب كان: لا ضير.

والسؤال الثالث نصّ على ما يلي:

إذا كان أناس، تحت حجج ظاهرية لتكريم الإسلام الذي

يعتنقونه، يسكّون الشهادة (شهادة أن لا إله إلاّ الله وأن محمداً رسول الله) على قطع النقود المعدنية، وهم يعرفون أنّ هذه النقود تقع في أيدي النصارى واليهود وأصحاب الفرق الاثنتين وسبعين، وإذا -لا سمح الله- دخلوا بها إلى المراحيض أو حملوها وهم غير طاهرين، وصرفوها عند الحاجة، فما هو حكم الحق مع هؤلاء؟ والجواب: إذا لم يسمحوا بالدفاع فإن قتالهم في محله. وعبر هذه الفتاوى علّلت الحرب ضد مصر.

وقد حرّض شيخ الإسلام كمال باشا زاده السلطان سليمان القانوني، لشنّ حملة عسكرية ضد إيران، والرسائل التي بعث بها السلطان إلى الشاه طاهمسب Tahmasb الذي توفي سنة ١٥٧٨ إنما كانت معدّة ومكتوبة بالتعاون والتفاهم مع شيخ الإسلام.

وقد بذلت الحكومة العثمانية جهدها لتستغل الاضطرابات التي حدثت في إيران، بعد موت الشاه المذكور Tahmasb. وكانت فتوى شيخ الإسلام تركّز على زندقة الفرس، وكان هذا كافياً لتبرير الحرب شرعياً. وفي سنة ١٧٢٢ أصدرت فتوى لنفس الأسباب المعروفة، غير أنّ كمال أفندي قاضي المعسكرات ردّ قائلاً، إن الذين يصلّون باتجاه القبلة (جنوباً) -يعني المسلمين- لا يمكن اعتبارهم ملحدين.

وبعد الإعلان عن رأيه هذا، نُفي كمال أفندي بناءً على رغبة شيخ الإسلام إلى جزيرة ليميني «Limini». فقد كان هناك تخوّف من أن يُدخل هذا الرأي الانشقاق في صفوف الناس والجيش، مما

يمكن أن يلحق الضرر بسياسة الدول العليا. وعبر الفتاوى وبالطرق نفسها، كان يتم إعلان الحروب، وتبريرها ضد الدول غير الإسلامية. فقد أصدر أبو سعود فتواه بالحرب ضد البندقية وباحتلال قبرص سنة ١٥٧١. وسنة ١٧١٦ ساند شيخ الإسلام بفتواه فكرة الحرب ضد النمسا.

ج - اشتراك شيخ الإسلام في الحملات العسكرية

حسب القانون العثماني، فقد كان على الوزراء الأول وقضاة العسكر ووزير المالية (الدفتردار Defterdar) أن يرافقوا السلطان أثناء ذهابه في الحملة. أما شيخ الإسلام فيبقى كما في حالات السلم في العاصمة. وفي كتاب القانون ليس هناك ما يقول إنّ على شيخ الإسلام أن يذهب مع السلطان إلى ساحة القتال، ولكن رغم ذلك نرى أنّ شيوخ الإسلام كانوا يشتركون في الحملات العسكرية. وكان ذلك كما نعلم للمرة الأولى مع شيخ الإسلام زكريا زاده يحيى أفندي سنة ١٦٣٤ في حملة السلطان مراد الرابع إلى بولونيا. بعد ذلك اشترك الشيخ نفسه في الحملات التي توجهت إلى راوان «Rawan» وبغداد.

وأثناء زحف الحملة إلى بغداد كان من رأي الشيخ زكريا، أن يُحمل قسمٌ من المدفعية، ولأسباب أمنية، مع الجيش المرافق للسلطان برًّا، في حين كان من رأي جميع أعضاء المجلس العسكري أن تُنقل المدافع عن طريق النهر. وأثناء حصار بغداد لعبت المدافع العشرون، التي حملت مع السلطان برًّا، وبناءً على رأي شيخ

الإسلام وصوته، دوراً كبيراً لأن المدافع التي نُقلت عبر النهر وصلت متأخرة. وقد أراد شيخ الإسلام منقاري زاده يحي أن يرافق السلطان محمد الرابع في حملته على بولونيا سنة ١٦٧٢، ولكنّ مرضه منعه من ذلك. أما شيخ الإسلام سيد فيض الله فقد رافق السلطان مصطفى في حملاته إلى النمسا (١٦٩٥ - ١٦٩٨) وكان يندفع بين صفوف الضباط والجنود ويشجع الجند في الحرب، ثم كان يخبر السلطان بعد ذلك عن أحوال العساكر، وعن وضع تنظيم الجيش. وأثناء المعارك كان يبقى إلى جانب السلطان الشاب غير المجرَّب، يشجعه ويهدّئه عند اضطرابه. ولم يكن يُنصب لشيخ الإسلام خيمة خاصة أثناء الحملة، غير أنه كان يُسمح له ولقاضي العسكر بركوب السيّارة، وعند إعلان الحرب كان يعلّق ذيل حصان أمام خيمته.

د - دور شيخ الإسلام في الإصلاحات الحكومية

عندما كانت الدولة تريد إجراء إصلاح في الإدارة، أو إحداث تجديد ضروري فيها، كان أصحاب المصالح يعلّلون معارضتهم بأنّ هذه الإصلاحات والتجديدات إنما هي موجهة ضد الإسلام، وهم بذلك لا يريدون إلاّ المحافظة على مصالحهم. فإذا وجد أصحاب المصالح هؤلاء تأييداً لهم ومناصرة من الشعب، لا يجرؤ السلاطين على إجراء الإصلاحات، رغم معرفتهم بأن في غياب هذه الإصلاحات تدهوراً للدولة وانحطاطاً لها.

وقد حاول السلطان عثمان الثاني إجراء إصلاحات، فدفع ثمناً لذلك عرشه وحياته.

وقد أراد السلطان سليمان القانوني إصدار قانون جديد للأراضي في البلقان، فجعل هذا القانون إذ ذاك يُعَدّ بصيغة فتوى من شيخ الإسلام «أبو السعود»، وبذلك يُتقبل هذا القانون شرعياً. ورغم أنّ الدولة العثمانية كانت قد بلغت أوج ازدهارها، فقد رأى السلطان أن هذا الإجراء ضروري لمنع أي ردّ فعل ممكن، ولتسهيل تنفيذ القانون.

لقد منعت طبقة العلماء، لمدة طويلة، إدخال فنّ طباعة الكتب، لأنها كانت تعتقد أنّ أمن الدولة العام ربما يضطرب إذا ما طُبعت كتب أكثر من اللازم. وكان مئات من المواطنين في ذلك الوقت يكسبون رزقهم عن طريق النقل الخطّي، أي استنساخ الكتب. فكان عندهم خوف من إدخال الطباعة، فأشاعوا أن طبع الكتب يتناقض مع الدين. لذلك كان عند إبراهيم متفرقة، الذي كان أول من أراد أن ينشيء مطبعة للكتب في تركيا، قناعة بأنه بالإضافة إلى إذن السلطان، فقد كان يحتاج ولا بد إلى فتوى شيخ الإسلام؛ لذلك طرح على شيخ الإسلام عبدالله (من يني شهر) «Yeni sehir» السؤال التالي:

«زيد من الناس يدّعي المهارة في فن الطباعة، ويقول إنه ينسخ وبشكل واحد ويطبع على الأوراق الكلمات والقواميس وكتب المنطق والفلسفة والرياضيات والعلوم التقنيّة. فإذا ما حصل على

الكتب نفسها، فهل تكون طريقة الكتب على هذا المنوال مسموحة حسب قانون الشريعة؟ أعطني الجواب من فضلك». ونظراً لأن الموضوع جديد فقد جاء جواب شيخ الإسلام على هذا السؤال أطول من المعتاد:

«إذا كان عند رجلٍ هذه المهارة في صفّ الحروف لكتب مصحَّحة بشكل واحد، ومنسوخة جيداً، ومطبوعة على الورق بحيث تأتي نسخ كثيرة في وقت قصير بدون عناء كبير، فهذا يجعل الكتب أرخص، ويكون لهذه الطريقة حسنات كثيرة، وبالتالي فمسموح لهذا الرجل عمله. فإذا ما عُيِّن علماء لمراجعة وتصحيح هذا الكتاب المطبوع يكون ذلك عملاً جميلاً».

فطُلب عالمان لمراجعة وتصحيح الكتب وتعهداً بأن يُطبع كل كتاب بفتوى من شيخ الإسلام. وهكذا بدأت الطباعة في سنة ١١٣٩هـ/١٧٢٧م

٣ ـ دور شيخ الإسلام في صراعات النفوذ الداخلية

إن طبيعة علاقاته الغريبة من السلطان، ودوره في تعيين وإقالة الصدر الأعظم، واشتراكه في مجالس الشورى، هذه الأمور أقحمت شيخ الإسلام لا مناص في نزاعات السياسة الداخلية، وفي صراع النفوذ والتأثيرات. ولأن شيخ الإسلام كان يستطيع بفتواه أن يعطي الشرعية لانتفاضةٍ ضد السلطان، أو الصدر الأعظم، أو يعتبرها مخالفة للشرع، فقد كان في وضع يسمح له بلعب دور حيوي وحاسم في خلع سلطان، أو عزل صدر أعظم وربما إعدامه،

وكذلك بالنسبة لباقي موظفي الدولة الكبار.

لذلك وخلافاً للعادة، فقد زار الصدر الأعظم كوبريلي محمد باشا ـ Koprülü Mehmed Paša (١٦٥٦ ـ ١٦٦١) شيخَ الإسلام، عندما سمع أنّ هناك نقمةً تتفاقم ضدّه، وسأل شيخَ الإسلام فيما إذا كانت أعماله حتى الآن شرعية وصحيحة. وعندما تلقّى ردّاً إيجابيّاً، طلب أن يكون ذلك بمثابة فتوى خطيّة. وبعد إصدار الفتوى، سأل شيخُ الإسلام الصدرَ الأعظم: ولكنْ لماذا تحتاجون لمثل هذه الفتوى؟ فأجاب كوربورلي: حتى اطمئنّ إلى ثبات موقفك إذا ما حاول خصومي أن يستميلوك إلى جانبهم كما كانوا دائماً يحاولون مع من سبقك، فتكون هذه الكلمة المكتوبة شاهداً لي عند السلطان. وقد استاء شيخ الإسلام مجدّداً من استغلال الصدر الأعظم لحسن سريرته، في الوصول لأهدافه السياسية.

وحول اشتراك شيخ الإسلام في صراعات النفوذ الداخلية نجد أمثلة كثيرة في التاريخ العثماني:

هكذا مثلاً، أراد السلطان عثمان الثاني أن يسافر في ثياب الحج إلى بلاد العرب ليجمع جنوداً وليشكّل جيشاً جديداً أحسن تنظيماً، ولكنّ شيخ الإسلام محمد أسعد والصدر الأعظم كانا يتخوّفان من معارضة الجند وعصيانهم، لذلك حاولا أن يُثنيا السلطان بالنصيحة عن هذا المشروع الخطير. ثم أصدر شيخ الإسلام فتوى مضمونها أنّ الحج ليس ضرورياً بالنسبة للحاكم، إذا ما كان هناك خصوصاً خطر الاضطرابات، وإنما واجبه الأول إذ ذاك أن يعمل على تأمين

العدالة والاستقرار. ولكن عثمان الثاني لم يتزحزح عن رأيه ومزّق الفتوى. وفي الثامن عشر من أيار ١٦٢٢ وقع العصيان المنتظر، فقد تجمع السِباهيون (Sibahis) والانكشاريون في ساحة اللّحامين وأرسلوا رسولاً من قِبلهم إلى شيخ الإسلام ليطلبوا فتوى، وكان السؤال المطروح: هل يحق قتل الذين قادوا الحاكم إلى البدع وبددوا أموال المسلمين؟.

وكان ردّ شيخ الإسلام بالإيجاب، وهو الذي كان حانقاً من عناد وعقوق السلطان، رغم أنه صهره (زوج ابنته). وفي اليوم الثاني عُزل عثمان الثاني من قِبل المتمردين ثم قُتل في العشرين من أيّار. وفي سنة ١٦٤٨ وقف شيخ الإسلام عبد الرحيم أفندي إلى جانب انتفاضة الانكشارية والعلماء، وأصدر فتوى بعزل السلطان إبراهيم، وبإعدام الصدر الأعظم أحمد باشا. كما ترأس شيخُ الإسلام نفسه الوفد الذي أبلغ السلطان إبراهيم بعزله. وتذكر بعض المراجع أنه عندما جاء الوفد لهذه الغاية قال السلطان لشيخ الإسلام بأنه هو الذي عيّنه في منصبه فردّ الشيخ عبد الرحيم: لست أنت الذي فعلت ذلك، وإنما الله العليّ القدير.

وقد أُحضِر السلطان المعزول إلى السجن، غير أنّ الصدر الأعظم الجديد وشيخ الإسلام وقادة الانكشارية خافوا على أنفسهم، فيما لو استطاع السلطان إبراهيم أن يعتلي العرش من جديد، لذلك قرّروا إعداماً سريعاً له، ولكنّ إعدام السلطان يجب أن يعلّل بفتوى قانونية، لذلك طُرح السؤال التالي على شيخ الإسلام: ألا يحق قانونياً عزل وقتل الرئيس الذي أعطى مراكز

العلماء للذين لا يستحقونها، وأخذوها بالرشوة من الذين يستحقّونها؟ وكان جواب الفتوى: نعم.

وهكذا وفي الثامن عشر من آب سنة ١٦٤٨ أُرسل الجلاّدان من قِبل شيخ الإسلام والصدر الأعظم إلى السجن، وهناك قُتِل السلطان. وعندما ثار أصحاب الحرف اليدوية والتجّار سنة ١٦٥١ ضد الصدر الأعظم، أرادوا أن يذهبوا مع شيخ الإسلام إلى السلطان ليشكوا إليه الصدر الأعظم. لكن شيخ الإسلام قرا شلبي زاده عبد العزيز اعتذر قائلاً إنه لا يستطيع أن يتدخل في هذه الأشياء. فصاح رمضان زاده مندوب السرّاجين: وكيف ذلك؟ تنتفض لتقتل السلطان إبراهيم والصدر الأعظم والآن لا تريد أن تتدخل في قضايانا؛ إنهض الآن وسِرّ أمامنا إلى السلطان وإلاّ يحدث ما يجب أن يحدث. فأجلس الثائرون شيخ الإسلام على حصان وأحضروه معهم إلى السراي. وهناك أطلع شيخُ الإسلام السلطانَ على القضيّة، فعزل الصدر الأعظم.

وفي سنة ١٧٣٠ تجمع المتمردون في ساحة اللحامين، وأرسلوا بادىء الأمر رسائل إلى شيخ الإسلام، وإلى خطيب جامع آياصوفيا أحمد أفندي. وقبل أن تلتئم جلسة الاستشارات حول قمع التمرد، أسرع شيخ الإسلام عبدالله أفندي إلى زلالي أفندي الذي كان قاضياً لاسطمبول ومدبراً للتمرد، وإلى أعضاء المجلس الاستشاري، وأشاع أخباراً عن تغيير العرش. وانتهى التمرد بقتل الصدر الأعظم إبراهيم باشا والوزراء قيمق مصطفى «Qaymaq Mustafa» ومحمد باشا وبعزل السلطان أحمد الثالث.

وبسبب العلاقة الوطيدة لشيخ الإسلام بشؤون الدولة، فقد قامت من ناحية ثانية بعض الانتفاضات ضد شيخ الإسلام نفسه، وكانت إمّا لتحميله مسؤولية قرار سياسي، وإمّا لمعاقبته، وأحياناً لقتله.

هكذا تجمع الناقمون المتمردون في ساحة الخيول، بعد عزل الصدر الأعظم خسرو باشا سنة ١٦٣٢ وأعلنوا أن خسرو باشا كان وزيراً موهوباً، وكان صوته وشجاعته يزرعان الرعب في قلوب الفرس. وإن الناس الذين دبّروا عزل خسرو باشا لا يمكن أن يكونوا أصدقاء لا للسلطان ولا للدولة. وكتب المتمردون أسماء شيخ الإسلام زكريا زاده يحيي والصدر الأعظم حافظ باشا ووزير المالية مصطفى باشا وبعض المقرّبين من السلطان. وهم بجملتهم سبعة عشر شخصًا على دفتر، ورفعوها الى السلطان، قائلين: أعطنا هؤلاء الأشخاص فسنمزّقهم، ثم أقتحموا السراي. ومزّقوا الصدر الأعظم حافظ باشا بحضور السلطان. أما شيخ الإسلام فقد توارى بناءً على نصيحة السلطان في السراي، ولم يستطع المتمردون أن يجدوه فنجا من غضبهم. ويُروى أنه بعد أن عاد الهدوء طيّب السلطان خاطر شيخ الإسلام وقال له: لقد أرادوا بك شراً. وعملنا ما في وسعنا على إبعاد ذلك عنك. إذهب إلى دارتك وصلِّ لنا، وعندما يصبح سلطانك سلطاناً بالفعل تعود أنت شيخاً للإسلام كما من قبل.

وفي عام ١٠٦٢هـ/١٦٥٢م. ذهب أسعد أفندي قاضي اسطمبول المعزول إلى شيخ الإسلام أبو سعيد أفندي. وبدأ فجأة

بشتمه. وبعد أن اشتدّ تبادل الكلام أمر شيخَ الإسلام حرّاسه بأن يثبّتوه على خشبة الفلق، ولم يستطع شيخ الإسلام أن يتمالك نفسه فضرب بقبضته خصمه على وجهه، وكذلك فعل حرّاسه. وبعد ذلك رجا شيخُ الإسلام الصدر الأعظم أن ينفي أسعد أفندي.

ولكن خصوم شيخ الإسلام اتخذوا من هذه الحادثة مناسبة ملائمة لينقضّوا على شيخ الإسلام، فقد اجتمعوا ليناقشوا هذا الانتهاك لكرامة العلماء، وعلى يد رئيس العلماء بالتحديد. وفشلت كل محاولات الصدر الأعظم في إنهاء المسألة ودّياً، وإجراء مصالحة، وقد قرّروا أن يذهبوا جميعاً إلى السراي. وعندما علم السِپاهيون والانكشاريون بذلك اشتركوا حالاً في التجمع، واضعين أنفسهم بسلاحهم بتصرف العلماء. وكذلك أراد أصحاب الحرف والتجار الانضمام إلى العلماء ليستغلّوا النقمة لقضاياهم الخاصة، غير أن العلماء رفضوا إشراكهم معهم، وانتهى التحرك أخيراً بعزل شيخ الإسلام، وأُسند هذا المنصب إلى شيخ سابق هو بهائي أفندي في ١٢ رمضان ١٠٦٢/١٧ آب ١٦٥٢.

وسنة ١٦٥٥ انتفض السيباهيون والانكشاريون بقيادة سيباهي يُدعى كرد محمد وقالوا: إن الوزير السيّئ هو مخرّب الدنيا والدين، وشيخ الإسلام يساعده في ذلك وطالبوا بإعدام الصدر الأعظم بشبر باشا وشيخ الإسلام أسعد زاده أبو سعيد. وهاجم المنتفضون السراي أولاً، ثم منزل شيخ الإسلام ونهبوهما. وفي سبيل تهدئة الانتفاضة، وافق جميع أعضاء مجلس الدولة، ممن كانوا حاضرين، على إعدام الصدر الأعظم وشيخ الإسلام. غير أنّ نقيب الأشراف

عارض إعدام شيخ الإسلام قائلاً: سيكون فساد كبير إذا ما أُعدم. فإذا كان الرجل الذي يحمل شرف لقب شيخ الإسلام يُعدم، كأيّ مجرم عادي، فإن ذلك سيكون فعلة شنعاء. ثم إنّ شرف العلماء سيتلطخ، وسيقتلون بعد ذلك بالتأكيد أيّ واحد منّا تحت أية حجة. إن إعدام شيخ الإسلام لا يمكن أن يتمّ إلاّ على جثثنا. هذا الاعتراض منع قتل شيخ الإسلام ونُفي إلى غاليبولو «Gelibolu» مما يُعدّ أقسى عقوبة يمكن أن تنزل بأحد أعضاء طبقة العلماء. غير أنّ الصدر الأعظم قُتل وأعطي رأسه إلى المتمرِّدين.

لكن أهمّ انتفاضة ضد شيخ الإسلام، كانت وقعة إدرنة وتسمى «الحادثة». ونظراً للدور المركزي الذي لعبه شيخ الإسلام فيض الله أفندي في هذه الحادثة، فقد سمّى مورّخ الدولة العثمانية مصطفى نعيم هذه الوقعة بحادثة فيض الله أفندي.

فعندما كان السلطان مصطفى لا يزال أميراً أي وليّاً، كان فيض الله أستاذه. وبعد اعتلاء مصطفى الثاني العرش أصبح فيض الله للمرة الثانية شيخاً للإسلام. وكانت ثقة السلطان كبيرة جداً به، بحيث إنه كان يختار الوزراء الأُول بناء على مشورته، وكان يشدِّد على الصدر الأعظم أن لا يفعل مرة أي شيء ضد وجهة نظر شيخ الإسلام. ولكن فيض الله أفندي أساء استعمال هذه الثقة التي منحه إيّاها السلطان، وكان يتدخل في كل شأن من شؤون الدولة، لأن السلطان لم يكن يأخذ برأي أو تصور أو مشورة للصدر الأعظم، دون أن يتشاور في ذلك مع شيخ الإسلام. وقد وضع هذا الأخير كل أبنائه وأقربائه في أعلى المراكز الوظيفية

لطبقة العلماء، وإن لم يكونوا أكفاء لذلك، وسدّ الطريق أمام الآخرين للوصول إلى مراكز عليا في طبقة العلماء. لذلك بلغ الاستياء منه عند أفراد هذه الطبقة أقصى الحدود. وفي ١٨ حزيران ١٧٠٣ بدأت الانتفاضة في اسطمبول، عندما كان السلطان وشيخ الإسلام في إدرنة، وتوسعت الانتفاضة في وقتٍ قصير. وفي الثالث عشر من آب تقدم الانكشاريون والعلماء وأصحاب الحرف نحو إدرنة. وفي الطريق قرروا عزل مصطفى الثاني عن العرش، وتنصيب شقيقه أحمد الثالث. وأراد السلطان أن يتحرك لمواجهتهم غير أنّ قواته المسلّحة تفاهمت مع المتمردين واتحدت معهم، وعزلت القوات المسلّحة الموحَّدة السلطان مصطفى الثاني، وعيّنت في الثاني والعشرين من آب ١٧٠٣ شقيقه أحمد الثالث مكانه، على العرش. وبعد تبدّل السلطة أُحضر فيض الله من قِبل المتمردين إلى ثكنتهم وحُشر في سجن قادة الانكشارية، وعذّب هناك طوال ثلاثة أيام، ثم أُحضر إلى سجن إدرنة. وبما أنه ينتمي إلى طبقة العلماء وبالتالي لا يجوز إعدامه، فقد عيّنوه شكلياً محافظاً لمدينة قَنديّة Kandiya حتى لا يعود ينتمي بعد ذلك إلى طبقة العلماء. ثم أحضروا فتوى بإعدامه من شيخ الإسلام الجديد إمام محمد ووقّعت الفتوى من العلماء. وفي الثالث من أيلول سنة ١٧٠٣ أُحضر فيض الله أفندي من السجن، وعلى حصان للنقل إلى سوق البازار، حيث قلبه المتمردون من على الحصان قائلين له: هذه هي حال شيخ الإسلام الذي يخون الدولة والدين، ثم قطعوا رأسه، وربطوا رجليه بحبل وسلّموه لأيدي المسيحيين، تحت

التهديد بأنه على القساوسة أن يقيموا عليه الطقوس المسيحية. وعلى باقي المسيحيين أن يجرّوا جثته إلى الثكنة. على الطريق التي تبعد ساعة ونصف الساعة. هناك عُرضت الجثة للفرجة، ثم ألقيت في نهر التونكا Tunca، وشكّ رأسه في قضيب من الحديد. وحمل في الشوارع عبرةً وتحذيراً وبعد ذلك رمي في نهر التونكا.

٤ ـ دور شيخ الإسلام كوسيط محكَم في الخلافات الفقهية

إنّ تاريخ الحياة الروحية والدينية في الدولة العثمانية. كان متميزاً بالخلافات المستمرة، بين الإسلام الأصولي (السنّي) من جهة، والنزعات الصوفية المتطرفة لمجموعات روحية تنحو منحى الكفر والزندقة من جهة ثانية.

وكان شيوخ الإسلام عادةً يقفون إلى جانب الفقهاء الأصوليين، لأنهم هم أنفسهم موجَّهون توجيهاً فقهياً أصولياً. ولأسباب تتعلق بسلامة الدولة ومصلحتها. فقد كانوا ملزمين بتمثيل التعاليم السائدة، حتى لو أن هناك شيوخاً قد تعاطوا الصوفية، أو كانوا في طرق الدراويش، إلاّ أنه وجب أن لا يتعارض ذلك مع الأصولية وواجباتها. كما إنّ هذا الميل إلى الصوفية، كان يجب أن لا يتعدى طريقة العيش. وأسلوب الحياة ويجب أن لا يؤدي إلى معتقدات تتناقض مع الأصولية.

أ ـ تأثير شيخ الإسلام على العادات والسلوك الحياتي

كان لشيخ الإسلام عند دخول عادات وطقوس جديدة تأثير كبير في الاتجاه الذي ينبغي على التطور الاجتماعي الأخذ به.

ففي منتصف القرن السادس عشر، ظهرت مسألة الحكم على شرب القهوة، هل هو مباح أم لا. وقد لوحظ شرب القهوة لأول مرة عند الصوفيين في جنوب الجزيرة العربية. والصوفيّون كانوا يأكلون حبّ البنّ نيئاً، أو يغلونه ويشربون ماءه، حيث يساعدهم المفعول الخاص للكافيين في تمارينهم المعروفة ويسهّل طريقة تقشفهم في الحياة.

وقد شاع هذا التقليد بسرعة، وانتشر شرب القهوة أوّل الأمر في المناطق الشرقية الجنوبية للدولة، وفي سنة ٩٥٠هـ/١٥٤٣م. جاءت السفن بالقهوة لأول مرّة من الشرق الجنوبي إلى اسطمبول، مما دفع العلماء الأصوليين إلى معارضة هذا النوع من أساليب الكيف ودعوا إلى رفضه. وفي مختلف الفتاوى أُعلن عن تحريمه دينيّاً، لأنه يتمّ الكيف به محروقاً. وشيخ الإسلام أبو سعود الذي عرف عادةً بتسامحه كان متحاملاً ومتشدّداً، إلى حدّ أنه أمر بخرق وثقب السفن المحملة بالقهوة وإغراقها.

ولكن التحريم لم ينجح في النهاية، فقد ظهرت أماكن القهوة (المقاهي) في كل المناطق، حتى إن السلطان نفسه كان يشرب القهوة. ثم أصبحت القضية أكثر تسامحاً، عندما بدأ الأصوليون أنفسهم يشربون القهوة، وأصدر شيخ الإسلام بستان زاده فتوى في أبيات لصالح شرب القوة.

وكان للتنباك (التبغ) المصير نفسه، فقد وصل إلى الدولة العثمانية للمرة الأولى سنة ١٠٠٠هـ/١٥٩١م. وسرعان ما احتجّ

الأصوليون عليه وحرّموه، ولكن الشعب لم يراعِ هذا التحريم، وبالعكس فقد ساعد تحريمه على سرعة انتشاره.

وقد مرّ على مدمني القهوة والتبغ زمن سيء تحت حكم السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ - ١٦٤٠) فقد كان عقابهم الموت، وأُغلقت كل محلات القهوة. وكان السلطان يسهر بنفسه على تنفيذ أوامره، وكانت المخالفات يعاقب عليها دون تساهل بالاقتصاص بقطع الرقبة في المكان والموضع نفسهما. وقد استمر ذلك حتى موت السلطان حين رُفع التحريم. وأثناء تولي بهائي أفندي، الذي كان رجلاً عملياً وواقعياً، مركز شيخ الإسلام، أُصدرت فتوى حول السماح بالتدخين وشرب القهوة. وقد كان ذلك بمثابة هزيمة موجعة للأصوليين أمام الصوفيين.

الموضوع الديني الآخر كان دوران الرقص (الفتلة) على أنغام المزمار، عند فرق المولوية والخلوتية. فقد رأى الأصوليون في ذلك مخالفة للشريعة، حتى إنّ شهادة الراقصين من الصوفية كانت حسب فتوى شيخ الإسلام «أبو سعود» غير مقبولة، شأنهم في ذلك شأن غير المسلمين. وكان الأصوليون ينظرون إلى هؤلاء الراقصين على أنهم هراطقة. وكان جند الدولة يداهمون بيوتات الطرق الصوفية شاهرين سيوفهم، وقد قمع رقص الدراويش على الموسيقى وجُلد هؤلاء.

غير أن كل هذه الإجراءات لم تمنع طرق الدراويش من أن تستمر في ممارسة طبيعتها. وأثناء ذلك كان السماح بشرب القهوة

وتدخين التبغ قد زاد من حنق الأصوليين على الصوفية، واندلع الخلاف من جديد. فقد أراد الأصوليون الآن من شيخ الإسلام بهائي فتوى جديدة ضد رقص الدراويش وموسيقاهم، بمعنى الفتوى التي أصدرها شيخا الإسلام كمال باشا زاده، وأبو سعود من قبل، غير أن شيخ الإسلام محمد بهائي امتنع عن ذلك، فنشأت خصومة مكشوفة بينه وبين الأصوليين.

وقد وصل الأمر بمحرّض الأصوليين الإسطواني «Ustüwani»، أي خطيب جامع أياصوفيا، إلى حد أنه بعث إلى عبد الرحمن شلبي شيخ الطريقة ورئيس دراويش الرقص بالرسالة التالية: « لأنك تقوم بالرقص والموسيقى فمن الضروري إزاحتك من الطريق والقضاء عليك. سنهاجم صومعتك، نقتلك وجماعتك، نطمر صومعتك ذراعات عدة في الأرض، ونرمي بالتراب في البحر، لأنه قبل أن تطهّر الأرض والأساس بهذه الطريقة لا تصح صلاة هناك ».

حول هذا الوضع المتوتر تكلم شيخ الإسلام مع قاضي اسطمبول، وكانت نتيجة المشاورات أن حظر الكلام المسيء إلى الصوفيين والدراويش، وكذلك فإن الاسطواني وجماعته لم يعد يُسمح لهم بشتم الصوفيين على المنابر. وبذلك أُخمدت الاضطرابات التي كانت تهدد بالاندلاع. وإذ ذاك بدأ الأصوليون يعملون بجدّ ونشاط في السرّ ضدّ حامي خصومهم شيخ الإسلام بهائي. ثم حدث أنّ الخلافات التي وقعت بين شيخ الإسلام وبين السفير البريطاني، كانت - ظاهرياً - سبب عزل محمد بهائي. وقد هدّأ عزله

الأصوليين بحيث خمدت نار الخلافات.

ب ـ موقف شيخ الإسلام من الصوفية

لقد كانت طريقة حياة شيخ الإسلام الأوّل ملاّ فناري شبيهة بحياة الدراويش؛ فقد كان يلبس ثوب عملٍ عاديّاً، ويلفّ على رأسه عمامة صغيرة على طريقة الشيخ الصوفي. وكان يجد لهذا التقشف عذراً، بأنه ينبغي عليه ألاّ يشتري ثوبه وطعامه من المعاش وإنما من كسب يديه، ولذلك لا يستطيع أن يتحمل ما هو أفضل من ذلك. وكانت حرفته التي يعمل بها تجارة الحرير الخام.

وعندما كان ملاّ علي عربي لا يزال أستاذاً في مدرسة السلطان مراد الأول في مدينة بورسه «Bursa»، تعرف هناك على الشيخ علاء الدين أحد روّاد طريقة الخلوتيّة، وتحادثا حول مسائل الصوفية. ثم درس علي عربي عالم التأملات وبعض التمارين العملية للصوفيين، بحيث أعطاه الشيخ الإذن بتأليف وتخريج الأعضاء في الطريقة. وبسبب سلوكه المتعاطف مع الصوفية نُفي من قِبل محمد الثاني؛ ثم اتجه مع شيخه سوية إلى مدينة مانيسا Manisa. بعد ذلك صفح عنه السلطان فعاد واستلم مركز التدريس من جديد.

وشيخا الإسلام أبو ميامين (١٥٤٦ ـ ١٦٠٤) وبشمقجي زاده سيد علي (١٦٣٨ ـ ١٧١٠) كانا عضوين في الطريقة الملامية؛ الأول كان تلميذاً للشيخ ادريس محتفي، والثاني كان تلميذاً للشيخ سيّد هاشم. وعندما أصبح بشمقجي زاده شيخاً للإسلام مارس الكتمان، أي الصمت والمراءاة أمام الخصوم. والظاهر أنه كان يخشى

معارضة الناس الذين كانوا ضد الصوفية، ولم يعد يتكلم عن التوحيد مع أصدقائه.

وقيل عن شيخ الإسلام محمد بهائي أنه كان من أتباع شيخ المولوية آغا زاده من غليبولو «Gelibolu»؛ ويؤكد ذلك ما اتخذه من قرارات. فقد حسم الخلاف الفقهي المستحكم منذ سنوات حول شرب القهوة والكيف بالتبغ وربط الصلاة بالرقص، وذلك عبر فتواه التي جاءت لمصلحة الصوفية.

لقد أبدى معظم شيوخ الإسلام تسامحاً تجاه الصوفية، غير أن البعض منهم أظهر معارضة شديدة. فهم لم يكونوا أعداء للتصوف ولكن كان لهم فيه رأي معيّن كما يستخلص المرء من جواب شيخ الإسلام «أبو سعود». فأثناء المحاكمة ضد أحد المتهمين بالزندقة وهو «شيخ غضنفر» أحد أعضاء طريقة البيرميّة، عبّر أبو سعود عن رأيه بأن الشيوخ يفهمون الأسرار المكنونة حسّياً؛ فإذا كانت معرفتهم فيما يخص الله تعالى تتناسب مع الشريعة الإسلامية، فعلى المرء أن يهتم بها ويوافق عليها؛ أما إذا ثبت أنها تعارض وجهة نظر الشريعة فيجب أن يُعتبروا هراطقة.

وفي زمن سليمان القانوني كان شيخ الغلمان (oylan šayh) المسمى اسماعيل معشوقي يخطب في مساجد اسطمبول؛ وكان معروفاً بكلامه المستخف والساخر بأحكام الشريعة، ولم يكن عمره يتجاوز تسعة عشر عاماً وكان ينتسب إلى طريقة الملامية.

وقد تجمع حوله عدد كبير من الناس، ومن الجنود على وجه

الخصوص. وقد كان لسلوكه تأثير فاسد على نظام المجتمع، لذلك اهتمت الدولة بقضيته عن كثب. وقد ادعى شيخ الغلمان بأن أولئك الذين بلغوا في الصوفية درجة معيّنة، يصبح عندهم الحلال والحرام سيّان؛ وهذا الرأي يمكن أن يلحق ضرراً كبيراً بنظام المجتمع؛ لذلك لم يُكلّف ببحث هذا الخطر القائم على الدولة شيخ الإسلام كمال باشا زاده وحده، وإنما كُلّف أيضاً أساتذة صحن ثمان، الذين كان من بينهم أبو سعود الذي أصبح فيما بعد شيخ الإسلام.

وقد اعتبر شيخ الغلمان آثماً، وبناء على فتوى من كمال باشا زاده، أُعدم مع اثني عشر من تلاميذه، في ساحة الخيل في نهاية ٩٣٥ هـ/ ١٥٢٩ م. وحادثة أخرى من هذا القبيل هي قصة الشيخ محيي الدين من كرمان. فقد أُعدم هذا الشيخ وبناءً على فتوى «أبو سعود»، نظراً لتعاليمه المضلّلة حول مسألة وحدة الوجود، وذلك سنة ٩٥٧ هـ/ ١٥٥٠ م. ومثل ذلك حدث للشيخ حمزة بالي «Hamza Bâli» من بوسنيا «Bosnien» فقد اعتبرت آراؤه وأعماله مفسدة لنظام المجتمع والدولة. لذلك احضر من بوسنيا إلى اسطمبول. وقد درس شيخ الإسلام سيرة حياته وأفكاره. و ستخبر عنه بالتحادث مع أشهر مشايخ الطرق في ذلك الوقت. ثم أصدر فتوى بإعدامه؛ وقد أعدم حمزه بالي بناءً على هذه الفتوى في سنة ٩٦٩ هـ/ ١٥٦١ م.

٥ ـ موقف شيخ الإسلام تجاه المسيحيين

لم يكن لشيوخ الإسلام علاقات كثيرة مع أتباع الأديان الأخرى. ونرى من سياق الأحداث ومجرياتها أن المسيحيين، الذين يُنظر إليهم كأهل كتاب مقدَّس، كانوا يعاملون برفق ومودّة.

وقد أعطى شيخ الإسلام الورع زنبليّ علي جمالي أحسن مثل على ذلك: فبعد أن أمر السلطان «ياوز سليم» «Yawus Selim» بالقضاء على الشيعة، أمر بتحويل كل الكنائس إلى مساجد، ومنع إقامة الطقوس المسيحية، ورأى أنّ على جميع المسيحيين أن يدخلوا في الإسلام، والذين يمتنعون عن ذلك يجب أن يُقتلوا. إذ ذاك وجد شيخ الإسلام زنبليّ علي جمالي والصدر الأعظم بيري Pîrî نفسيهما في صراعٍ ذاتي مع الضمير بسبب أوامر السلطان هذه؛ وكانا يطلعان البطريرك سرّاً على كل شيء؛ ثم نصحاه بأن يرجو السلطان عرض هذه المسألة على مجلس الدولة. وكان على البطريرك أن يحضر معه يوم عقد الاجتماع الاستشاري وثيقة الحريّة الدينيّة، التي أعطاها السلطان محمد الفاتح للمسيحيين. وجاء البطريرك ومعه الإكليروس يوم الاجتماع ولكن بدون الوثيقة، لأن هذه كانت قد احترقت. لذلك كان لا بدّ من إحضار اثنين من الانكشارية، كانا قد اشتركا في فتح اسطمبول ولا يزالان على قيد الحياة، وذلك للإدلاء بشهادتهما وللاستماع إلى أقوالهما. وقد رأى السلطان سليم تعارض أمره مع القانون فسحب أمره السابق.

والموقف الإنساني الذي وقفه شيخ الإسلام والصدر الأعظم،

هو وحده الذي حال يومئذٍ دون مذبحة بحق المسيحيين.

وفي نظر شيخ الإسلام «أبو سعود» فإن مقام المسيحيين الورعين، الذين يواظبون على الذهاب إلى الكنيسة، فوق مقام الذين لا يذهبون، وكذلك الأمر بالنسبة لليهود الذين يتبعون تعاليم ديانتهم والذين لا يتّبعونها.

ويروى عن «أبو سعود» أنه سئل: هل يمكن قبول شهادة يهودي في مسيحي؟ فأجاب: نعم إذا كان حقاً يتبع مبادىء ديانته وكان فاضلاً.

وبهذا المعنى لم يكن يسمح لمسلمٍ سيّء السمعة، أن يكون شاهداً على غير مسلم في المحكمة، أو أن يؤخذ بأقواله حوله.

وهكذا ورد أيضاً في فتوى لأبي السعود، أنه لا يمكن الأخذ بشهادة وأقوال مسلم سيّئ السمعة حول غير مسلم.

وفي سنة ١٦٧٢ زار البطريرك المعروف بذكائه پورتنيوس شيخ الإسلام، وكان يريد من زيارته هذه أن يمنع زواج الرجال الأتراك من المسيحيّات. فطلب فتوى طارحاً السؤال فيما إذا كان مسموحاً للمسلم أن يختلط جسدياً مع امرأة تأكل لحم الخنزير وتشرب الخمر، وفيما إذا كان الأولاد الذين جاؤوا نتيجة هذا الاختلاط من غير رحم الإسلام معترفاً بهم؟ أو ليس مثل هذا الأمر غير مقبول؟

وقد أجاب شيخ الإسلام بعد تفكير ورويّة إن زواجاً كهذا غير مسموح به قانونياً؛ فطلب البطريرك أن يمنع زواج المسلم من

المسيحية. تكلم شيخ الإسلام بهذا الموضوع مع الصدر الأعظم وبعد ذلك مُنع مثل هذا الاختلاط.

وفي سنة ١٧٠٣ عاقب الصدر الأعظم بطريرك الأرمن أڤيتيس Aviettis وأحضره إلى السجن، لأنه أساء معاملة مواطنيه الكاثوليك، ولم يطلق إلاّ بعد تدخل شيخ الإسلام وشفاعته. وكان علماء الأديان من غير المسلمين، يُنظر إليهم باحترام مثل علماء المسلمين، ولم يكن مسموحاً الإساءة إليهم طالما هم يعيشون في دار الإسلام. وكانت أية إساءة لهم تُعتبر انتهاكاً للقوانين الإنسانية والإلهية. أما العمل التبشيري للمسيحيين بين المسلمين فقد كان ممنوعاً. وقد ألقي القبض على مبشر من بوسنيه «Bosnien» أوكرواتيا «Kroatien» باسم إبراهيم وكان يريد أن يُدخل مسلمين في الدين المسيحي. وقد أُنقذ رأسه بدخوله في الإسلام. بعد ذلك كان إذا أراد أن يوقّع رسالة يكتب: رسول الله دائماً منتصر. ثم أعلن عن نفسه أنه أُرسل منذ ست عشرة سنة من السماء، ليجدد تجسيد محمد، والآن جاء كآخر رسول ليعلن حقيقة المسيحية، وتحديداً وحدة الثالوث والإيمان بالسيد المسيح، فاعتبر ملحداً خطيراً، وأُعدم بناءً على فتوى من شيخ الإسلام سنة ١٧٤٦ .

فهرس شيوخ الإسلام الواردة أسماؤهم في الكتاب

اعتمدنا في هذه الفهرسة النظام الألفبائي للأسماء كما وردت في الكتاب، وليس على الكنى والألقاب، ذاك أن هذه الأمور غير واضحة تماماً وغير معمول بها بدقة. فالاسم يُكتب أحياناً بكنية وأحياناً بدون كنية، وقد يُضاف إليه لقب مرّة. ويحذف مرة أخرى. ثم إن هناك شيوخاً معروفين بأسمائهم أكثر من كناهم وألقابهم.

من ناحية ثانية، فقد اعتبر معظم المؤرخين أن شمس الدين فناري هو أول شيخ يحمل رسمياً لقب المفتي الأكبر أو شيخ الإسلام، غير أن هناك شيوخاً غيره مارسوا هذه الصلاحيات. دون أن يحملوا اللقب الرسمي.

وهؤلاء سنورد أسماءهم في البداية. ولا بدّ قبل ذلك من أن نذكر أن شيخ الإسلام كان حتى القرن الثامن عشر يُدعى بالمفتي فقط.

١ ـ شيوخ الإسلام والمفتون غير الرسميين

١ ـ أبو المظفر رضي الدين محمد بن إبراهيم برهاني.

٢ ـ أبو نصر بن سهل القاضي، ولد سنة ٣١٣ هـ/٩٥٥ م.

٣ ـ إدبالي، توفي سنة ١٣٢٥ م.

٤ ـ اسماعيل بن عبد الرحمن (رئيس الشافعية).

٥ ـ حسرو، ظل يصدر الفتاوى حتى سنة ٨٧٧ هـ/ ١٤٧٤ م.

٦ ـ حيدري حريري، أعطى الفتوى بإعدام الشيخ بدر الدين سنة ٨٢٣ هـ/١٤١٦ م.

٧ ـ درسون فقيه.

٨ ـ (الملاّ) عبد الكريم، خلف فخر الدين عجمي.

٩ ـ (الصوفي) عبدالله الأنصاري، ولد سنة ٣٩٦ هـ/ ١٠٠٦ م. وتوفي سنة ٤٨١ هـ/١٠٨٨ م.

١٠ ـ علي بن محمد بن اسماعيل الاسبيجابي، توفي سنة ٥٣٥ هـ/ ١٤٤٠ م.

١١ ـ (الملاّ) علي عربي.

١٢ ـ (الملاّ) غوراني، استلم مهمته بعد موت حسرو وذلك سنة ٨٨٥ هـ/١٤٨٠ م.

١٣ ـ مولانا محمد بن أبي حسين بن محمد البريء.

١٤ ـ هزير باي، ويعتبره كاتب شلبي أول شيخ للإسلام، وقد توفي سنة ١٤٥٨ م.

٢ ـ شيوخ الإسلام والمفتون الرسميون

١ ـ أبو سعود (أبو السعود): الصديق الكبير لسليمان القانوني. من جمادى الأولى ٩٥٢ هـ حتى جمادى الأولى ٩٨٢ هـ. تموز ـ آب ١٥٤٥ ـ آب ـ أيلول ١٥٧٤ م.

أصدر فتوى بإغراق سفن القهوة سنة ٩٥٠ هـ/١٥٤٣ م. وفتوى بصحة شهادة أهل الكتاب الورعين على بعضهم، وفتوى بالحرب ضد البندقية، وباحتلال قبرص سنة ١٥٧١ م. وفتوى حول قانون الأراضي في البلقان، وفتوى بقتل الشيخ محي الدين من كرمان لزندقته وذلك سنة ١٥٥٠ م.

٢ ـ أبو سعيد: عيّن للمرة الثانية في ١٨ آب ١٦٥١، حتى ١٦٥٢ م.

٣ ـ أبو سعيد زاده فيض الله: عُزل ونفي في ٢٩ شوال ١١٠٥ هـ ٢٥ حزيران ١٦٩٤ م.

٤ ـ أبو ميامن (أبو الميامن)، بقي في منصبه حتى ١١ حزيران ١٦٠٤ م.

٥ ـ أخي زاده حسين: من رجب ١٠٤١ هـ حتى رجب ١٠٤٣ هـ كانون الثاني ـ شباط ١٦٣٢ حتى كانون الثاني ١٦٣٤.

٦ ـ أسعد أفندي زاده أبو سعيد (ويرد اسمه أحياناً أسعد

أفندي أو أسعد زاده أبو سعيد): تولى منصبه للمرة الأولى من تموز ١٦١٥ حتى ٢٠ أيـــار ١٦٢٢ م. تـــوفي سنـــة ١٠٧٢ هـ/ ١٦٦١ م.

٧ ـ أسعد أفندي زاده محمد شريف: تولى منصبه للمرة الثانية من ٢٤ تموز ١٧٨٩ حتى ١٨ تشرين أول ١٧٨٩.

٨ ـ الإمام محمد، عيّنه المتمردون سنة ١٧٠٣ م. ولم يرض به السلطان.

٩ ـ ايواز محمد باشا زاده إبراهيم بيه أفندي: عيّن للمرة الثانية من ٣١ آذار ١٧٨٥ حتى ٢٢ حزيران ١٧٨٥.

١٠ ـ بستان زاده محمد: عيّن للمرة الأولى سنة ٩٩٧ هـ/ ١٥٨٩ م. وللمرة الثانية سنة ١٠٠١ هـ/١٥٩٣ م. أصدر فتوى لصالح شرب القهوة.

١١ ـ بشمقجي (بشمكجي) زاده: (ويـرد اسمـه أحيـانـاً بشمقجـــي علي أو بشمقجـــي زاده علي أو بشمقجـــي زاده علي أفندي)، توفي سنة ١٧١٠ بعد ترك منصبه بثلاث سنوات.

١٢ ـ بهاء أفندي (بهائي أفندي): عيّن للمرة الأولى في ١٨ تموز ١٦٤٩ وللمرة الثانية في ١٧ آب ١٦٥٢. أصدر فتوى بالسماح بالتدخين وشرب القهوة. قيل إنه كان من المولوية.

١٣ ـ بولوي مصطفى أفندي: أقيل في ٢٦ جمادى الأولى ١٠٦٩ هـ ٢٠ آذار ١٦٥٩ م.

١٤ ـ پيري زاده صاحب محمد: ظل في منصبه حتى ١٣ ربيع الأول ١١٥٩ هـ ٥ نيسان ١٧٤٦ م.

١٥ ـ حسام زاده عبد الرحمن: استقال من منصبه في ٤ آذار سنة ١٦٥٦ م.

١٦ ـ حنفي أفندي: استلم منصبه بعد قرا شلبي عبد العزيز ونحي سنة ١٦٥٦ م.

١٧ ـ حوجه زاده مسعود: قُتل في بورسه سنة ١٦٥٦ م. (١٧ تموز).

١٨ ـ دباغ زاده محمد: في نهاية القرن السابع عشر.

١٩ ـ دري زاده محمد: نحي سنة ١٧٨٥ م.

٢٠ ـ دري زاده مصطفى: توفي سنة ١١٨٨ هـ/١٧٧٤ م.

٢١ ـ زكريا زاده يحي: (أو زكريا زاده يحي أفندي) عيّن للمرة الأولى في ٢٠ أيار ١٦٢٢ م. أول من اشترك في حملة عسكرية من الشيوخ، وذلك سنة ١٦٣٤. توفي سنة ١٠٥٣ هـ/ ١٦٤٣ م.

٢٢ ـ زنبلي علي جمالي: ١٥٠٣ ـ ١٥٢٦ م. عارض سليم الأول عندما حاول هذا منع الحريات الدينية عند المسيحيين.

٢٣ ـ سعد الدين أفندي: في عهد السلطان أحمد الأول.

٢٤ ـ سيد فيض الله: رافق السلطان مصطفى في حملته على النمسا ١٦٩٥ ـ ١٦٩٨ م. وشارك في الحرب.

٢٥ ـ سيّد مرتضى: نحي في ١٢ كانون الثاني ١٧٥٥ م.

٢٦ ـ (الملاّ) شمس الدين فناري: أجمع المؤرخون على أنه أول من حمل رسمياً لقب المفتي الأكبر أو شيخ الإسلام. ٧٥١ - ٨٣٤ هـ/ ١٣٥١ - ١٤٣١ م.

٢٧ ـ شيوي (شيفي) زاده محمد (وهو نفسه محمد شيفي زاده): أول شيخ يزوره الصدر الأعظم سنة ٩٩٢ هـ/١٥٨٤ م.

٢٨ ـ شيفي زاده محيي الدين: أول شيخ يُعفى من منصبه، رجب ٩٤٨ هـ تشرين الثاني ١٥٤١ م.

٢٩ ـ صادق محمد: عيّن للمرة الثانية من ١ شباط ١٧٠٧ حتى ٢٥ كانون الثاني ١٧٠٨ م.

٣٠ ـ صالح أفندي محمد أمين: من ٢٧ آب ١٧٧٥ حتى ١ كانون الأول ١٧٧٦ م.

٣١ ـ صنع الله أفندي: تولى منصبه أربع مرات. توفي سنة ١٠٢١ هـ ١٦١٢ م.

٣٢ ـ عبد الرحيم أفندي: وقف إلى جانب الانكشاريين في انتفاضتهم، وأفتى بعزل السلطان إبراهيم، وإعدام الصدر الأعظم أحمد باشا سنة ١٦٤٨ م.

٣٣ ـ عبد القادر بن حجي شيخي: نحي في ٤ نيسان ١٥٨٩ م.

٣٤ ـ عبد القادر شلبي: أول من قدم استقالة اختيارية من الشيوخ في شوال ٩٤٨ هـ، شباط ـ آذار ١٥٤٢ م.

٣٥ ـ عبدالله أفندي (من يني شهر) : أعطى فتوى الطباعة سنة ١٧٢٧ م.

٣٦ ـ عوض باشا زاده إبراهيم: نحي في ٢٧ آب ١٧٧٥ م.

٣٧ ـ فتح الله أفندي: ثاني رجل ينال اللقب الفخري لشيخ الإسلام، في ٢٥ رمضان ١١١٣ هـ ٢٣ شباط ١٧٠٢ م. قتل مع والده فيض الله سنة ١٧٠٣ م.

٣٨ ـ فخر الدين عجمي: تولى منصب شيخ الإسلام من ١٤٣٦ حتى ١٤٦٠ م. توفي سنة ٨٦٥ هـ/١٤٦٢ م.

٣٩ ـ فيض الله أفندي: قُتل سنة ١٧٠٣ م.

٤٠ ـ قرا شلبي زاده عبد العزيز: أول من نال اللقب الفخري لشيخ الإسلام Paye-i-Fetva في رجب ١٠٥٩ هـ/ تموز ١٦٤٩ م. صاحب كتاب «روضة الأبرار». وعين شيخاً للإسلام سنة ١٠٦١ هـ/١٦٥١ م.

٤١ ـ كاتا جالي علي: تشاور معه السلطان سنة ١٦٨٠ م. أفتى بمنع قتل الأمراء المنافسين.

٤٢ ـ كمال باشا زاده: في عهد سليمان القانوني. أصدر فتوى ضد رقص الصوفيين أثناء الصلاة والذكر.

كلّف بمحاكمة معشوقي (شيخ الغلمان) سنة ١٥٢٩ مع (أبو السعود) الذي كان أستاذاً في صحن ثمان.

٤٣ ـ محمد أسعد: تشاور معه السلطان أحمد الأول سنة ١٦١٨ م.

أصدر فتوى بأن الحج ليس واجباً على الحاكم، إذا كان في بلاده قلاقل وفتن عليه حلّها في سبيل المصلحة العامة.

٤٤ ـ محمد سعيد: من ٢ آذار ١٧٧٠ ـ ٢٠ آب ١٧٧٣ م.

٤٥ ـ محمد شريف: نحي للمرة الثانية في ١٨ تشرين الأول ١٧٨٩ م.

٤٦ ـ محمد مكي: نحي للمرة الثانية في ١٢ تموز ١٧٩٢ م.

٤٧ ـ محيي الدين فناري: استقال في شعبان ٩٥٢ هـ تشرين أول ١٥٤٥ م.

٤٨ ـ معلول زاده محمد: استقال في ٢٦ ذي الحجة ٩٨٩ هـ ٢١ كانون الثاني ١٥٨٢ م.

٤٩ ـ معيد أحمد: ١٥ شباط ١٦٤٦ ـ ٢٥ شباط ١٦٤٧ م.

٥٠ ـ منقاري زاده يحي: أعفي في ٢٠ شباط ١٦٧٤ م.

٥١ ـ ميرزا زاده شيخ محمد: أعفي في ١٧ أيار ١٧٣١ م.

٥٢ ـ ميرزا مصطفى: نحي ثم نُفي إلى سينوب في ١١ كانون الأول ١٧١٦ م.

٥٣ ـ ميمك زاده مصطفى: عيّن في ٤ آذار ١٦٥٦، وبقى لمدة ثلاث عشرة ساعة فقط.

٥٤ ـ وصاف عبدالله: نحي في ٨ حزيران ١٧٥٥ م.

٥٥ ـ ولي الدين: عيّن للمرة الثانية وبقي حتى ٢٣ نيسان ١٧٦٧ م.

٥٦ ـ يحيى أفندي: كان في منصبه سنة ١٦٢٢ م.

٥٧ ـ يحيى توفيق: توفي في ٢٨ آذار ١٧٩١ وكان في منصبه.

٥٨ ـ يكشم حسين: عيّن في ٢٠ آذار ١٧٠٣، وبقي ثلاثة أيام فقط.

٥٩ ـ (الملاّ) يكن محمد بن أريجان: تولى المنصب بعد شمس الدين فناري.

٦٠ ـ يكن زاده محمد: في عهد السلطان سليم الثالث ١٧٨٨ م.

الفهرس


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET